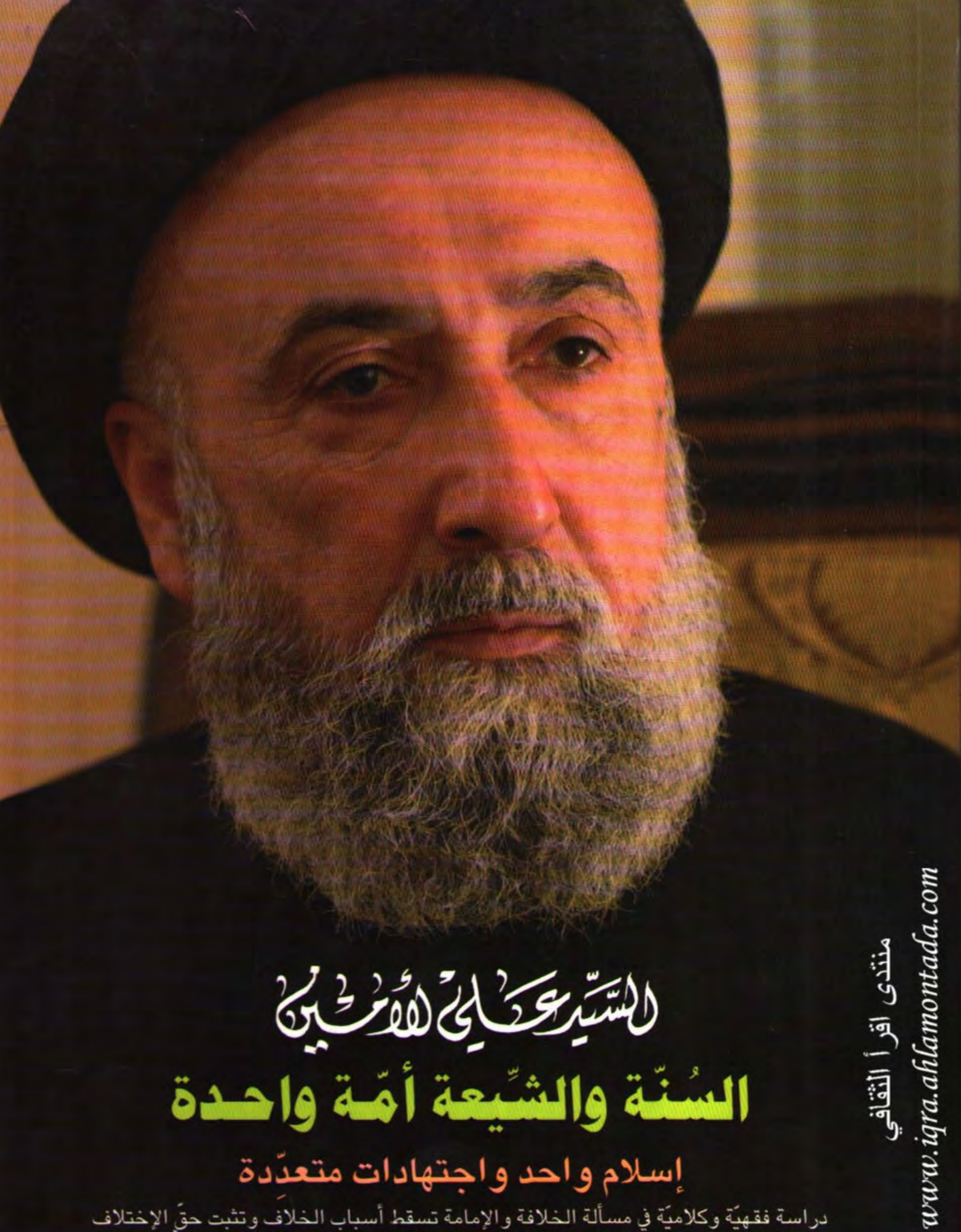


السيّد علي الأمين

السُنّة والشّيعة أمّة واحدة

إسلام واحد واجتهادات متعدِّدة

دراسة فقهيّة وكلاميّة في مسألة الخلافة والإمامة تسقط أسباب الخلاف وتثبت حقّ الإختلاف

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾
الأنبياء: 92

السيد علي الأمين

السُنّة والشّيعة أمّة واحدة

إسلام واحد واجتهادات متعدِّدة

دراسة فقهيّة وكلاميّة في مسألة الخلافة والإمامة تسقط أسباب الخلاف وتثبت حقّ الإختلاف
بحوث جادّة في حوار التّقريب بين المذاهب الإسلاميّة

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾

الأنبياء: 92

السيّد علي الأمين

السُنّة والشّيعة أمّة واحدة

إسلام واحد واجتهادات متعدِّدة

دراسة فقهيّة وكلاميّة في مسألة الخلافة والإمامة تسقط أسباب الخلاف وتثبت حقّ الإختلاف

بحوث جادّة في حوار التّقريب بين المذاهب الإسلاميّة



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL



الطبعة الأولى

1432 هـ - 2011 م

ردمك 978-614-01-0317-7



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات

نماذج ممّا قيل في الحوار الصّريح

- الحوار الصّريح والحقائق المرّة.
- "علي الأمين".. صوت الإعتدال وداعية التّضامن.

الحوار الصريح.. والحقائق المرة!

أبدع الدكتور محمّد الهاشمي في إدارته للحوار الصريح على شاشة المستقلة طوال شهر رمضان المبارك، ذلك الحوار الّذي دار حول قضايا الوصية والإمامة والخلافة في الإسلام، وما يترتب عليها من آثار وتبعات في عصرنا الحاضر، وأحسن صنعًا عندما قدم إلى الأمة وجهًا مضيئًا هو السّيّد العلامة عليّ الأمين الّذي أعاد إلينا الأمل بإمكانية الوحدة بين المسلمين، وبين لنا صورة من صور الخلاف الّذي لا يشق صفوف النّاس ولا يصنفهم إلى خانات ولا يطلق عليهم تهم الكفر ويمنحهم مصير الخلود في النّار والعياذ بالله، فنحن وإن كنا نختلف مع السّيّد الأمين، كما وضح ذلك الدكتور محمّد السعيدي في إحدى مداخلاته، إلاّ أن هذا الاختلاف يظل محصورًا ضمن نطاق الرؤية التّاريخيّة للأحداث ولا تترتب عليه نتائج تمزق صفوف المسلمين في عصرنا الحاضر. يتساءل البعض ما الفائدة من الخوض في مثل هذه الحوارات؟ وهل ينتج عنها سوى إثارة الفتن والأحقاد وتأجيج الصراعات بين طوائف المسلمين؟ وأقول إن فوائد هذا الحوار عديدة، أولاها هي الوصول إلى الحقيقة، ومعرفة الحقيقة مهما كانت مرة أفضل من التكتم عليها وبناء الأحكام والمواقف على الأوهام والصور النمطية، فنتيجة لهذا الحوار عرفنا أن هناك قطاعًا كبيرًا من الفكر الشيعي القديم والحديث لا يكفر الصّحابة ولا يؤله الأئمّة بمنحهم صفات علم الغيب وإدارة الكون ولا يتطاول على أمّهات المؤمنين، كما أن بعض إخواننا من أبناء المذهب الشيعي قد أدركوا أن أهل السنة والجماعة عامّة ومن يسمونهم الوهابيين خاصة لا يقلون

عنهم حبًا وإجلالاً لآل البيت ويؤمنون بفضل عليّ بن أبي طالب، رضي الله عنه، وبإمامته، وبفضل هذا الحوار تراجع بعض المشاركين من المحاورين ومن المتصلين عن مواقف معلنة لأئمتهم لا تنسجم مع المنطق والحجة ولم تصمد أمام المحاصرة الهادئة والعقلانية والمهذبة الّتي مارسها الهاشمي في حواره، كما أن هذا الحوار قد أسهم في ترسيخ القناعة لدى أهل السنة والجماعة عامّة ولدينا نحن السعوديين خاصة بضرورة الابتعاد عن التّكفير والاتهام بالشرك، والترفع عن تبادل الاتهامات، والامتناع عن النزول إلى مستنقع الغلوّ والتكفير، وقبول الاختلاف الّذي لا ينحدر إلى الانتقاص من مكانة الشخصيات الإسلاميّة المعتبرة أو يشكك في عقيدة أي طرف وإيمانه. وبعد أن عرفنا الحقيقة ماذا نفعل بها؟ علينا أن نستمر في العمل على محاصرة فكر الغلوّ والتكفير وعلى محاورة أشقائنا الشّيعة من أهل الاعتدال والتنوير وأن نسعى إلى تشجيعهم على إظهار مواقفهم وتبيان حقيقة عقيدتهم أمام إخواننا وإخوانهم من أبناء الطائفة الشّيعيّة حتى يتغلب فكر الاعتدال والمحبة الّذي عبر عنه الإمام عليّ رضي الله عنه على فتاوي التّكفير والفتنة الّتي ما زالت تتصدر الكتب والمواقع الانترنتية لبعض كبار علماء الشيعة، وأن نتعاون مع إخواننا أبناء الطائفة الّذين نشترك معهم في المواطنة وأن نتفهم احتياجاتهم ونتبنى قضاياهم المنصفة ونوضح لهم أنّهم إن التزموا بهذا الفكر النير الّذي عبر عنه السّيّد الأمين ومن اتفق معه فإن ما يجمعنا بهم أهم وأقوى وأكثر مما يفرقنا وأننا نستطيع أن نتعايش مع الاختلافات التّاريخيّة بما تستحقه من تأمل واعتبار دون أن نجعل منها أثقالاً تكبل مسيرة الأمة وتعوقها عن مسيرة الوحدة والإخاء ومواجهة الأخطار المشتركة. شكرًا لك أيها الأخ الهاشمي وبارك الله في جهودك وتحية حارة إلى العلامة السّيّد عليّ الأمين وإلى الأستاذ حسن الحسيني الّذي شارك بفعالية ولباقة

وحزم في الحوار وتحية أخرى إلى بقية المشاركين الّذين استفدنا من طروحاتهم واطلعنا من خلالهم على رؤاهم وأفكارهم والله المستعان.

م. عبدالله المعلمي

"علي الأمين".. صوت الاعتدال وداعية التضامن

اقتضت حكمة الله أن يكون في كلّ قوم عقلاء يُرجع إليهم، ويُستَأنَس برأيهم؛ نظرًا لسلوكهم مسلك الاعتدال وبُعدهم عن الغلوّ والتطرف، ونفورهم من الجمود عند مغالطات عقدية وتاريخية سببت أزمات نفسية، وجراحًا غائرة في جسد الأمة الإسلامية. وعلى مدار ليالي هذا الشهر الكريم أخذت قناة (المستقلة) بقيادة المفكر ورجل الحوار الدكتور (محمّد الهاشمي) على عاتقها تأصيل منهج الحوار، ونقله من كونه مدادًا على الصفحات إلى واقع يعيشه المُتحاورون، ويطمئن إليه المشاهدون؛ بهدف توسيع مساحات التقارب، وإيجاد أرضية مشتركة يقف عليها المتحاورون، وبالتالي تحرير العقل العربي والإسلامي من ربقة القيود والأغلال الّتي حاصرته، وجعلته يعيش في صومعة التحزّب المقيت لا لشيء إلاّ لأنّه غُيِّب بفعل دوافع سياسية ومصالح شخصية. هذا المنهج الّذي اختطته المستقلة هو ما كان يجب أن تُسهم فيه بقية القنوات الفضائية العربية إلاّ أنها وللأسف الشديد نحت منحىً آخر تمثل في تغييب الوعي، والعزف على وتر الضياع والاستهتار بعقلية المشاهد العربي، حتى تحوّل إلى شخصية (بلهاء) مغيَّبة عن أدوارها وقضاياها المصيرية.

نعود للعلّامة السّيّد "علي الأمين" "مفتي صور" الّذي حل ضيفًا على المستقلة مع ضيفين آخرين هما العراقي سعد الرفيعي، والبحريني حسن الحسيني، وخلال الحوار العلمي الجاد المنضبط -الّذي عُرفت به المستقلة- عرض الدكتور الهاشمي بعض الآراء الّتي يعتقدها الشيعة، ككُفر مَن لا يؤمن بالأئمة، ومعرفتهم بما

كان، وما هو كائن، وما سوف يكون، وعلمهم الغيب من تحت العرش إلى تحت الثرى، والإيمان بالولاية التكوينية للأئمة، وغيرها من المعتقدات الّتي يعتقدها الشيعة. ولقد كانت ردة فعل العلامة عليّ الأمين تجاه تلك المعتقدات قوية وصارمة، فهو يرى أن الإيمان بالأئمّة ليس من أصول الإيمان، وأنّهم كغيرهم من البشر لا يعلمون الغيب الّذي لم يطّلع عليه حتى سيد البشر صلى الله عليه وسلم، ويترضى على صحابة رسول الله أجمعين، كما أنّه لا يؤمن بالولاية التكوينية للأئمّة الّتي تنص على أنهم خُلقوا قبل خلق العالم، وأنّهم كانوا أشباحًا نورانية تسبح وتقدس الله، وأن الله أعطاهم من الخصائص ما يفوق استيعاب الإنسان، وأن لهم السيطرة على كلّ ذرات الكون، وأنّهم يعلمون ما كان وما يكون!! لقد ضربّ العلّامة عليّ الأمين المثل الصادق للمجتهد الّذي يبحث عن الحق، ويقبل به، ويسعى للتضامن والوحدة بين أبناء الأمة. فهو يدعو لعرض الموروث العقدي والفقهي على كتاب الله وسنة رسوله القطعية، مع تجديد قراءة المذاهب الإسلامية، ويدعو لإعادة النظر في منهج الرفض والقبول، مع إيمانه التّام بأنّنا لا يمكن أن نؤسِّس عقيدة دينيّة دون الرجوع للكتاب والسُّنَّة الصحيحة. وما أجمل رده على تسجيل للشيخ (عبدالحميد المهاجر) الّذي يقول بأن عليًّا ولدته أمه في (جوف الكعبة)، ورأت كأن ملاءة من نور خرجت منها، وبعد ولادته (مباشرة) ذهبت به إلى الرسول، وقرأ عليّ على الرّسول سورة (المؤمنون) كاملة! فكان رد الأمين بأن هذا الكلام نشأ من (عقدة التفضيل) الّتي أرادها عدد من غلاة الماضي، ويتعجب حين يُحجب (العقل الجمعي) أحيانًا بحركة شخص واحد. وهنا أسأل (المهاجر): هل نزل القرآن على عليّ -رضي الله عنه- قبل أن ينزل على محمّد صلى الله عليه وسلم؟ وهل تكلّم عليّ في المهد كعيسى عليه السلام؟ أخيرًا.. إن كان في الجانب الشيعي بعض الغلاة في

(أئمتهم)، ففي أهل السنة أيضًا بعض الغلاة في (أوليائهم) الّذين يزعمون بأنّهم يجلبون الضر والنفع وهم في قبورهم! وفيهم بعض الغلاة الّذين قدّسوا الفتاوى التكفيرية (لمشايخهم) فأوردوهم المهالك! فما أحوج الأمة الإسلاميّة -بمختلف مذاهبها- لعلماء صادقين ناصحين يذعنون للحق، ويحيِّدون نقاط الخلاف.

محسن عليّ الشُّهيمي

مقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على محمّد رسول الله وعلى آله الأطهار وصحبه الأخيار ومن اتّبعهم بإحسان إلى يوم الدّين.. وبعد..

فإنّ الكتاب الّذي بين يديك - أيّها القارئ العزيز - هو نتيجة لحوارات جادّة بين المذاهب الإسلاميّة هادفة للتّقريب بينها.

وقد انطلقتُ فيها من مبدأ أساسيّ وهو أنّ الإسلام عقيدة وشريعة من آمن بهما صار مسلماً وهناك تجربة إسلاميّة حكى لنا عنها التّاريخ ونقلتها كتب السّيرة بدأت بعد وفاة رسول الله (ص) وقعت فيها الخلافات والإختلافات وقد لا نعرف شيئاً عن تلك التّجربة كالّذي دخل في الإسلام حديثاً بناءاً على اطّلاعه على محاسن العقيدة والشّريعة وإيمانه بهما. وقد نعرف شيئاً عن تلك التّجربة الّتي حصلت في الماضي وقد نختلف في الحكم عليها أو على بعض مراحلها وأشخاصها سلباً أو إيجاباً ولكنّ ذلك كلّه لا علاقة له بالدّخول في الإسلام عقيدةً وشريعةً والمهمّ أن تكون التّجربة الإسلاميّة الّتي نخوضها اليوم بعضنا مع البعض الآخر صحيحة في دولنا ومجتمعاتنا وأوطاننا ولكي تكون صحيحة يجب أن نعود إلى تلك المبادئ والأسس الّتي صار المؤمنون بها من المسلمين مع غضّ النّظر عن النّزاعات الّتي حصلت والخلافات الّتي وقعت بعد ذلك وقد عبّر عن تلك الأسس الجامعة في بداية الدّعوة ما قاله جعفر بن أبي طالب لملك الحبشة عندما هاجر هو وجماعة من المسلمين فراراً بعقيدتهم الجديدة الّتي آمنوا بها وقد اختصر فيها فهم الإسلام والمعاني الّتي دعتهم لقبول الدّعوة عندما قال:

(أيّها الملك كنّا قوماً أهل جاهليّة جهلاء نعبد الأصنام ونأكل الميتة ونأتي الفواحش ونقطع الأرحام ونسيء الجوار ويأكل القويّ منّا الضّعيف فكنّا على ذلك حتّى بعث الله إلينا رسولاً منّا نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه، فدعانا إلى الله لنوحّده ونعبده، ونخلع ما كنّا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان، وأمرنا بصدق الحديث، وأداء الأمانة، وصلة الرحم، وحسن الجوار، والكف عن المحارم والدّماء. ونهانا عن الفواحش وقول الزّور وأكل مال اليتيم وقذف المحصنات، وأمرنا لنعبد الله لا نشرك به شيئاً وأمرنا بالصّلاة والزّكاة والصّيام فصدّقناه وآمنّا به). وقال أخوه الإمام عليّ:

(..بعث الله محمّداً صلّى الله عليه وآله وأنتم معاشر العرب على شرّ حال، يغذو أحدكم كلبه ويقتل ولده، يُغيرُ على غيره فيرجع وقد أُغيرَ عليه، تأكلون الميتة والدّم، مُنيخون على أحجار خشن وأوثان مضلّة، تأكلون الطعام الجشب، وتشربون الماء الآجن تسفكون دماءكم ويسبي بعضكم بعضاً، فألّف بين قلوبكم وأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النّار فأنقذكم منها..).

تلك الدّعوة الّتي جمعت بينهم وألّفت بين قلوبهم بمبادئها وقيمها لا تزال حتّى اليوم تنادينا نحن المسلمين للإيمان بها والإنضواء تحت رايتها بعيداً عن التّجربة الّتي مرّت فيما بعد وبعيداً عن الإنقسامات الّتي حصلت بعدها وتأمرنا بالتّمسّك بتلك المبادئ الّتي تدخل وحدها صاحبها في الإسلام.

أفلا تجمعنا اليوم تلك المبادئ الّتي جمعتهم في الماضي؟! أفلا نكون بالإيمان بتلك المبادئ الّتي آمنوا بها وحدها من المسلمين حقّاً وإن لم نطّلع على خلافات الماضين؟! أو اطّلعنا عليها وعملنا بقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ البقرة: 141.

وقد أثارت تلك الحوارات، الّتي جرت معنا في أوقات مختلفة يعود بعضها إلى نهاية القرن الماضي، مجموعة من الأفكار والتّساؤلات الجديرة بالتّوقّف عندها والبحث عنها.

وقد تجاوزت هذه الحوارات بمضمونها الشّكليّات الّتي كانت تحصل في المؤتمرات والنّدوات الدّاعية إلى الوحدة الإسلاميّة والتّقريب وبحثت بشكل علميّ وصريح، المسائل الخلافيّة الأساسيّة بين المسلمين واعتمدت في ذلك على الحجّة والدّليل الّذي يبطل دعوات الفرقة والإنقسام والّذي يهدم الأسس الّتي قامت عليها فتاوى بعض العلماء في تكفير المسلمين بعضهم للبعض الآخر.

وهذا ما رأيت فيه طريقاً لنجاة الأمّة الواحدة من الشّرور والفتن فليست الفرقة النّاجية هي الّتي تحتكر النّجاة لنفسها وأتباعها وإنّما هي الّتي تسعى لنجاة الأمّة بأسرها عملاً بقوله تعالى:

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ آل عمران: 104.

وقد ضمّنت بحوث الكتاب وأجوبة المسائل ما فهمته من النّصوص الدّينيّة والوقائع التّاريخيّة ودروس العلماء فإن أصبت بها الحقيقة فذلك من فضل الله وإن أخطأتها فأرجو عفوه ورضاه عليه توكّلت وإليه المصير.

علي الأمين

الإمامة بين الدّين والسّياسة

إنّ المتتبّع لموارد استعمال كلمة (**الإمامة ومشتقّاتها**) في الكتاب والسّنّة، يجد أنّها قد استُعملت كثيراً وقُصد منها المكانة الدّينيّة المتقدّمة في الدّعوة الّتي تجعل من صاحبها، وهو الإمام، مرجعيّةً في تبليغ أحكام الشّريعة وتعليمها وهو الّذي يشكّل القدوة الحسنة في تطبيقها والعمل على وفقها، فهو يسير على هديها فيأمر بما أمر الله وينهى عما نهى عنه الله سبحانه وتعالى وهي بهذا المعنى رسالةُ هدىً ودعوةُ إيمان وليست بمعنى القيادة السّياسيّة الّتي تتولى السّلطة والإدارة وشؤون الحكم في المجتمع، وقد جاء هذا المعنى في جملة من الآيات القرآنيّة منها قوله تعالى مخاطباً النّبيّ إبراهيم (ع): ﴿...قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: 124.

فإنّ الإمامة هنا هي عهد من الله الّذي لا يتّسع للظّالمين الّذين لا يصلحون أن يكونوا قدوةً وحملةَ رسالةٍ وليست بمعنى الحكم والسّلطة السّياسيّة الّتي يحصل عليها الظّالمون وغيرهم كما يشهد لذلك ماضي التّاريخ وحاضره في مسألة الحكم وتبادل السّلطة من قبل الصّالحين وغيرهم كما قال الله تعالى: ﴿..وَتِلْكَ الْأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ..﴾ آل عمران: 140.

وهذا الجعل للإمامة في إبراهيم (ع)، هو مزيدٌ من الإصطفاء له للقيام بمهام الدّعوة لله سبحانه وتعالى وتقدّمه فيها وليس بمعنى جعل القيادة السّياسيّة بين يديه حيث إنّ الرّوايات التّاريخيّة لم تنقل لنا استلامه للسّلطة السّياسيّة في عصره وهذه الآية المباركة قد جاءت بعدها آياتٌ أخرى في نفس السّياق تشير إلى

المقصود من جعله إماماً في الدّعوة الدّينيّة وطلبها لذريّته منها دعاء إبراهيم وإسماعيل من الله تعالى بعد قوله: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾، ﴿رَبَّنَا وَابْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ ۚ إِنَّكَ أَنتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ البقرة: 129.

وقد تحدّثت سورة الأنبياء عن الإستجابة لإبراهيم (ع) في جعل الإمامة في ذريّته بقول الله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ نَافِلَةً ۖ وَكُلًّا جَعَلْنَا صَالِحِينَ ۞ وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ ۖ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ الأنبياء: 72 – 73.

ومن الملاحظ أنّ هذه الآية المباركة قد فرَّعت على جعلهم أئمّة دور الهداية فقالت (يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا الْخَيْرَاتِ، ولم تقل: وجعلناهم أئمّة يحكمون النّاس بأمرنا وفي ذلك إشارة إلى المقصود من معنى الإمامة الّتي جعلها الله فيهم وهي الإمامة الهادية.

وبهذا المعنى من القدوة والدّعوة للهداية، جاء قوله في صفات عباد الرّحمن الّذين يدعون ربّهم ويقولون:﴿.. رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ الفرقان: 74. فالإمامة للمتّقين تعني أن يكونوا في طليعتهم في التّقوى والهداية والإستقامة ولا علاقة لها بالمعنى السّياسي.

وقد أُطلق لفظ الأئمّة أيضاً على الدّعاة إلى النّار باعتبار أنّهم في مقدّمة السّابقين الّذين يحملون لواء المعصية والشّرك، فهم قدوة أهل الباطل كما جاء بهذا المعنى قول الإمام عليّ (ع) في وصف إبليس: (إمام المتعصّبين سلف المتكبّرين).

وهذا يعني أنّ الإمام هو المتقدّم على غيره في دعوة الهداية أو في دعوة الضّلالة ولا علاقة لذلك بمعنى سلطة الحكم والقيادة السّياسيّة.

وبهذا الإعتبار من التقدّم في دعوة الهداية والإرشاد إليها، أُطلق في القرآن الكريم إسم "إمام" على الكتاب العزيز كما في قوله تعالى:

﴿ وَمِن قَبۡلِهِۦ كِتَٰبُ مُوسَىٰٓ إِمَامٗا وَرَحۡمَةٗ ﴾ الأحقاف: 12.

لأنّ الكتاب يتضمّن تعاليم الهداية وسبل الحقّ والرّشاد والّتي يهتدي بها المؤمنون، فكأنّ الكتاب، بهذه الدّعوة لتلك التّعاليم، يصبح إمامهم الّذي به يقتدون، وبهذا المعنى أيضاً جاء كلام الإمام عليّ (ع) في صفات المؤمن:

(**... وقد أمكن الكتاب من نفسه فهو قائده وإمامه...**) وفي كلامٍ آخر له: (**من نصّب نفسه للنّاس إماماً فليبدأ بوعظ نفسه**).

ومن الواضح أنّ هذا المعنى المقصود في هذه الموارد الّتي ذكرناها من الآيات والرّوايات للإمام والإمامة، بعيدٌ كلّ البعد عن معنى القيادة السّياسيّة وهي تشير إلى معنى التقدّم في الرّتبة الدّينيّة وقيام صاحبها بأعباء الدّعوة إلى الله تعالى دون أن تكون ناظرة إلى القيادة السّياسيّة، ولهذا يمكن القول بأنّ إطلاق إسم الإمام بالمعنى الدّيني، على الأنبياء وغيرهم، لا يستلزم الحديث عن ولاية سياسيّة فضلاً عن ثبوتها لحامل الإسم والعنوان.

وقد تستعمل كلمة **الإمام والإمامة** في معنى القيادة السّياسيّة للأمّة والمجتمع وتكون بمعنى الإمرة والولاية على النّاس في الشّأن العام.

والإمامة بهذا المعنى تكون ضرورة إجتماعية لا بدّ منها لقيام المجتمع واستمراره واستقراره كما ورد في كلام للإمام عليّ (ع) عن ضرورة حصولها والقيام بها: (**وأنّه لا بدّ للنّاس من أمير...**).

وفي كلام آخر له يقصد به المعنى السّياسيّ للإمام:

(**وإنّما الشّورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجل وسمّوهُ إماماً كان ذلك لله رضىً**).

وكذلك في كلامه عن الإمامة المقصود بها القيادة السّياسيّة:

(ولعمري لإن كانت الإمامة لا تنعقد حتّى يحضرها عامّة النّاس فما إلى ذلك سبيل...). فإنّ المقصود من الكلمتين "الإمام والإمامة" الواردتين في كلام الإمام عليّ (ع) هو القائد والقيادة بالمعنى السّياسيّ كما هو ظاهر، حيث إنّ الإمام عليّ (ع) كان في مقام بيان ما تنعقد به الإمامة السّياسيّة للشخص الّذي اختاره النّاس إماماً عليهم في حكم البلاد وإدارة شؤون العباد.

وأمّا الإمامة الدّينيّة فلا يرتبط انعقادها بالشّورى من المهاجرين والأنصار كما هو واضح ولا ترتبط بالمبايعة من النّاس وإنّما هي تحصل من خلال الملكات الفاضلة الّتي يمتلكها الشّخص ومن خلال صفات العلم والمعرفة والإستقامة على جادّة الشّرع القويم وكلّ ذلك يكون بإرادة التّسديد الإلهيّ والتّأييد الربّاني المعبّر عنها بالجعل كما في قوله تعالى الّذي ذكرناه سابقاً عن إمامة إبراهيم عليه السلام: **(إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا..)** وهي تكشف لنا عن توفُّر تلك الملكات الفاضلة والخصائص الكاملة الّتي تجعل من صاحبها قدوة للنّاس وهادياً لهم إلى سواء السّبيل كما جاء في قوله تعالى: **﴿..إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌۖ وَلِكُلِّ قَوۡمٍ هَادٍ﴾** الرعد: 7.

وقد تحصل الإمامة الهادية من خلال المجاهدة في الله كما جاء في قوله تعالى: **﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾** العنكبوت: 69.

وهي بهذا المعنى تصبح مطلباً لعباد الرّحمن الّذين يدعون ربّهم بالوصول إليها والحصول عليها بوصفها من مراتب الطّاعة والإنقياد لله تعالى والدّعوة إليه كما حكى ذلك عنهم الله تعالى في الآية الّتي ذكرناها سابقا: **﴿.. رَبَّنَا هَبۡ لَنَا مِنۡ أَزۡوَٰجِنَا وَذُرِّيَّٰتِنَا قُرَّةَ أَعۡيُنٖ وَٱجۡعَلۡنَا لِلۡمُتَّقِينَ إِمَامًا ﴾** الفرقان: 74.

والإمامة الدّينيّة بالمعنى المتقدّم تكون مجسّدة لإمام الشّريعة علماً وعملاً وباعتبارها عهد الله الّذي لا ينال الظّالمين لأنّها من مراتب طاعته ودرجات

عبادته فيجعلها فيمن يشاء ويهدي إليها من يشاء بتوفيقه وتسديده ولذلك كانت موضع دعاء الصّالحين وطلبة المخلصين، فيكون من خصائصها عند تحقّقها بالتّعيين أو بالتّعيّن، عدم صحّة التّخلّي عنها أو التّلويح بتركها لأنّها لم تنشأ من مبايعة النّاس واختياراتهم وهذا بخلاف الإمامة الحاكمة المعبّر عنها بالقيادة السّياسيّة فبما أنّها منصب دنيوي يتولّد من مبايعة النّاس ورضاهم واختيارهم وهي متاع أيّام قلائل كما عبّر عنها الإمام عليّ (ع)، فيصحّ التّخلّي عنها والتّلويح بتركها وعدم القبول بها عند عرضها من أجل أغراض دينيّة أهمّ وقد عبّر الإمام عليّ (ع) عن الزّهد بها والعزوف عنها في مواضع عديدة منها قوله عندما جاءه النّاس لمبايعته بعد مقتل الخليفة عثمان رضي الله عنه:

(دعوني والتمسوا غيري) (وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً).

ومنها قوله لابن عبّاس عندما دخل عليه وهو يخصف نعله حيث سأله الإمام (ع):

(ما قيمة هذه النّعل يا بن عبّاس؟ قال: لا شيء يا أمير المؤمنين، فقال له: هي أفضل عندي من إمرتكم إلاّ أن أقيم حقّاً أو أدفع باطلاً).

ومنها قوله (ع): **(إنّي لم أُرِدِ النّاس حتى أرادوني ولم أبايعهم حتّى بايعوني وإنّ العامّة لم تبايعني لسلطان غالب ولا لعرض لحاضر...)**

ومنها قوله: **(والله ما كانت لي في الخلافة رغبة ولا في الولاية إربة ولكنّكم دعوتموني إليها وحملتموني عليها...).**

هذه جملة من النّصوص الواردة عن الإمام عليّ (ع) بشأن الإمامة السّياسيّة وهناك نصوص عديدة غيرها وهي بمجموعها واضحة الدّلالة على ارتباط هذا المنصب السّياسيّ بالبيعة الّتي تصدر طواعية من النّاس في اختيار من يكون

إماماً عليهم في نظم أمرهم وإدارة شؤونهم الدّنيويّة كالدّفاع عن البلاد وتأمين السّبل وتوزيع الفيء وجلب الخراج وفضّ النّزاعات وحلّ الخصومات ومعاقبة المعتدي والإنتصاف للمظلوم من الظّالم.

وهذا يدلّنا على أنّ الإمامة السّياسيّة تختلف في مناشئها عن الإمامة الدّينيّة وفي دورها ومسؤوليّاتها.

فهي من حيث المنشأ ترتبط بعقد إجتماعيّ اختياريّ يقوم بين الرّاعي والرّعيّة والحاكم والمحكوم كما أشار إليه في بعض أقواله:

(... وبايعني النّاس غير مستكرهين ولا مجبرين بل طائعين مخيّرين...)

(... وبسطتم يدي فكففتها، ومددتموها فقبضتها... وبلغ من سرور النّاس ببيعتهم إيّاي أن ابتهج بها الصّغير وهدج إليها الكبير...).

ويفهم من هذه النّصوص أنّ الإمامة الدّينيّة، لا تعطي الحق في منصب الإمامة السّياسيّة بمعزل عن بيعة النّاس وإرادتهم واختيارهم وإلاّ لم يكن معنى لهذا التّأكيد المتواتر على شرعيّة منصب الإمامة السّياسيّة من خلال مبايعة النّاس، نعم لا شكّ بأن الإمامة الدّينيّة، بمعناها المتقدّم، تجعل من صاحبها أهلاً لهذا المنصب السّياسيّ وتحمّل أعبائه وقد يكون الأولى والأقدر على تحمُّل المسؤولية ولكن هذه الأولويّة لا تصبح فعليّة وناجزة إلاّ بإرادة النّاس ومبايعتهم له وليست حقّاً إلهيّاً بالسّلطة السّياسيّة ينبثق عن الإمامة الدينيّة.

وعلى هذا المعنى الّذي استفدناه، يكون دور الإمامة الدّينيّة من هذه النّاحية دور الإعداد والتّرشيح لصاحبها لدى النّاس لمنصب الإمامة السّياسيّة وليس لها دور التّعيين والإلزام بعيداً عن مبايعة النّاس له وقبولهم به وهنا تتدخّل العوامل الكثيرة في عمليّة الإختيار أهمّها درجة الوعي عندهم الّتي

تدفعهم لاختيار الأَولى في مرحلة الإثبات لديهم ولا تكفي مرحلة الثُّبوت وحدها لإنجاز عمليّة الإختيار له من قبلهم.

وبالمعنى الفلسفيّ للعلّة والسّبب يقال:

إنّ وجود المقتضِي لا يكفي وحده لوجود المُقتضَى بمعزلٍ عن وجود الشّرط وانتفاء الموانع وهذا ما قصدناه من أنّ الإمامة الدّينيّة لا تقتضي وحدها الحقّ الإلهي بالسّلطة السّياسيّة لأنّها شأن بشريّ تحتاج إلى إرادة النّاس واختيارهم بعد اطّلاعهم على تلك الأولويّة الّتي تعني الجدارة وامتلاك المؤهّلات القياديّة لصاحب الإمامة الدّينيّة.

ويشير إلى هذا المعنى من التّفكيك بين الإمامة الدّينيّة والإمامة السّياسيّة قول الإمام عليّ (ع) الّذي رواه إبن طاووس في كشف المحجّة عن محمّد بين يعقوب الكليني:

(وقد كان رسول الله (ص) عهد إليّ عهداً فقال: يا ابن أبي طالب، لك ولاء أمتي، فإن ولُّوك في عافية وأجمعوا عليك بالرّضا فقم في أمرهم، وإن اختلفوا عليك فدعهم وما هم فيه فإنّ الله سيجعل لك مخرجاً...)[1].

حيث إنّ الظّاهر من هذا الخبر أنّ الولاية السّياسيّة تحتاج إلى الرّضا من النّاس بصاحبها وليست أمراً يكفي فيه مجرّد التّعيين لحصوله وصيرورته أمراً واقعاً وهذا ما لم يحصل حتّى للنّبيّ نفسه وهو المؤيّد بالمعجزات.

وممّا يدلّ أيضاً على الإنفكاك بين الإمامة الدّينيّة والسّياسيّة الحديث المشهور والمرويّ عن رسول الله (ص) في الحسن والحسين (ع): **(ولداي هذان إمامان قاما أو قعدا)** فأنّه يشير إلى أنّ إمامتهما الدّينيّة لا ترتبط بولايتهما السّياسيّة.

---

1 مستدرك نهج البلاغة ، للهادي كاشف الغطاء.

وتدلّنا على ذلك أيضاً السّيرة العمليّة لأئمّة أهل البيت (ع) الّذين لم يسعوا إلى استلام السّلطة السّياسيّة من حكّام عصرهم بل والتّخلّي عنها أحياناً كما حصل في صلح الإمام الحسن (ع) عندما تنازل الإمام الحسن عن الإمامة السّياسيّة لمعاوية بموجب عقد الصّلح الّذي أطلق عليه عام الجماعة. وكما حصل للإمام الرّضا (ع) في ولاية العهد مع المأمون العبّاسي.

قاعدة اللّطف

وقد يستدلّ على لزوم الإرتباط بين الإمامة الدّينيّة والسّياسيّة بما اصطلح عليه علماء الكلام والأصول بقاعدة اللّطف العقليّة.

ومحصّل هذه القاعدة يعود إلى زعمهم بأنّ العقل يدرك لزوم بعث الرّسل والأنبيّاء من قبل الله تعالى لأنّ مقتضى رحمته الّتي وسعت كلّ شيء ومقتضى عدالته أن يلطف بعباده فيفعل ما يقربّ العباد من طاعته ويبعدهم عن معصيته بالإختيار، ويبيّن لهم النّافع من الضّار لقصور الإنسان وعدم اطّلاعه على جميع الحقائق وأسرار الأشياء المحيطة به والمنبثقة عن نفسه فلا يستطيع أن يعرف بنفسه كلّ ما يضرّه وينفعه ولا كلّ ما يسعده ويشقيه، وعلى هذا فالإنسان في أشدّ الحاجة ليبلغ درجات السّعادة إلى من ينصب له الطّريق اللّاحب والنّهج الواضح إلى الرّشاد واتّباع الهدى، فوجب أن يبعث الله تعالى في النّاس، رحمة لهم ولطفاً بهم، رسلاً ترشدهم سواء السّبيل وتنذرهم، وتحذّرهم ممّا فيه فسادهم وتبشّرهم بما فيه صلاحهم وسعادتهم، كما جاء في قوله تعالى: ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ يَتْلُواْ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمْ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُواْ تَعْلَمُونَ ﴾ البقرة: 151.

وإنّما كان اللّطف من الله تعالى لازماً، فلأن اللّطف بالعباد من كماله المطلق، وهو اللّطيف بعباده الجواد الكريم، فإذا كان المحلّ قابلاً لفيض الجود واللّطف فأنّه تعالى لا بدّ أن يفيض لطفه إذ لا بخل في ساحة رحمته ولا نقص في جوده وكرمه[1].

---

1 عقائد الإمامية ، الشّيخ محمّد رضا المظفر.

وقد وسّع علماء الكلام والأصول دائرة قاعدة اللّطف لتشمل نصب الأئمّة والأوصياء وقد عبّر بعض العلماء عن هذه الشّموليّة بقوله:

(كما نعتقد أنّها - الإمامة- كالنبوّة لطف من الله تعالى، فلا بدّ أن يكون في كلّ عصر إمام هادٍ يخلف النّبيّ في وظائفه من هداية البشر وإرشادهم إلى ما فيه الصّلاح والسّعادة في النّشأتين وله ما للنّبيّ من الولاية العامّة على النّاس لتدبير شؤونهم ومصالحهم وإقامة العدل بينهم ورفع الظّلم والعدوان من بينهم. وعلى هذا فالإمامة استمرار للنّبوّة. والدّليل الّذي يوجب إرسال الرّسل وبعث الأنبياء هو نفسه يوجب أيضاً نصب الإمام بعد الرّسول)[1].

وأنت خبير بأنّ قاعدة اللّطف - إن تمّت وصحّت بحسب الأصل - فهي لا تقتضي عقلاً، لتحقيق الغاية المذكورة، أكثر من لزوم الإمامة الدّينيّة ولا تستوجب نصب القيادة السّياسيّة للنّاس إذ يكفي لتحقيق اللّطف الإلهيّ أن يرسل الله الأنبياء هداة مبشّرين ومنذرين دون أن تكون لهم القيادة السّياسيّة وهذا ما حصل بالفعل والواقع لأولئك الأنبياء الّذين جعلهم الله أئمّة يهدون بأمره ولم يستلموا قيادة سياسيّة وهذا ما تشهد له الكثير من الآيات الّتي تتحدّث عن أهداف بعثة الأنبياء والرّسل وأنّهم كانوا يحملون مشاعل الهداية للبشريّة ولم يصل منهم إلى القيادة السّياسيّة إلاّ النّزر القليل رغم بلوغ عددهم الآلاف المؤلّفة على امتداد حياة المجتمع البشريّ وقد كان بحسب التّصوّر مشروعان:

مشروع هداية ودعوة إيمان هو الاساس، ومشروع سلطة ونظام لا يشكّل هدفاً وغاية في حدّ نفسه لإرسال الرّسل وبعثة الأنبياء.

وفي اعتقادنا أنّ الأنبياء والرّسل قد أدّوا المشروع الأوّل بنجاح تبليغاً وإرشاداً وتعليماً وتزكية وقد استفادت البشريّة من دعوتهم بالإنتقال في عصور

---

1 نفس المصدر السابق.

عديدة من أطوار الجهل والضّلال إلى أطوار العلم والهدى والإيمان ولا تزال مشاعلهم مضيئةً تنير الدّربَ لكلّ الباحثين عن القيم والمبادئ ومكارم الأخلاق.

وأمّا مشروع استلام السلطة وإقامة النّظام السّياسيّ فلم ينجح إلاّ نادراً. فلماذا ننسب إليهم هذا المشروع الّذي بدا من خلال حركة الأنبياء أنّه مشروع ثانويّ وغير أساسيّ في حركتهم؟ ولماذا نجعله في طليعة أهدافهم وغاياتهم الّتي بعثوا من أجل تحقيقها ولم تتحقّق بشكلها المطلوب على امتداد تاريخهم؟.

وأمّا تلك الضّرورة السّياسيّة، الّتي وردت في كلام الإمام عليّ (ع) الّذي مرّ ذكره (... **وأنّه لا بدّ للنّاس من أمير برٍّ أو فاجر**)، فهي ضرورة في مجتمع العقلاء توصّل إليها الإنسان من خلال تجاربه في عالم الحكم والإدارة وإدراكه لمفاسد الفراغ في القيادة السياسية، وهي سابقة على الشّرع، حيث نرى أنّها وجدت في المجتمعات الّتي لم تصلها الشّريعة من قبل. فهي ضرورة تستدعي وجود الحاكم بمعزلٍ عن أوصافه الدّينيّة الّتي يراد إثباتها بقاعدة اللّطف الإلهيّ.

ونحن نرى أنّ هذه القاعدة ترجع في حقيقتها إلى تعليل بعثة الأنبياء والرّسل بعد وقوعها، ولم تكن القاعدة سبباً في حصولها ولا حجّة على وقوعها وهي، أي القاعدة، بذلك تكون أشبه شيء بالعلل النّحويّة الّتي يذكرها علماء النّحو في تعليل الظّواهر الإعرابيّة في الكلمات بعد ورودها بتلك الأشكال.

والّذي تساعد عليه جملة من الآيات القرآنيّة والنّصوص الدّينيّة الأخرى، أنّ الأساس في بعثة الرّسل والأنبياء، هو الشّرع وليس العقل فالله هو الأعلم بمنظومة المصالح والمفاسد وما يحتاجه عباده في مسيرتهم إليه: ﴿**إِنَّ اللَّهَ بِعِبَادِهِ لَخَبِيرٌ بَصِيرٌ**﴾ فاطر: 31، وهو أعلم بالمكان والزّمان لرسالته وبمن يحملها وكيف يحملها ولمن يرسلها: ﴿**اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾ الأنعام: 124.

والحاصل أنّ المقدار المُتيَقّن من قاعدة اللّطف العقليّة - إن أخذنا بها - هو بعث الرّسل والأنبياء هداة ودعاة ولا تقتضي نصبهم حكّاماً وملوكاً بالمعنى السّياسيّ وإذا أخذنا بعمومها وشمولها لنصب الأئمّة والأوصياء، فهي لا تزيد على الأصل ولا تقتضي أكثر من ثبوت الإمامة الدّينيّة لهم مجرّدة عن الوحي لاختصاص الوحي بالأنبياء ﴿وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ الأنعام: 48.

﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُّوحِىٓ إِلَيْهِم مِّنْ أَهْلِ ٱلْقُرَىٰٓ ۗ أَفَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۗ وَلَدَارُ ٱلْءَاخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ ۗ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ يوسف: 109.

وهذا ما يقتضيه تعريف العلاّمة الحلّي اللّطف الإلهيّ المنقول عنه في كتبه بأنّه: (ما يقربّ العبد إلى الطّاعة ويبعده عن المعصية ولا حظ له في التّمكين ولا يبلغ الإلجاء)[1].

فإنّ الغرض المذكور يحصل بالإرشاد والهداية إلى طريق السّداد، ولا يحتاج إلى سلطة سياسيّة تفرض على العباد كما هو واضح لمن أجال البصر وأعطى المسألة حقّ النّظر.

ثمّ إنّ قاعدة اللّطف المذكورة هل تتحقّق الغاية منها بمجرّد التّنصيب النّظري للإمامة السّياسيّة؟ مع علم الله سبحانه وتعالى بعدم حصولها!! فيكون الغرض منها مجرّد إقامة الحجّة على النّاس!. أم أنّ المقصود الحقيقيّ منها القاعدة العمليّة الّتي يقوم عليها البنيان ويتحقّق بها إقامة العدل. وقد عرفت أنّ ما يتحقّق به اللّطف الإلهيّ هو الإرشاد إلى إقامة العدل الّذي يحصل من الإمامة الدّينيّة دون الحاجة إلى تنصيب الإمام قائداً سياسيّاً.

---

1 النافع في يوم الحشر.

الإمامة والرّياسة العامّة

وقد عبّر الشهيد مطهّري عن هذه القاعدة - قاعدة اللّطف- بأنّها أصل من أصول الشّيعة بحيث يمكن أن يقال أنّها تعكس - تقريباً - دليلهم العقليّ في باب الإمامة[1].

وهذا الدّليل العقليّ لم يطّلع عليه إلاّ بعض العلماء المسلمين بعد ظهور علم الكلام وفلسفة العقائد الدّينيّة.

ثم إنّك إذا رجعت إلى كلماتهم في تعريف النّبوّة، تجد أنّهم لم يذكروا في تعريفها بأنها رياسة عامّة في الدّين والدّنيا فمن أين جاء تعريفهم للإمامة بذلك؟ مع أنّها فرع النبوّة وامتدادها والوارثة لها بعد انقطاع الوحي! وقد جاء التّعريف المذكور في كلمات العلاّمة الحلّي وهم تبعوه على ذلك.

وقد ورد التّعبير عن الإمامة الدّينيّة بالإمامة الوارثة للنّبوّة في بعض النّصوص الّتي جاء فيها التّعبير عن الإمام بالوارث للأنبياء عليهم السّلام مع أنّ الكثيرين منهم كما تقدّم في كلامنا السّابق لم يصلوا إلى موقع القيادة السّياسيّة وهذا إن دلّ على شيء فهو يدلّ على أنّ إطلاق إسم الوراثة عليها كان باعتبار الدّور الرّسالي الّذي يقوم به الإمام في متابعة مسيرة الهداية والتّبليغ لأحكام الرّسالة دون وحي له من السّماء، ولعلّه لذلك أو لغيره، ردّ الشّيخ الأنصاري وبعض الفقهاء المتأخّرين عنه، الاستدلالَ بحديث: **(العلماء ورثة الأنبياء)** وما أشبهه على الولاية العامّة للفقهاء الشاملة للولاية السّياسيّة وولاية التّصرّف في

---

1 الإمامة ، للشّهيد مرتضى مطهّري.

الأنفس والأموال وقال في معرض ردّه: (**والإنصاف بعد ملاحظة سياقها أو صدرها وذيلها (الرّوايات) يقتضي الجزم بأنّها في مقام بيان وظيفتهم - العلماء والفقهاء - من حيث الأحكام الشّرعية لا كونهم كالنّبيّ والأئمّة (ع) في كونهم أولى النّاس في أموالهم**) إنتهى كلامه.

وإن كنّا نرى أنّ الحديث المتقدّم يدلّ على أنّ العلماء قد ورثوا نفس دور الأنبياء بالمطابقة دون نقصان، وهذا يقتضي، بحسب الدّلالة الإلتزامية، أنّ ما لم يثبت للعلماء من الولاية العامّة لم يكن ثابتاً للأنبياء أيضاً ويؤيّده ما جاء في آياتٍ عديدةٍ منها قوله تعالى:

﴿ **فَهَلْ عَلَى ٱلرُّسُلِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ** ﴾ النحل: 35

وقوله تعالى ﴿ **وَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ ۗ وَٱللَّهُ بَصِيرٌۢ بِٱلْعِبَادِ** ﴾ آل عمران: 20

وقوله تعالى ﴿ **وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ ٱلْمُبِينُ** ﴾ النور: 54

وقوله تعالى: ﴿ **فَإِنْ أَعْرَضُوا۟ فَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ۖ إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا ٱلْبَلَٰغُ** ﴾ الشّورى: 48

وقوله تعالى: ﴿ **فَإِنَّمَا عَلَيْكَ ٱلْبَلَٰغُ وَعَلَيْنَا ٱلْحِسَابُ** ﴾ الرعد: 40

وقوله تعالى: ﴿ **فَذَكِّرْ إِنَّمَآ أَنتَ مُذَكِّرٌ ۝ لَّسْتَ عَلَيْهِم بِمُصَيْطِرٍ** ﴾ الغاشية: 21 - 22.

والآيات بهذا المعنى كثيرة وهي لا تعطي الأنبياء أكثر من ولاية التّبليغ لأحكام الرّسالة ودور القدوة والأسوة في مسيرة التّطبيق كما في قوله تعالى: ﴿ **لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِيهِمْ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ ۚ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ** ﴾ الممتحنة: 6. وهذا هو الدّور الّذي يظهر من الحديث السّابق وراثة العلماء له من الأنبياء سواء قلنا بأنّ المقصود من العلماء هم خصوص الأئمّة (ع) كما يذهب

إلى ذلك بعضهم أم كان المقصود هو المعنى الشّامل لهم ولغيرهم من الفقهاء كما هو الظّاهر من عموم اللّفظ الوارد في الحديث المتقدّم الذّكر وغيره.

والحاصل أنّه لا يمكن للشّيخ الأنصاريّ رحمه الله الجمع بين ثبوت الولاية العامّة للأنبياء والأئمّة وبين عدم وراثة العلماء لها كما هو ظاهر الحديث بحسب الدّلالة المطابقيّة كما عرفت.

وقد ظهر من مجموع الكلمات السّابقة أنّ الإمامة تنقسم إلى دينيّة وسياسيّة وأنّهما غير متلازمتين، فلا يلزم من ثبوت إحداهما ثبوت الأخرى، كما لا يلزم من إنتفاء إحداهما إنتفاء الأخرى، وبتعبيرعلماء المنطق يقال عنهما أنّهما قد تجتمعان وقد تفترقان.

الإمامة السّياسيّة بعد رسول الله (ص)

إختلف المسلمون في وجهات النّظر بعد وفاة رسول الله (ص) حول طريقة ملأ فراغ السّلطة السّياسيّة الّتي كان يشغلها النّبيّ (ص) في حياته، فمنهم من ذهب إلى أنّ الطّريقة المعتمدة هي طريقة الخلافة بواسطة الشّورى وهذا ما قال به جمهور المسلمين الّذين أُطلق عليهم فيما بعد إسم أهل السّنّة والجماعة، ومنهم من ذهب إلى أنّ الطريقة المعتمدة في ذلك هي طريقة النّص من النّبيّ (ص) في حياته على تعيين الإمام الّذي يخلفه بعد وفاته وقد ذهب إلى هذا الرّأي فريق آخر من المسلمين أطلق عليهم إسم الشّيعة وأتباع الإمام عليّ (ع) وقد أجمع علماء الشّيعة الإماميّة على أنّ الإمام عليّاً هو الأولى وصاحب الحقّ بالخلافة اعتماداً على النّصوص الواردة عن رسول الله (ص) والمتضمّنة في نظرهم لتعيين الخليفة له بالوصيّة للإمام عليّ (ع) في الخلافة وتولّي أمرها بعد وفاة الرّسول (ص).

والّذي نراه أنّ البحث في هذه المسألة وإن كان مرتبطاً في بعض جوانبه الفكريّة بالبحث عن نظريّة الحكم والسّلطة في الإسلام بعد وفاة رسول الله (ص) وأشكالها وطريقة إنتاجها، ولكنّه أصبح من النّاحية العمليّة بعد مرور الزّمن وانتفاء الموضوع، أقرب إلى البحث التّاريخيّ الّذي ينطبق عليه قوله تعالى ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ البقرة: 134، البقرة: 141. ولم يعد لهذا البحث من تأثير في في عصر الدّولة الحديثة والمجتمعات المختلطة والشعوب المتعدّدة الأديان والطّوائف والمذاهب المتشاركة

مع بعضها البعض في عقود إجتماعيّة أنتجت أشكالاً متنوّعة من الأنظمة السّياسيّة وطرق الحكم وتداول السّلطة تختلف عن الماضي اختلافاً كبيراً.

وإن كنّا لا نرى ضرراً من البحث في بعض الجوانب الفكريّة والتّاريخيّة لفهم طبيعة الأحداث الّتي وقعت والإجتهادات الّتي حصلت في تلك المرحلة القريبة العهد من عصر رسول الله (ص) ولا ضير في وقوع الإختلاف في وجهات النّظر والإستنتاجات منها وهذا ما حصل فعلاً بين أشخاص تلك المرحلة وقد بقي الإختلاف فيما بينهم - أعني الخلفاء الرّاشدين رضوان الله عليهم أجمعين- في الإطار السّياسيّ الّذي يحصل في المجتمع البشريّ حول استلام السّلطة وأولويّاتها.

ولم تصبح الخلافة والإمامة السّياسيّة بالإختلاف عليها فيما بينهم، موضوعاً من الموضوعات الدّينيّة الّتي يدور حولها الكفر والإيمان ودخول الجنّة والنّار كما تشير إلى ذلك كلّ الدّلائل الّتي كانت موجودة في تلك المرحلة وأهمّها العلاقات السّلميّة الّتي كانت قائمة بين الخلفاء أنفسهم وبينهم وبين سائر الصّحابة. فلم يُخْرِجْ بعضهم بعضاً من الدّين بسببها، ولم يحكم بعضهم على بعضٍ بالكفر والإرتداد، ولم يقسّموا أنفسهم وأتباعهم إلى مؤمنين وكافرين، وما وزّعوا الجنّة على قومٍ دون قومٍ آخرين. وهذا يكشف لنا عن بقاء تلك المسألة موضع الإختلاف في إطارها السّياسيّ والشّأن البشريّ الّذي يحصل فيه الإختلاف المشروع عادة في الآراء والأفكار والمواقف والإجتهادات والتّأويلات ولم تكن عندهم من أصول الدّين ولا من ضروريّات المذهب ولم تكن تلك المصطلحات موجودة أصلاً ليختلفوا على تطبيقاتها.

ولكنّ الّذي حصل بعد انتهاء تلك المرحلة، نتيجة للصّراعات الّتي وقعت والنّزاعات الّتي استمرّت حول السّلطة والحكم، أن ولدت تيّارات حزبيّة مختلفة

حوّلت هذه المسألة السّياسيّة بامتياز إلى موضوع من الموضوعات الدّينيّة للإستقواء بالدّين في مقام المحاججات والمخاصمات وتكثير الأتباع والأنصار.

ومن المعلوم أنّه في ظلّ تلك الإنقسامات الحادّة الّتي يستخدم فيها الدّين لإضفاء الشّرعيّة على المواقف المتّخذة والآراء المعتمدة والشّعارات المرفوعة، باعتبار أنّ الدّين مصدر ثقة عند النّاس، تتولّد بذلك بذور التّكفير والطّعن في الآخر المخالف في الرّأي وتغيب عند الصّراع والإستقواء بالدّين الموازين الموضوعيّة في تقييم الأحداث والأشخاص. وقد ساعد على نموّ هذه الظّاهرة الجديدة في حياة المسلمين نشوء مدارس فقهيّة وكلاميّة تؤيّد هذا الفريق أو ذاك وأصبحت تلك المدارس فيما بعد مغلقة على طلاّب الرّأي الواحد دون دراسة جديّة للرّأي الآخر أو الحوار مع أصحابه فصار لكلّ منهم مذهبه وأصوله الدّينيّة ومعتقداته الخاصّة به وضروراته المذهبيّة ومصطلحاته الّتي يشاهد من خلالها المذاهب والآراء الأخرى ومن المؤسف أنّ تلك البذور السّيّئة قد استمرّ سقيها بماء الإنغلاق والعزلة عن الرّأي الآخر والخلافات السّياسيّة فكانت سبباً للكثير من الفتن بين المسلمين في الماضي ولا تزال تلقي بظلالها المخيفة ورواسبها الثّقيلة على حاضر العلاقات ومستقبلها بينهم مع أنّنا نرى أنّ الأمم والشّعوب الأخرى الّتي وصلت إلى مراحل متقدّمة من التطوّر والحضارة هي الّتي استراحت من نزاعاتها الدّاخليّة وتخلّت عن خلافاتها الدّينيّة وتركتها وراءها وتوجّهت إلى بناء دولها ومجتمعاتها وتطوير مؤسّساتها الّتي تحفظ وحدة الشّعوب والأوطان على أسس من العدالة الإجتماعيّة وحقوق الإنسان وهذا ما كانت عليه أمّتنا في ماضيها المجيد عندما تعاون أبناؤها على البرّ والتّقوى وابتعدوا عن الإثم والعدوان واستجابوا لقول الله تعالى ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ الأنفال: 46 وأصبحوا بنعمة الله إخواناً ﴿وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ آل عمران: 103.

دور الفقهاء وعلماء الكلام

وقد كان من المفروض أن ينتهي النّزاع حول الخلافة بعد انتهاء مرحلتها كما هو طبع المسائل السّياسيّة الّتي يقع الإختلاف فيها في عهد من العهود فإنّها تذهب بذهاب ذلك العهد ومجيء عهد آخر وجيل آخر لا علاقة لأبنائه بذلك الماضي فكيف إذا مرّت عهود وأجيال وخمسة عشر قرناً من الزّمان!!.

ولذلك قد يسأل المرء متعجّباً لماذا يبقى الإختلاف بين المسلمين حول مسألة صارت من الماضي البعيد، فقد أصبحت الخلافة والخلفاء من التّاريخ فعلى أيِّ شيءٍ يتنازع المسلمون اليوم؟! وقد مضى السّابقون جميعاً إلى ربّ كريم هو أعلم بهم وهو أرحم الرّاحمين، فإن أصابوا تعلّمنا منهم مواقع الصواب النّافع لنا وأخذنا بها، وإن وقع منهم الخطأ أحياناً، كما هو ديدن البشر، إستفدنا من قراءة تلك السّيرة وجوب اجتناب تلك الأخطاء فلا ينبغي أن تقع في حياتنا مرّة أخرى.

ولكنّ الّذي حصل في مسألة الخلافة والإمامة السّياسيّة مضافاً إلى ما ذكرناه من دخول عوامل سياسيّة في تأجيج الصّراع حولها وفيها، أنّه قد دخل عليها عامل آخر مهمّ ساهم في استمرار الخلاف بين المسلمين في النّظرة إليها وهو النّهج الّذي اعتمده جملة من فقهائنا وعلماء الكلام حيث أخرجوها من عالم المسائل السّياسيّة الّتي لا توجد تبعات دينيّة على اختلاف الرّأي فيها إلى عالم مسائل الفقه والعقيدة وجعلوا منها موضوعاً دينيّاً عقائديّاً يبحثون عن أحكامه في كتبهم المدرسيّة ومعاهدهم الدّينيّة، وطبيعة المسائل العقائديّة تتطلّب الدّوام والإستمرار، وزادوا عليها شيئاً آخر جعل منها مسألة عقائديّة تختلف عن سائر

الأصول الإعتقاديّة الّتي لا يترتّب عليها انقسام داخل الجماعة الواحدة وإن اختلفت الأنظار في بعض تفاصيلها كما هو الحال في المسائل الفقهيّة، وإنّما جعلوا من الإمامة أصلاً عقائدياً يتميّز عن مسائل العقيدة الجامعة بما رتّبوا عليها من آثار قسّمت الجماعة الواحدة إلى مؤمنٍ بها ومخالفٍ لها ولكلّ أحكامه فقالوا بكفر منكرها وحكموا على المتصدّين لها والآخذين لها من أهلها بأنّهم عصاة ظالمون، للحقّ غاصبون وفي النّار هم خالدون وغير ذلك من الأحكام المتعلّقة بالتّابعين لهم من المخالفين في الإعتقاد بالإمامة. وقد نُقل هذا الرّأي عن الشّيخ المفيد رحمه الله وتبعه غير واحد من علمائنا السّابقين والمعاصرين.

وهذا التّحوّل الكبير والجذريّ في هذه المسألة من عالم السّياسة إلى عالم الفقه والعقيدة، جعل من المعارض السّياسيّ في نظر المعتقد بالإمامة معارضاً في الدّين وأصبح المخالف له بالرّأي فيها مخالفاً في الإعتقاد يستحقّ الرّمي بالكفر والعناد.

وفي رأينا أنّ هذا كان السّبب الأساسيّ في استمرار الإختلاف في هذه المسألة إلى زماننا وهو الّذي كرّس التّباعد والإنقسام بين المسلمين مع أنّه كان من اللّازم كما قلنا أن ينتهي الخلاف فيها بانتهاء زمانها والأحداث المتّصلة بها.

والّذي نراه أنّ هذه المشكلة لم تنشأ من الإعتقاد بوجود مدرسة فقهيّة يمثّلها أئمّة أهل البيت (ع) في فهم الكتاب والسّنّة والحفاظ عليهما والدّعوة للتمسّك بهما كما هو الموجود في المرويّات عنهم بعرض أخبارهم على الكتاب والسّنّة، ولم يكن الإعتقاد بالإمامة الدّينيّة للأئمّة الإثني عشر من قبل الشّيعة الإماميّة موجباً لانقسام المسلمين في عصور الأئمّة على مستوى العقائد والمناسبات الدّينيّة والعلاقات الإجتماعيّة والشّعائر الإسلاميّة كما تشهد بذلك سيرة الأئمّة مع أئمّة

المذاهب الإسلاميّة وتعاليمهم وإرشاداتهم لأتباعهم في تطبيق مبادئ الأخوّة الدّينيّة ومقتضياتها بين عموم المسلمين دون فرقٍ بين مذاهبهم الفقهيّة وآرائهم السّياسيّة ودون أن يطالبوا المسلمين بالإعتقاد بإمامتهم وكانوا يدعون شيعتهم للذّهاب إلى المساجد العامّة للمسلمين والصّلاة خلف من لا يعتقد بإمامتهم وقالوا لهم **إنّ المصلّي خلفهم كالمصلّي خلف رسول الله (ص) في الصفّ الأوّل وكالمجاهد في سبيل الله، وأنّ الصّوم يوم يصوم النّاس وأنّ الفطر يوم يفطر النّاس وأنّ الأضحى يوم يضحّي النّاس.**

وقد ظهر من خلال ما ذكرناه أنّ الّذي حوّل الإختلاف السّياسيّ المشروع إلى خلاف عقائديّ، هم الفقهاء وعلماء الكلام الّذين جعلوا من الإمامة فيصلاً بين الكفر والإسلام والضّلال والإيمان وتعرّضوا من خلالها إلى الطّعن في الخلفاء الّذين سبقوا أمير المؤمنين عليّاً (ع) مع أنّ الأئمّة أنفسهم لم يقفوا هذه المواقف السّلبيّة من الخلفاء الرّاشدين ولم تكن لهم تلك الآراء الّتي تكفّر المخالفين كما هو ثابت من سيرتهم بالقطع واليقين.

وقد ذكر الإمام كاشف الغطاء بهذا الصّدد:

(ثمّ لا يذهبنّ عنك أنّه ليس معنى هذا أنّا نريد أن ننكر ما لأولئك الخلفاء من الحسنات وبعض الخدمات للإسلام الّتي لا يجحدها إلاّ مكابر ولسنا بحمد الله من المكابرين ولا السّبّابين والشّتّامين بل ممّن يشكر الحسنة ويغضي عن السّيّئة؛ ويقول: تلك أمّة قد خلت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، وحسابهم على الله فإن عفا فبفضله وإن عاقب فبعدله..)[1].

ونحن سنبيّن في البحوث الآتية الأسس الّتي قامت عليها عقيدة الإسلام من خلال الكتاب والسّنّة وعرض هذا الموروث الفقهي والعقائدي عن الإمامة

---

1 أصل الشّيعة وأصولها.

عليهما كما أمرنا أئمّة أهل البيت بذلك حيث ورد عنهم القول: **(ما خالف قول ربّنا لم نقله)** و**(كلّ شيء فيه كتابٌ وسنّة)** وأحاديثهم بهذا المضمون كثيرة وهي ترسم لنا المنهج الّذي يجب اعتماده في محاكمة النّصوص والرّوايات والآراء والإجتهادات.

بساطة العقيدة ووضوحها

وقد جمعت المسلمين عقيدة خالية من التّعقيد وهي في غاية الوضوح والبساطة كما جاء في جملة من النّصوص الدّينيّة:

(من شهد أنّ لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله حرّم عليه النّار) و**(الإسلام أن تشهد أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله وتقيم الصّلاة وتؤدّي الزّكاة وتصوم رمضان وتحجّ البيت إن استطعت إليه سبيلاً)**. صحيح مسلم.

وفي نهج البلاغة عن الإمام عليّ (ع):

(شهادة أن لا إله إلاّ الله وأنّ محمّداً رسول الله شهادتان تصعّدان القول وترفعان العمل، لا يخفّ ميزان توضعان فيه ولا يثقل ميزان ترفعان منه).

وفي صحيح مسلم وتفسير الطّبري وغيرهما في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ النساء: 94: **[أنّ سريّة كان عليها أسامة بن زيد أدرك فيها رجلاً فقال: لا إله إلاّ الله فطعنته فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنّبيّ (ص) فقال رسول الله (ص): أقال لا إله إلاّ الله وقتلته!! قال: قلت يا رسول الله إنّما قالها خوفاً من السّلاح. قال (ص): أفلا شققت عن قلبه حتّى تعلم أقالها أم لا؟ فما زال يكرّرها عليّ حتّى تمنّيت أنّي أسلمت يومئذٍ..]**. وفي رواياتٍ أخرى قال له النّبيّ (ص): **(وكيف تصنع بلا إله إلاّ الله إذا جاءت يوم القيامة؟!)**.

وفي حديث آخر عن المقداد بن الأسود قال: **قلت يا رسول الله لقيت رجلاً من المشركين فقطع يدي ثمّ لاذ منّي بشجرة فقال: أسلمت لله أفأقتله يا رسول**

الله (ص) قال: لا تقتله فإنّك إن قتلته كان بمنزلتك قبل أن تقتله وكنت بمنزلته قبل أن يقول كلمته الّتي قال). صحيح مسلم.

رفض التّكفير

والمستفاد من هذه الأحاديث وغيرها، أنّ النّبيّ (ص) قد قبل الإسلام من الشّخص بمجرّد النّطق بالشّهادتين ولم يسأله عن معنى التّوحيد ودقائقه وخفاياه، ولم يطالبه بمصطلحات علماء الكلام والفلسفة في الدّين والعقيدة الّتي لم يسمع بها المسلمون من قبل ولم يسأله عن مقولات أهل السّلوك والتّصوّف والعرفان في توحيد الخالق ووحدة الوجود ولم يسأله عن الإمامة ودورها في دخول الإسلام وعدمه وقبول الإيمان ورفضه ولا عن الولاية التّكوينيّة للإمام وحدودها ولا عن علم الغيب له وآثاره ومع ذلك فإنّنا نرى بعض الفقهاء والعلماء تخفى عليهم مقاصد الشّريعة في الحفاظ على وحدة الأمّة فيقسّمونها تحت عنوان التّوحيد الخالص إلى موحّدين ومشركين ويغيب عن بعضهم الآخر لزوم الحفاظ على الإلفة والجماعة فيقسّمون الأمّة الواحدة بنصّ الكتاب إلى أهل كفر وإيمان مع أنّ الجميع يؤمنون بالله ويعبدونه لا يشركون به شيئاً كما تشهد بذلك صلواتهم الّتي يؤدّونها والّتي يخاطبون فيها الله تعالى بقولهم يوميّاً عدّة مرّات عند تلاوة سورة الفاتحة: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ فكيف يكون المصلّي لله مشركاً به؟! وكيف يكون المصلّي لله غير مؤمن به، ولست أدري أين هو العلم وأين هو العقل وأين هي المصلحة الإسلاميّة ومقاصد الشّريعة السّمحاء في إخراج ملايين المسلمين عن الإسلام بجرّة قلمٍ أو بكلمةٍ غير مسؤولة ورأي غير مدروس من خلال الحكم على بعض الأفعال والأقوال الّتي يمكن تأويلها والّتي يمكن أن نجد فيها العذر لأصحابها أو من خلال إنكار فريق لأمر الإمامة الّذي لم يثبت

عنده أنّها من ضروريّات الدّين وأصول الإسلام!!. ولا نريد أن نسأل عن شيء آخر! ما أعظمها من جرأة تكاد السّموات والأرض يتفطّرن منها!!... وإذا قيل لهم لماذا تفرّقون الأمّة الواحدة بذلك؟ قالوا إنّما نحن مصلحون!!..

وقد أجمع علماء الأمّة من السّلف الصّالح من الأئمّة والمصلحين على عدم جواز تكفير أحد من أهل القبلة بذنب ارتكبه وهو يعلم أنّه ذنب فكيف إذا كان يعتقد أنّ ما يفعله ليس محرّماً من المحرّمات الشرعيّة وأنّ ما ينكره ليس ضرورة من الضّرورات الدّينيّة!.

وعلى كلّ حال فليس من الجائز بحسب موازين العقل والشّرع الّذي نفهمه أن نخسر تحت عنوان المحافظة على التّوحيد وحدتنا، ولا يجوز تحت شعار الإمامة والخلافة أن نفرّق جماعتنا ونحن نرى عقلاء النّاس في كلّ أمّة يبحثون عمّا يجمعهم ونحن نبحث عمّا يفرّقنا! وقد جاء في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ النساء: 59 والردّ إلى الله يكون بالرّجوع إلى كتابه الكريم والرّجوع إلى الرّسول بعد وفاته يكون بالعودة إلى سنّته الجامعة كما ورد في نهج البلاغة.

مرجعيّة الإختلاف

ولذلك نرى أنّ الإختلاف في الآراء والأفكار، وإن كان سنّة من سنن الله في المجتمع البشري، إلاّ أنّ الإختلاف الّذي يؤدّي بالأمّة إلى الإنقسام والإصطفاف المذهبيّ والطّائفيّ ويتحوّل إلى جدلٍ دائمٍ يعكّر صفو العلاقات بين أبنائها ويهدّد وحدتهم ويفتح أبواب النّزاع والفرقة بينهم، هو اختلاف لا يقبله الله تعالى وقد نهى عنه في آياتٍ عديدة كما جاء في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ ﴾ الأنعام: 159 وقوله تعالى: ﴿ وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ ﴾ آل عمران: 103.

ثمّ إنّ الإختلاف الّذي يكتب له الإستمرار هذه المدّة الطويلة هو الّذي يفتقد المرجعيّة الّتي يحتكم فيه إليها وهذا ما لا ينبغي أن يكون موجوداً بين المسلمين لأنّهم متّفقون على مرجعيّة واحدة تتمثّل بالكتاب والسّنّة هما المصدران الأساسيّان للعقيدة والشّريعة فيجب الرّجوع إليهما وعرض ما نختلف فيه من المسائل عليهما وبذلك يمكن أن نضع حدّاً للإختلافات الكثيرة ويمكن أن يتقلّص حجمها إلى درجة كبيرة من خلال المراجعة الجديدة الّتي تساهم بلا شكّ في وضع الحدود لها وتمنع من استمرارها وانتشار أضرارها وأخطارها في نسيج الأمّة الواحدة ويبقى حينئذٍ الخلاف المشروع في الدّائرة الفقهيّة كما هو حاصل بين المذاهب الإسلاميّة على الصّعيد الفقهيّ لاختلاف الأنظار في فهم الأدلّة ووسائل إثباتها ودرجات ضعفها وقوّتها بين مذهبٍ وآخر وكما يحصل ذلك أيضاً بين فقيه وآخر من المذهب الواحد. وقد يستدرك أيضاً

فقيه على فقيه آخر مسألة من المسائل أخطأ فيها أو فاته العثور عليها وهذا الإختلاف والإستدراك من أسباب اتّساع علم الفقه وتطوّره.

ولعلّ من الأخطاء الشّائعة اعتقاد بعضهم أنّ الفقهاء هم مصدر التّحليل والتّحريم وهو اعتقاد فاسد لا تشهد له من كتاب الله آية ولا من سنّة نبيّه رواية فإنّ فتاوى الفقهاء وآراءهم هي نتائج لاجتهادهم وإعمال النّظر في فهم الأدلّة الشّرعيّة وفي مقدّمتها القرآن الكريم الّذي يعتبر الميزان بين الخطأ والصّواب لكلّ الفتاوى وحتى السنّة النّبويّة يجب عرضها عليه لأنّ حجيّتها مشروطة بعدم المخالفة له.

وقد كان المنهج العلمي المتّبع عند المسلمين في الصّدر الأوّل يعتمد على القرآن مرجعاً في الفكر والسّلوك ومحكمةً في حلّ النّزاعات العلميّة والقضايا الخلافيّة. وقد كانت سيرتهم عندما يتنازعون في قول أو فعل أن يرجعوا إلى القرآن فيقول بعضهم للبعض الآخر هل عندك على ما تقول دليلٌ من الكتاب أو من السنّة الثّابتة؟. وعند ذلك كان ينتهي الخلاف ويحصل الإذعان للآية والرّواية وكانوا بذلك يجسّدون حاكميّة القرآن ومرجعيّته ووعيهم لدوره في حياتهم وفهمهم لمتطلّبات الإيمان المستفادة من قوله تعالى: ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ النساء: 65 وقوله تعالى:﴿ ...فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ النساء: 59.

وقد كان اعتماد الصّحابة ومنهم الخلفاء الرّاشدون على الكتاب أوّلاً والسّنّة النّبويّة ثانياً وكانوا يختلفون وإلى بعضهم البعض يرجعون وكانت الآراء تتعدّد فيما بينهم فيأخذون بالأقرب إلى الكتاب والسنّة ولم يصل هذا التعدّد في الآراء إلى درجة المذاهب بل بقيت تلك المرحلة وما بعدها خالية من إسم المذاهب

ومسمّياتها، فلم يكن لهم من دين سوى الإسلام ولم يكن لهم من مذهب غير الإسلام، فما كان مذهب عليّ بن أبي طالب جعفرياً ولا شيعيّاً، وما كان مذهب عمر بن الخطّاب سنّيّاً، ولم يكن مذهب الخليفة أبي بكر مالكيّاً أو شافعيّاً ولم يكن مذهب السّيّدة عائشة أمّ المؤمنين حنفيّاً أو حنبليّاً وهكذا سائر الصّحابة فلم يكن لهم من مذهب سوى الإسلام وفقط بدون أيّ قيد آخر، وقد كان الجواب عند السّؤال من الشّخص عن دينه أنّه: الإسلام وفقط، بدون أيّ قيد آخر وأنّه: مسلمٌ فقط، بدون الأوصاف المذهبيّة المتأخّرة في الولادة والظّهور.

وحتّى أئمّة المذاهب الّذين جاؤوا بعدهم لم يكونوا إلاّ أئمّة في العلم والدّين مسلمين لله ربّ العالمين، فلم يكن الإمام جعفر الصّادق جعفرياً ولم يكن الإمام أبو حنيفة حنفيّاً ولا الإمام مالك مالكيّاً والإمام الشّافعيّ لم يكن شافعيّاً والإمام أحمد لم يكن حنبليّاً!!.

لقد رجع السّابقون إلى الكتاب والسنّة وهكذا فعل اللاّحقون فلنعمل بما كانوا يعملون ولنرجع إلى ما كانوا إليه يرجعون رضي الله عنهم أجمعين.

مناقشة مع الشّيخ المفيد وأتباعه

(أ-بطلان الدّعوى، ب- الإمامة وأصول الدّين، ج- عقد الأخوة الإسلاميّة)

أشرنا فيما سبق أنّه قد نسب إلى الشّيخ المفيد القول (بأنّ المتقدّمين على أمير المؤمنين عليّ (ع) ضلاّل فاسقون وأنّهم بتأخيرهم أمير المؤمنين عن مقام الرّسول (ص) هم عصاة ظالمون وفي النّار بظلمهم مخلّدون) وقد وافقه جملة من العلماء القدامى الّذين جاؤوا بعده ومنهم جملة من المعاصرين على القول المذكور وزاد بعضهم الحكم بارتداد الصّحابة إلاّ قليلاً منهم لعدم تنفيذهم وصيّة النّبيّ في غدير خمّ الّتي فهموا منها تنصيب الإمام عليّ خليفة بعد رسول الله وسيأتي النّقاش في دلالة حديث الغدير وغيره على الوصيّة. وبعضهم جعل الإيمان بالإمامة مساوياً للإيمان بالله والرّسول فقال: (من لم يؤمن بالله والنّبيّ لا يكون مؤمناً كذلك لا يكون مؤمناً من لم يؤمن بالإمام).

وعلى كلّ حال، فإنّ حكم الشّيخ المفيد ومن تبعه بخلود الخلفاء الرّاشدين في النّار، والحكم بارتداد الصّحابة بمخالفة نصّ الغدير، والحكم بعدم إيمان منكر الإمامة أو كفره، يعتبر في رأينا من الآراء الّتي تخصّ أصحابها القائلين بها، وليست أساساً من أسس المذهب الشّيعيّ لأنّ باب الإجتهاد عندنا مفتوحٌ فيكون المجتهد مسؤولاً وحده عن نتيجة اجتهاداته وآرائه، ولا يكون اجتهاده حُجّة على غيره من المجتهدين، ولا يتحمّل المذهب نسبة رأيه إليه إلاّ في المسألة الّتي يتّفق عليها جميع العلماء في مختلف الأمصار وشتّى الأعصار ومثل هذا الإتّفاق غير حاصل في هذه المسألة جزماً كما سنرى، هذا مضافاً إلى أنّ الإتّفاق

الّذي نقله الشّيخ المفيد ليس اتّفاقاً على حكم شرعيّ بل هو من باب حكاية الإتّفاق للعلماء السّابقين والمعاصرين له على مسألة أصبحت من التّاريخ ولا علاقة لها بالأحكام الشّرعيّة الّتي تخصّ أفعال المكلّفين ومثل هذا الإتّفاق لا يندرج تحت عنوان الإجماع المعتبر عند علماء أصول الفقه.

وعلى ما ذكرناه لا يكون رأي مجتهدٍ ملزماً للمذهب في مسألة خلافيّة وإن حكى الإتّفاق عن العلماء كلّهم أو نقل رأي معظمهم وهو بذلك لا يكون إلاّ تعبيراً عن رأيه واجتهاده وحده خصوصاً وأنّ المذهب ليس قالباً فكريّاً جامداً وإنّما هو حركة إجتهاديّة مستمرّة تنطلق من الضّروريّات وتتّسع لمختلف الآراء والإجتهادات.

هذا مضافاً إلى أنّ الآراء الّتي تحكم على أشخاصٍ معيّنين أو جماعة خاصّة، تكون معدودة عند الفقهاء من الموضوعات الّتي لا يتعيّن على أهل التقليد الأخذ بها، فضلاً عن غيرهم من أهل الإجتهاد، باعتبار أنّ تطبيق تلك العناوين على أفرادها والموضوعات على مصاديقها الخارجيّة، متروك للمكلّفين كما هو الحال في المسائل ذات الطّابع التّاريخيّ والتّشخيصيّ للموضوعات الخارجيّة والتّطبيقيّ للكبريات على الصّغريات.

فإذا أصدر الفقيه حكماً أو أبدى رأياً بفسق أو عدالة شخصٍ معيّن، لم يجب على المكلَّف تقليده ومتابعته في ذلك إلاّ إذا حصل له العلم والإطمئنان بصحّته وقد يثبت عنده عكس ذلك فلا يجوز له عندئذٍ أن يعمل برأي الفقيه لأنّ تطبيق تلك العناوين على موضوعاتها الخارجيّة كالعادل والفاسق والعالم والجاهل وأمثالها هو بيد المكلّف بالأحكام المتعلّقة بتلك الموضوعات فلا يكون رأي شخص في التّطبيق والتّشخيص حجّة على من يرى خلاف رأيه وهذا معنى ما يقوله بعض الفقهاء المحقّقين أنّ كلّ مكلّفٍ يكون مجتهداً في عالم التّطبيق

والتّشخيص وهو عالَم تشخيص الموضوعات غير الشرعيّة ولا يكون نظر شخص في الإنطباق والتّشخيص حجّة على شخصٍ آخر يخالفه الرّأي في التّطبيق وأمثلة ذلك كثيرة عند علماء الجرح والتّعديل وأرباب السّير والتّاريخ الّذين يختلفون كثيراً في عدالة الأشخاص وضعفهم وفي وقوع الأحداث وعدمها لاختلاف أحوال الرّواة لها في أنظارهم.

والحاصل أنّ الفقيه في مثل هذه الموضوعات التّطبيقيّة هو بمثابة المخبر عن العدالة والفسق والإرتداد وليس حاكماً وفقيهاً فإن علمنا بخطأ نقله، لم يجز لنا العمل بخبره وترتيب آثاره كما لو أخبرنا عن موت زيدٍ ونحن نعلم بحياته مثلاً. وكذلك الحال إذا علمنا بخطأ مستنده في الحكم بارتداد شخصٍ أو كفره فلا يصحّ تقليده فيه ولا يجب الإعتقاد به.

أ - بطلان الدّعوى

وأمّا دعوى الخلود في النّار، فهي مجازفة كبرى ورجم بالغيب واتّباع للظنّ وكيف يصحّ الحكم على شخصٍ بالخلود في النّار بادّعاء مخالفته نصوصاً اختلف المسلمون على تأويلها مع اختصاص العقاب في الآخرة بالله تعالى فهو يغفر لمن يشاء ويعذّب من يشاء وكيف يحصل الجزم بذلك مع وعود العفو والمغفرة في آياتٍ عديدة. ﴿ لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ ۖ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ البقرة: 284.

ويؤيد ذلك ما ذكره الإمام كاشف الغطاء بقوله: (... وأمّا في الدّنيا فالمسلمون بأجمعهم سواء وبعضهم لبعضٍ أكفّاء، وأمّا في الآخرة فلا شكّ أنّ المسلمين تتفاوت درجاتهم ومنازلهم حسب نيّاتهم وأعمالهم، وأمر ذلك وعلمه

إلى الله سبحانه ولا مساغ للبحث به لأحدٍ من الخلق..)[1]. وهذا موافق لقوله تعالى ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ ۞ إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ الشعراء: 88-89. ومن يطّلع على القلوب إلاّ الله تعالى؟!

وقال تعالى حكايةً عن أولئك الّذين كانوا يساوون في الحكم بين المسلمين والمجرمين:

﴿أَفَنَجْعَلُ ٱلْمُسْلِمِينَ كَٱلْمُجْرِمِينَ ۞ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ﴾ القلم: 35 - 36.

وقد حاول بعضهم تأويل ما نقل عن الشّيخ المفيد من حكمه بخلود الخلفاء في النّار بالقول بأنّ ذلك بمعنى استحقاق الخلود في النّار وليس بمعنى الحكم بالخلود فيها. وقد عرفت أنّ الكلام يجب توجيهه إلى بطلان أصل الحكم بالكفر والعصيان والإرتداد وليس إلى تأويل معنى الخلود في النّار المترتّب عليها بكلّ معانيه.

ب – الإمامة وأصول الدّين

تقدّم معنا فيما سبق أن النّبيّ (ص) قد قبل إسلام من نطق بالشّهادتين وقال جملة من الفقهاء أنّ الأصول الّتي يتوقّف عليها الدّخول في الدّين وفي جماعة المسلمين هي ثلاثة: التّوحيد والنبوّة واليوم الآخر وقد استفادوا ذلك من آيات عديدة تمّ التّركيز فيها على الإيمان بالله ورسله واليوم الآخر، وقالوا بأنّ هذه الأمور الثّلاثة مجتمعة تعتبر أصول الإسلام فمن آمن بها كان مسلماً ومن أنكر واحداً منها كان كافراً كما جاء في قوله تعالى:

﴿...وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ النساء: 136. والإيمان بهذا المعنى المشتمل على الأصول الثّلاثة قد اجتمع مع الإسلام.

---

1 أصل الشّيعة وأصولها.

فالإنسان المعتقد بهذه الأمور الثّلاثة هو مؤمن ومسلم وقد اعتبر بعض آخر من الفقهاء أنّ الإيمان باليوم الآخر هو من لوازم التّصديق بالنبوّة فالّذي صدّق النّبيّ في دعوى النبوّة والرّسالة يكون قد صدّقه إجمالاً في مضامين دعوته ومنها الإيمان باليوم الآخر فلا حاجة لجعله أصلاً ثالثاً بخصوصه ولذلك ذكر السّيّد الشّهيد الصّدر وفاقاً للمحقّق الهمداني رحمهما الله: (أنّ من آمن بالمرسل والرّسول والتزم إجمالاً بهذه الرّسالة فهو مسلمٌ حقيقةً...). وقال بأنّ دخل الإيمان باليوم الآخر في الإسلام إنّما هو باعتبار كونه من أوضح وأبده ما اشتملت عليه الرّسالة وليس قيداً مستقلاً في الإسلام[1].

وعلى كلّ حال فإنّ أصحاب القول الأوّل[2] والقول الثّاني لم يذكروا الإمامة في عداد أصول الإسلام وهذا يعني أنّ الإعتقاد بالإمامة عندهم ليس شرطاً في دخول الإسلام وانطباق أحكامه على غير المعتقد بها ولا يعتبر منكرها عندهم مع إيمانه بالأصول الثّلاثة المتقدّمة الذّكر من الكافرين.

وقد ذكر في هذا المجال الإمام كاشف الغطاء أنّ [الإسلام والإيمان مترادفان ويطلقان على معنىً أعمّ يعتمد على ثلاثة أركان: التّوحيد والنبوّة والمعاد. فلو أنكر الرّجل واحداً منها فليس بمسلمٍ ولا مؤمن، وإذا دان بتوحيد الله ونبوّة سيد الأنبياء محمّد (ص) واعتقد بيوم الجزاء من آمن بالله ورسوله واليوم الآخر فهو مسلمٌ حقّاً، له ما للمسلمين وعليه ما عليهم دمه وماله وعرضه حرام. ويطلقان (الإسلام والإيمان) أيضاً على معنىً أخصّ يعتمد على تلك الأركان الثّلاثة وركنٍ رابعٍ وهو العمل بالدّعائم الّتي بني عليها الإسلام وهي خمس: الصّلاة والصّيام والزّكاة والحجّ والجهاد. وبالنّظر إلى هذا قالوا: الإيمان اعتقاد

---

1 بحوث في العروة الوثقى ج 3 - مصباح الفقيه - ط - ج - ص 3.

2 كالسّيّد الخوئي وغيره من معاصريه.

بالجنان وإقرار باللّسان وعمل بالأركان (من آمن بالله ورسوله وعمل صالحاً)].
ثمّ قال:

(... فهذه الأركان الأربعة هي أصول الإسلام والإيمان بالمعنى الأخصّ عند جمهور المسلمين...)..(ولكنّ الشّيعة الإماميّة زادوا ركناً خامساً وهو الإعتقاد بالإمامة... فمن اعتقد بالإمامة بالمعنى الّذي ذكرناه فهو عندهم (الإماميّة) مؤمن بالمعنى الأخصّ. وإذا اقتصر على تلك الأركان الأربعة فهو مسلمٌ ومؤمن بالمعنى الأعمّ تترتّب عليه جميع أحكام الإسلام من حرمة دمه وماله وعرضه ووجوب حفظه وحرمة غيبته وغير ذلك، لا أنّه بعدم الإعتقاد بالإمامة يخرج عن كونه مسلماً (معاذ الله)).[1]

ج - عقد الأخوّة الإسلاميّة

يظهر من هذا الكلام الأخير للإمام كاشف الغطاء الردّ على بعض الفقهاء الّذين أفتوا بحلّيّة غيبة المسلم المخالف لهم في الإعتقاد بالإمامة وجواز البهتان عليه حيث يستفاد منه بأنّ عدم الإعتقاد بالإمامة لا يسقط محرّمات الأخوّة وواجباتها فيجب حفظه وتحرم غيبته وخيانته وغير ذلك من المحرّمات الّتي يحرم القيام بها في حقّ أيّ إنسانٍ فكيف إذا كان أخاً لك في الدّين كما جاء في كلام الإمام عليّ (ع) (النّاس صنفان **إمّا أخ لك في الدّين أو نظير لك في الخلق**).
وهذا ما يتّفق مع الأخوّة بالمعنى القرآني في قوله تعالى:

﴿ **إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ** ﴾ الحجرات: 10 وقوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا ۚ أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ ۚ وَٱتَّقُوا ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ** ﴾ الحجرات: 12.

1 أصل الشّيعة وأصولها.

وهذا الحكم المذكور في كلام الإمام كاشف الغطاء يعني أنّ عقد الأخوّة بين المسلم وأخيه المسلم لا تنفصم عروته الوثقى بالإختلاف حول الإمامة فالمسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يخذله ولا يكذبه كما ورد في الأحاديث الكثيرة المجمع عليها عند الطّرفين.

وقد ذكر الشّيخ المظفّر رحمه الله في كتابه عقائد الإماميّة فصلاً عن عقيدة الشّيعة الإماميّة في حقّ المسلم على المسلم وقال فيه:

(وقد يتوهّم المتوهّم أنّ المقصود بالأخوّة في أحاديث أهل البيت (ع) خصوص الأخوّة بين المسلمين الّذين من أتباعهم (شيعتهم خاصّة) ولكنّ الرّجوع إلى رواياتهم كلّها يطرد هذا الوهم وإن كانوا من جهةٍ أخرى يشدّدون النّكير على من يخالف طريقتهم ولا يأخذ بهداهم ويكفي أن تقرأ حديث معاوية بن وهب قال: (قلت له- أي الإمام الصادق (ع) - **كيف ينبغي لنا أن نصنع فيما بيننا وبين قومنا وبين خلطائنا من النّاس ممّن ليسوا على أمرنا؟ فقال: (تنظرون إلى أئمّتكم الّذين تقتدون بهم، فتصنعون ما يصنعون، فوالله أنّهم ليعودون مرضاهم ويشهدون جنائزهم ويقيمون الشّهادة لهم وعليهم ويؤدّون الأمانة إليهم)**[1].

ويمكننا من خلال هذه الأقوال الّتي حكم بها أصحابها بإسلام المخالفين على نحو الحقيقة كما مرّ في كلام الإمام كاشف الغطاء والشّيخ المظفّر والسّيّد الشّهيد وغيرهم أن نستخرج قاعدة كليّة وهي أنّ كلّ من حكم بإسلام المخالفين يلزمه القول بأنّ الإمامة ليست من أصول الدّين بناءً على الإصطلاح المتقدّم لأصول الدّين عندهم وهو أنّ المنكر لواحدٍ منها خارج من الدّين. ومن خلال تلك الآراء أيضاً يتبيّن لنا أنّ كون الإمامة من أصول الدّين ليست محلّ

1 عقائد الإماميّة - الشّيخ المظفّر.

وفاقٍ بين العلماء وإن عبّر بعضهم عنها مسامحة بأنّها من أصول الدّين كالشّيخ المظفَّر لأنّه كان في مقام بيان ما يجب اعتقاده عند الشّيعة الإماميّة وقد ذكر أموراً أخرى واجبة الإعتقاد عندهم ولكنّها ليست من أصول الدّين بالإصطلاح وهذا يعني أنّه بحث المسألة من النّاحية الكلاميّة الّتي ينظر فيها لتثبيت المعتقدات والدّفاع عنها ولم يبحث عنها من النّاحية الفقهيّة الّتي ينظر فيها إلى أحكام المعتقد بها والمخالف لها. ولذلك لم يتعرّض فيها لحكم منكر الإمامة وإن كان يظهر من خلال بعض مباحث كتابه أنّه لا يعتبر الإمامة جزءاً من المعنى الإصطلاحيّ لأصول الدّين.

وعلى كلّ حال فقد ظهر من خلال الكلمات الّتي نقلناها أنّ كونَ الإمامة من أصول الدّين ليس محلّ اتّفاقٍ بين علماء الشّيعة الإماميّة كما عرفت وقد نصّ على خروج الإمامة عن أصول الدّين صراحة السّيّد الأمين في كتابه أعيان الشّيعة وهو الخبير بعقائدهم وممّا جاء فيه: (.. لا سيّما أنّ إمامة شخص بعينه ليست من أصول الإسلام بالإتّفاق من الشّيعة وغيرهم... وأمّا الشّيعة فأنّهم وإن أوجبوا إمامة الأئمّة الإثني عشر لكن منكر إمامتهم عندهم ليس بخارج عن الإسلام وتجري عليه جميع أحكامه..)[1].

وممّن صرّح بذلك أيضاً من علماء عصرنا السّيّد هاشم معروف وغيره[2].

والّذي نراه جامعاً - بين ما ورد عن علماء الكلام من أنّ أصول الدّين هي خمسة وبين قول جملة من الفقهاء أنّ أصول الإسلام ثلاثة وهي التّوحيد والنبوّة واليوم الآخر - أن يقال بأنّ مقصود علماء الكلام ليس ناظراً إلى ما يتحقّق به اتّصاف الإنسان بأنّه مسلمٌ، وإنّما كان نظرهم إلى تعداد ما يجب الإعتقاد به من

---

1 أعيان الشّيعة - ج1.

2 أصول التشيّع.

أمور تعتبر عندهم من الأسس الّتي قام عليها الفكر الدّينيّ فأقاموا الدّليل عليها ودافعوا عنها باعتبار أنّ مهمّة علم الكلام هي الدّفاع عن المعتقدات وتثبيتها ولم يبحثوا عن الأحكام الشّرعيّة المترتّبة على الإيمان بها والإنكار لها باعتبار أنّها مهمّة الفقهاء.

وبذلك يظهر اشتباه غير واحدٍ من أهل العلم بادّعاء الإجماع على أنّ الإمامة من أصول الدّين ويظهر أيضاً تقصيرهم الشّديد في تثقيف العامّة من الشّيعة وتعليمهم والقول لهم بأنّها من أصول الدّين وبأنّ من لم يؤمن بها كمن لم يؤمن بالنبوّة والتّوحيد كما نُقل ذلك عن السّيّد السّيستاني وغيره هذا مضافاً إلى أنّ الإجماع المزعوم، لا حجيّة له في مثل هذه المسائل كما هو معلوم، لوجوب النّظر فيها والإستدلال عليها فالإجماع فيها لو كان موجوداً فهو معلوم المدرك؛ فإن كان صحيحاً كانت الحجيّة له وليست للإجماع كما لا يخفى وهو أمر معروفٌ في علم الأصول وقد عرفت من خلال المناقشة الّتي مرّت خطأ المدرك الّذي استندوا إليه وعدم صحّة التّعويل عليه في جعل الإمامة من أصول الدّين.

الإمامة والضّرورة الدّينيّة

ويقصد بالضّرورة الدّينيّة عند الفقهاء، الأحكام الشّرعيّة المعلومة الثّبوت من الدّين باتّفاق جميع المسلمين كأصل وجوب الصّلاة والزّكاة والصّيام والحجّ والجهاد والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر وغير ذلك ممّا ثبت حكمه في الكتاب والسنّة وبلغ درجةً من الوضوح والبيان أخرجته عن موضع الإختلاف ولم يعد بحاجة إلى الإستدلال النّظري عليه.

وقد حاول بعض الفقهاء أن يضيف قيداً آخر إلى ما يتحقّق به الإسلام حقيقة وهي الأصول الثلاثة المتقدّمة - التّوحيد والنبوّة واليوم الآخر أو الإلتزام الإجمالي بأحكام الرّسالة كما ذكر السّيّد الشّهيد الصّدر وهو عدم إنكار الضّروريّ من الدّين ولذلك حكموا بكفر منكر الضّرورة الدّينيّة وقد ناقش السّيّد الشّهيد الصّدر في ذلك وقال بأنّ عنوان منكر الضّرورة ليس داخلاً في حكم أصول الدّين من حيث الكفر والإسلام وهو - عنوان منكر الضّروريّ - لا يوجب الكفر في حدّ نفسه ولم يرد كموضوع خاصّ في النّصوص الدّينيّة ليكون من الموضوعات الشّرعيّة الّتي يترتّب عليها الكفر بالإسلام وما يلحقه من أحكام والعبرة عند السّيّد الشّهيد في ثبوت الكفر به أن يكون مؤدّياً إلى تكذيبه الرّسالة المنافي لإيمانه الإجماليّ بها ولا يحصل ذلك بدون التفات إلى الملازمة القائمة بين ما أنكره وبين تكذيب الرّسالة وعند الإلتفات يكون منكراً للأصل الثّالث من أصول الدّين عند السّيّد الشّهيد وهو الإلتزام الإجمالي بأحكام الرّسالة ويكون إنكار الضّروري مستلزماً لعدم تصديق النّبيّ في دعواه

ولم يكن الإنكار للضّروريّ سبباً مستقلاً في حدّ نفسه لخروج صاحبه من الإسلام[1] ولذلك فلا يكون معدوداً أصلاً مستقلاً من أصول الدّين الثّلاثة المعروفة.

والسّؤال الّذي يطرح نفسه أنّه بعد بطلان القول بأنّ الإمامة من أصول الدّين وبطلان القول بالتّكفير المستند إلى ذلك، هل تعتبر الإمامة من ضروريّات الدّين حتى حكم بعض الفقهاء بكفر منكرها بهذا الإعتبار والعنوان؟

والجواب أنّه قد أنكر جملة من الفقهاء كون الإمامة من ضروريّات الدّين ولذلك رفضوا الحكم بكفر منكرها من المخالفين الّذين لا يعتقدون بها.

وقد ذكر السّيّد الشهيد الصّدر رحمه الله في مقام الردّ على ذلك أنّنا لا نلتزم: أوّلاً: بكفر منكر الضّروري.

وثانياً: أنّ المراد بالضّروريّ الّذي ينكره المخالف إن كان نفس إمامة أهل البيت، فمن الجليّ أنّ هذه القضيّة لم تبلغ في وضوحها إلى درجة الضّرورة، ولو سُلِّمَ بلوغها حدوثاً تلك الدّرجة فلا شكّ في عدم استمرار وضوحها بتلك المثابة لما اكتنفها من عوامل الغموض.

وإن كان المقصود بالضّروريّ الّذي ينكره المخالف هو تدبير النّبيّ وحكمة الشّريعة على أساس أنّ افتراض إهمال النّبيّ والشّريعة للمسلمين بدون تعيين قائد أو شكلّ يتمّ بموجبه تعيين القائد يساوق عدم تدبير الرّسول وعدم حكمة الشّريعة، فإنّ هذه المساوقة حيث إنّها تقوم على أساس فهمٍ معمّقٍ للموقف فلا يمكن تحميل إنكار مثل هذا الضّروريّ على المخالف لعدم التفاته إلى هذه المساوقة أو عدم إيمانه بها[2].

---

1 بحوث في العروة الوثقى.

2 بحوث في العروة الوثقى ج3.

والمتحصّل من كلام السّيّد الصّدر رحمه الله أنّ الإمامة لم تصل إلى درجة الضّروريّات الدّينيّة الّتي اتّفق عليها جميع المسلمين وهذا يعني أنّها من المسائل الخلافيّة فيما بينهم، ولايوجب الإختلاف فيها خروجاً عن الإسلام كما هو الشّأن في كلّ المسائل الّتي يقع الإختلاف فيها اجتهاداً أو تقليداً بين المذاهب الإسلاميّة وأحياناً كثيرة داخل المذهب الواحد حيث يمنع وقوع الإختلاف في المسألة من وضوحها الّذي لا بدّ منه لانتظامها في صفّ المسائل الضّروريّة.

وكونُ أمرٍ ما ضروريّاً عند قومٍ لا يعني كونه كذلك عند آخرين كما يقول علماء المنطق: (ربّ بديهيّ عند شخصٍ يكون نظريّاً عند غيره).

ثمّ إنَّه لا يخفى عليك أنّ جملة القائلين بأنّ إنكار الضّروريّ ليس سبباً مستقلاً للكفر إلاّ إذا استلزم تكذيب الرّسالة والرّسول، لا يكاد يوجد له موضوعٌ عند المخالفين في اعتقاد الإمامة لأنّ هذا المعنى غير متصوّر الوجود في حقّ المحافظين على الصّلوات وسائر الواجبات الدّينيّة الّتي تعني التّمسّك بالرّسالة وصاحبها على نحو اليقين وإنّما ينكرون الإمامة من باب الإعتقاد بعدم وجود النّصّ أو لعدم دلالته.

وعلى القول بعدم كون الإمامة من ضروريّات الدّين يكون الأمر أكثر وضوحاً في رفض التّكفير بسبب إنكارها وعدم الإعتقاد بها كما عرفت ذلك من السّيّد الشّهيد الصّدر وغيره كالسّيّد الروحاني في فقه الصّادق والشّيخ محمّد جواد مغنيّة اللّذين صرّحا بأنّ الإعتقاد بالإمامة ليس من ضروريّات الدّين[1]. وقد صرّح بذلك قبلهم السّيّد محسن الأمين حيث قال: (ومن أنكر إمامة الأئمّة الإثني عشر لا يخرج بذلك عن الإسلام لأنّ إمامتهم ليست من ضروريّات الدّين بل من ضروريّات المذهب)[2].

1 فقه الصّادق - ج4- للسيّد الروحاني؛ الجوامع والفوارق بين السّنة والشّيعة للشّيخ مغنيّة.

2 أعيان الشّيعة ج 1.

ويمكن الإستنتاج من هذا القول بأن كلّ من سلب صفة الضّرورة الدّينيّة عن الإمامة يلزمه أن ينكر كونها من أصول الدّين من خلال الإستدلال بعكس النّقيض المذكور في علم المنطق. لأنّ كلّ أصل من أصول الدّين عندهم يكون من ضروريّات الدّين ولا عكس، فليس لازماً أن تكون كلّ ضرورة دينيّة أصلاً من أصول الدّين كما هو الحال في الصّلاة فإنّها من ضروريّات الدّين الأساسيّة فهي الّتي إن قبلت قبل ما سواها كما جاء في الرّوايات ولكنّها ليست من أصول الدّين بحسب الإصطلاح وأمثالها من مسائل الفروع الأخرى المعتبرة عندهم من ضروريّات الدّين.

بين التّولّي والولاية

والّذي يبدو لنا من خلال مراجعة بعض الكلمات أنّه قد وقع الخلط وعدم التّمييز بين تولّي أئمّة أهل البيت (ع) وبين ولايتهم السّياسيّة ولذلك قال بعضهم بأنّ الولاية هي من الضّروريات الدّينيّة ولكنّه قد وقع صاحب هذا القول في الإشتباه جزماً لأنّ ما جعله بعض علماء الكلام والفقه من فروع الدّين الضروريّة هو التّولّي بمعنى محبّة أهل البيت وهو بمعنى المودّة الّتي أمر الله بها بقوله:

﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ الشورى: 23.

وهذا المعنى من المودّة أو المحبّة متّفق عليه بين المسلمين جميعاً وهو ما دلّت عليه الأحاديث العديدة الواردة عن رسول الله بالوصيّة بأهل بيته وما ورد عنه في حق الإمام عليّ (ع) (حبّ عليّ من الإيمان وبغضه من النّفاق) وغير ذلك من النّصوص الّتي يستفاد منها محبّة أهل البيت فالتولّي لهم ليس بمعنى الإعتقاد بالحقّ الإلهيّ لهم بالسّلطة والولاية السّياسيّة وإنّما هي بمعنى عقد القلب على محبّتهم باعتبار مكانتهم الدّينيّة الّتي جعلت منهم القدوة والمثال في الإستقامة والصّلاح ونحن مأمورون بتولّي الصّالحين وأهل البيت هم طليعة الصّالحين وقدوة المؤمنين المطيعين. وقد نقل الفخر الرّازي عن صاحب الكشّاف رحمهما الله قول النّبيّ (ص): (من مات على حبّ آل محمّد مات شهيداً، ألاَ ومن مات على حبّ آل محمّد مات مغفوراً له، ألاَ ومن مات على حبّ آل محمّد مات تائباً، ألاَ ومن مات على حبّ آل محمّد مات مؤمناً مستكمل الإيمان، ألاَ ومن مات على حب آل محمّد بشّره ملك الموت بالجنّة ثمّ منكر ونكير، ألاَ ومن مات عل حبّ آل محمّد يزفّ

إلى الجنّة كما تزفّ العروس إلى بيت زوجها، ألاَ ومن مات على حب آل محمّد فتح له في قبره بابان إلى الجنّة، ألاَ ومن مات على حب آل محمّد جعل الله قبره مزار ملائكة الرّحمة، ألاَ ومن مات على حبّ آل محمّد مات على السّنّة والجماعة، ألاَ ومن مات على بغض آل محمّد مات كافراً، ألاَ ومن مات على بغض آل محمّد لم يشمّ رائحة الجنّة)[1]. وهذا المعنى هو ما نظمه الإمام الشّافعي رحمه الله:

يا آل بيت رسول الله حبُّكُمُ

فرضٌ من الله في القرآن أنزلهُ

كفاكُمُو من عظيم الفخر أنّكمُ

من لم يصلّ عليكم لا صلاة لهُ[2]

وبهذا يتبيّن أنّ ما هو من الضّروريّات الدّينيّة هو محبّة أهل البيت وهذا متّفق عليه بين المسلمين ولا يخصّ الشّيعة وحدهم وهو ليس بمعنى ثبوت الولاية السّياسيّة لهم وليس بمعنى انحصار المحبّة بهم أيضاً لأنّ المطلوب من المؤمن أن يحبّ كلّ المؤمنين فكيف لا يحبُّ قدوتهم وهم أهل البيت الّذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيراً.

---

1 التفسير الكبير، ج 27.

2 ديوان الإمام الشافعي.

الإمامة والإيمان

وهناك بعض الآراء الّتي اعتبرت أنّ الإمامة إذا لم تكن من أصول الإعتقاد بالإسلام ولا من ضروريّات الدّين ولكنّها من أصول الإيمان الّذي يستحقّ صاحبه الدّخول في الجنان ويحرم فاقده منها ويبوء بالخسران وأطلق أصحاب هذا الرّأي على ذلك إسم الإيمان بالمعنى الأخصّ ويقصدون به خصوص الإيمان بإمامة الأئمّة الإثني عشر عليهم السّلام.

وهذا المعنى الإصطلاحيّ عند بعض الفقهاء كما مرَّ في كلام الإمام كاشف الغطاء لا يمكن البناء عليه في حكم الرّبح والخسران في عالم الآخرة وإن كان مستفاداً من بعض النّصوص المرويّة من طرق أهل البيت (ع) لأنّ المعوّل في ذلك على المعاني المستفادة من القرآن الكريم في هذه المسألة وغيرها عند وقوع الإختلاف بينها وبين المعاني المستفادة من السّنّة النّبويّة المرويّة عن أهل البيت وغيرهم. وقد ورد استعمال كلمة الإيمان في القرآن الكريم في المعنى الّذي تترتّب عليه الآثار في يوم الجزاء قبل ولادة المعنى الإصطلاحيّ المذكور عند بعض الفقهاء وهو باعتبار كونه أمراً متأخراً عن عصر النّزول واستقرار المعنى الأوّل للإيمان لا يصلح لتفسير المقصود من الآيات السّابقة عليه والّتي لم يذكر فيها الإيمان بالإمامة. وقد ورد معنى الإيمان خالياً من اشتراطه بها في آياتٍ كثيرة وَعَدَتْ المؤمنين بأحسن الجزاء وأطلقت إسم الإيمان عليهم بنحو الحقيقة كما هو ظاهر بدون الإعتقاد بالإمامة منها قوله تعالى: ﴿ **وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَـٰنَهُۥ** .. ﴾ غافر: 28.

وقوله تعالى حكاية عن نوح: ﴿ رَّبِّ ٱغْفِرْ لِي وَلِوَٰلِدَيَّ وَلِمَن دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَلَا تَزِدِ ٱلظَّٰلِمِينَ إِلَّا تَبَارًۢا ﴾ نوح: 28.

وقوله تعالى ﴿ ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ ۚ وَقَالُوا۟ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا ۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴾ البقرة: 285

وقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ ... ﴾ الحشر: 10.

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴾ الحجرات: 15

وقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۞ ٱلَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَٰشِعُونَ ﴾ المؤمنون:1-2

وقوله تعالى في سورة العصر: ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۞ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ ﴾ العصر: 2- 3 وهي من السّور المكيّة.

وقوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ... ﴾ البقرة: 25

وقوله تعالى: ﴿ .. وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ الفتح: 29

وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة:62

وقوله تعالى: ﴿ ۞ لَيْسُوا۟ سَوَآءً ۗ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ أُمَّةٌ قَآئِمَةٌ يَتْلُونَ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ ءَانَآءَ ٱلَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ ۞ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ

وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُسَٰرِعُونَ فِى ٱلْخَيْرَٰتِ وَأُوْلَٰٓئِكَ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ۞ وَمَا يَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ فَلَن يُكْفَرُوهُ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلْمُتَّقِينَ ﴾ آل عمران: 113- 114-115

وجميع هذه الايات وغيرها وهي كثيرة يظهر منها أنّ إسم الإيمان الّذي يدخل صاحبه الجنان ليس مشروطاً بالإيمان بالإمامة خصوصاً الآيات الأخيرة الّتي أطلقت إسم الإيمان على أهل الكتاب ولم تحرم الصّالحين منهم من دخول الجنّات وحسن الجزاء وقبول الخيرات ومكافأتهم عليها.

وقد ناقش الشّيخ مغنيّة رحمه الله بعض من قال بأنّ الولاية للأئمّة (ع) شرطٌ في قبول العبادة وفي استحقاق الثّواب عليها وليست شرطاً في صحّتها واعتبره رأياً باطلاً يجمع بين المتنافيين ويخالف الفهم العرفيّ للصّحّة والقبول حيث إنّهما بمعنى واحدٍ عند العرف فالعمل المقبول هو العمل الصّحيح والعمل الصّحيح هو العمل المقبول[1] وفي الآيات الّتي ذكرناها دلالة واضحة على أنّ الأعمال الصّالحة تقبل بحدّ نفسها وبما هي من أفعال الخير الّتي يقصد بها وجه الله بدون شروطٍ أخرى كشرط الإيمان بالأئمّة (ع).

وقد ظهر من خلال هذا البحث أنّه لا يصحُّ نفي الإيمان بالمعنى القرآني العامّ ولا نفي آثاره من قبول الأعمال ونوال الجزاء عليها بدخول الجنان عمّن آمن بالله ورسله واليوم الآخر وعمل صالحاً.

وعدم انطباق مصطلح الإيمان بالمعنى الأخصّ على منكر الإمامة لا يضرّ في صحّة الأعمال واستحقاق الثّواب عليها لأنّ الإعتبار بالمعنى القرآنيّ وهو أعمّ وعليه المدار في ذلك وليس على المعنى الأخصّ في مصطلح بعض الفقهاء والّذي يخالف أخذه شرطاً في المعنى ما ورد في الآيات القرآنيّة فيكون مرفوضاً لأنّ كلّ كلامٍ يخالف كتاب الله فهو مردود.

---

1 الجوامع والفوارق بين السّنّة والشّيعة.

اللّهم، إلاّ إذا كان المقصود من المعنى الأخصّ هو التّنصيص على أنّه من أظهر أفراد المعنى الأعمّ الّذي عليه الإعتماد في ترتيب الآثار وليس بمعنى الإنحصار به والتّخصيص له وعندئذٍ لا يكون انتفاء المعنى الأخصّ بالإصطلاح عن فردٍ مستلزماً لانتفاء المعنى الأعمّ عنه كما هو مقرّر في علم المنطق.

وممَّا يزيدك بصيرة في بطلان هذا القول الّذي يؤدّي إلى احتكار الجنان لفريقٍ خاصٍّ ما حكاه لنا القرآن الكريم عن قائلين احتكروا جنّات الله لأتباع ديانتهم فقط فردّ عليهم الله تعالى بقوله: ﴿ وَقَالُوا۟ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ ۗ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ ۗ قُلْ هَاتُوا۟ بُرْهَٰنَكُمْ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة: 111 – 112.

وقد أعطى الله قاعدة عامّة في باب الأجر والثّواب بقوله تعالى: ﴿ ... وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ آل عمران: 171. وقوله تعالى: ﴿ ...وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِٱلنَّاسِ لَرَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ البقرة: 143. وقوله تعالى: ﴿ فَٱسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّى لَآ أُضِيعُ عَمَلَ عَٰمِلٍ مِّنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ ... ﴾ آل عمران: 195.

فإنّ المستفاد من هذه الآيات وغيرها أنّ كلّ من انطبق عليه عنوان المؤمن وكلّ ما انطبق عليه عنوان الإيمان من أفعال الجوانح والجوارح فإنّ الله تعالى يقبل تلك الأعمال ويعطي الأجر عليها للمؤمنين الّذين سمّاهم بهذا الإسم في كتابه وهو المعنى الأعمّ كما تقدّم وليس خصوص المعنى الإصطلاحيّ الّذي ذكره بعضهم. وعطاء الله تعالى مرتبط بتطبيق المعاني الواردة في كتابه وليس بالمعاني والمصطلحات الخاصَّة بعلم من العلوم أو بجماعة من الجماعات أو بمذهب من المذاهب.

وقد ظهر من كلّ ما ذكرناه في البحث السّابق أنّ الإمامة لا يوجب عدم الإعتقاد بها الحكم بكفر منكرها وخروجه عن الإسلام لأنّه قد ثبت من خلال ما تقدّم وفاقاً لجملة من العلماء أنّ الإمامة ليست من أصول الدّين وليست من شروط الإيمان وقبول الأعمال وليست من الضّروريّات الدّينيّة المتّفق عليها بين المسلمين خلافاً لما ذهب إليه الشّيخ المفيد ومن وافقه على رأيه من المعاصرين والسّابقين عليهم كالشّيخ المجلسيّ في كتابه "بحار الأنوار" والسّيّد عبد الله شبّر في كتابه "حقّ اليقين في أصول الدّين" وغيرهما. وبهذا الّذي ذكرناه يتبيّن أنّ الإعتقاد بالإمامة لا يكون مسيئاً إلى معتقدات الآخرين ولا موجباً للإختلاف في أصول العقيدة الإسلاميّة الّتي يتّفق عليها جميع المسلمين.

وظهر أيضاً أنّ الإعتقاد بالإمامة الدّينيّة للأئمّة الإثني عشر عند من قام لديه الدّليل الخاصّ عليها وأنّهم أئمّة هداة وإلى كتاب الله وسنّة رسوله دعاة لا يتنافى مع الإقرار بالشّهادتين والإيمان باليوم الآخر والعمل بسائر الأركان وينحصر الإختلاف حينئذٍ مع المذاهب الإسلاميّة الأخرى في الجانب الفقهيّ الخارج عن دائرة الضّروريّات والأصول الدّينيّة المتّفق عليها وهو اختلاف ناشئ عن اجتهاد مشروع في آيات الكتاب الكريم ونصوص السّنّة النّبويّة الشّريفة وهو لا يوجب انقساماً عقائديّاً في الأمّة الواحدة ولا يستلزم تكفير بعضهم للبعض الآخر.

أطروحة القيادة السّياسيّة بين الترشيح والتعيين

تقدّم القول بوقوع الإختلاف بين المسلمين حول الطّريقة الّتي اعتمدها النّبيُّ (ص) في ملأ الفراغ القياديّ الحاصل بعده. وقد اختار السّيّد محمّد باقر الصّدر الأطروحة الّتي تؤدّي إلى تعيين القيادة السّياسيّة بعده حرصاً من النّبيّ (ص) على مستقبل الدّعوة ومصيرها بعد وفاته حيث لا يمكن في حقّ النّبيّ أن يتّخذ موقف اللّامبالاة وعدم الإهتمام باستمرار دعوته وهو يدرك حجم الأخطار المرتقبة عليها بعد وفاته ولهذا كان لا بدّ من اتّخاذ التّدبير الّذي يحفظ ويضمن البقاء والإستمرار وهذا يقتضي بحدّ نفسه التّعيين الّذي يستفاد من الرّوايات الّتي حكت الوقائع ونقلت الأحداث المرتبطة بهذا الشّأن والّتي حصلت في مراحل عديدة من حياة رسول الله (ص) إلى ما قبل وفاته. وممّا قاله السّيّد الصّدر في هذا المجال:

(وهكذا نجد أنّ هذا هو الطّريق الوحيد الّذي كان بالإمكان أن يضمن سلامة مستقبل الدّعوة وصيانة التّجربة في خطّ نموّها وهكذا كان) (.. وإذا كانت الشّواهد كثيرة على أنّ النّبيّ (ص) كان يعدّ الإمام إعداداً خاصّاً لمواصلة قيادة الدّعوة من بعده فالشّواهد على إعلان الرّسول القائد عن تخطيطه هذا، وإسناده زعامة الدّعوة الفكريّة والسّياسيّة رسميّاً إلى الإمام عليّ عليه السّلام لا تقلّ عنها كثرة كما نلاحظ ذلك في حديث الدّار وحديث الثّقلين وحديث المنزلة وحديث الغدير وعشرات النّصوص النّبويّة الأخرى)[1].

---

1 راجع : بحث حول الولاية.

مناقشة مع السيّد الشّهيد (قده)

ونحن قد ذكرنا في فصل سابق من هذا البحث أنّ الإمامة السّياسيّة ليست مرتبطة بالإمامة الدّينيّة وأنّهما غير متلازمتين وهذا ما تؤيّده السّيرة العمليّة والوقائع والأحداث الّتي وصلتنا عن الأنبياء وغيرهم من الأوصياء وهذا ما جرى مع الإمام عليّ وأولاده من أئمّة أهل البيت عليهم جميعاً السّلام حيث انفصلت المرجعيّة القياديّة عن المرجعيّة الفكريّة باصطلاح السّيّد الشّهيد الصّدر، وهذا الإنفصال العملي بين الإمامتين والمرجعيّتين باصطلاحه لا يساعد على إعطاء صفة التّدبير الّذي يقوم به الحاكم كإجراء عمليّ يسدّ به الفراغ القياديّ ويقطع به النّزاع المرتقب والّذي يؤدّي إلى ضياع خطّة الطّريق الهادفة إلى تعيين القائد بعده.

وقد استعان السّيّد الشّهيد على ذلك بوجود اتّجاهٍ لدى مجموعة من الصّحابة يميل إلى الإجتهاد في تقدير المصلحة بعيداً عن التّعبّد بالمعنى الحرفيّ للنّصّ الدّينيّ واستدلّ عليه بما جرى في مجلس رسول الله (ص) في آخر يومٍ من أيّام حياته ورواه البخاري في صحيحه عن ابن عبّاس قال: (لمّا حضر رسول الله الوفاة وفي البيت رجال فيهم عمر بن الخطّاب قال النّبيّ (ص) هلمّ أكتب لكم كتاباً لن تضلّوا بعده، فقال عمر إنّ النّبيّ (ص) قد غلب عليه الوجع وعندكم القرآن حسبنا كتاب الله. فاختلف أهل البيت فاختصموا، منهم من يقول: قرّبوا يكتب لكم النّبيّ كتاباً لن تضلّوا بعده، ومنهم من يقول ما قاله عمر، فلمّا أكثروا اللّغو والإختلاف عند النّبيّ قال لهم: (قوموا)[1].

---

1 بحث حول الولاية.

والسّؤال الّذي يطرح نفسه أنّ النّبيّ كان مطّلعاً على هذا الإتّجاه فإذا كانت مسألة القيادة الّتي هو بصدد تعيينها قد بلغت درجة الضّرورة والمصلحة اللّازمة فإنّ مقتضى الحكمة عدم الإكتفاء بالنّصائح والإرشادات والتّوجيهات بل لا بدّ من اتخاذ الخطوات العمليّة الّتي تتجاوز عمليّة الإعداد والتّرشيح إلى القيام بخطوة عمليّة صريحة وواضحة لملأ الفراغ اللّازم ولو بأخذ البيعة السّياسيّة للقيادة الّتي يريدها بعد وفاته. فإذا امتنعت الوصيّة الخطّية على الرّسول في مجلسه ألم يكن من الممكن اعتماد الوصيّة اللّفظيّة ذات الدّلالة القاطعة؟! أو غير ذلك من الوسائل الّتي يحفظ بها هذا المنصب الخطير الّذي يتوقّف عليه المصير.

ثمّ إنّ الّذي يظهر من طبيعة الأجواء المحيطة بالرّسول في تلك المحطّة الأخيرة من حياته ذات الحساسيّة البالغة أنّ الكتاب الّذي طلب كتابته في مرض وفاته أنّه كتاب تأسيسيّ يؤسّس فيه لمرحلة جديدة فإن كان المقصود منه هو تعيين الإمام عليّ خليفة من بعده فيكون كتاباً تأكيديّاً لا حاجة أساسيّة له لأنّ المفروض أنّ هذا التّعيين قد تمّ وحصل في مناسبات عديدة - بحسب الرّأي السائد عند علمائنا- كمناسبة حديث الدّار ومناسبة حديث الغدير وحديث المنزلة وحديث الثّقلين وغيرها من الأخبار والوقائع.

وإن كان المراد إضفاء المزيد من التّوضيح لهذه القضيّة الهامّة بالشّكل الّذي يمنع من تأويلها والإختلاف عليها فإنّ هذا الأمر لم يحصل لعدم إتاحة الفرصة لوجود الكتاب ولم يحصل غيره لأنّ النّبيّ (ص) اكتفى بقوله لهم (قوموا). ثمّ أنّه كيف ينسجم هذا مع بعض الأخبار الّتي ورد فيها بأنّ الرّزيّة كلّ الرّزيّة في الحيلولة بين رسول الله (ص) وبين كتابته هذا الكتاب الّذي يتوقّف عليه إنقاذ الأمّة من المآسي والويلات.

والفكرة المطروحة للبحث حول تلك النّصوص الّتي استفاد منها السّيّد الشّهيد وغيره من العلماء أطروحة التّعيين هي أنّ النّصوص المذكورة لا شكّ في صدورها لبلوغ مضمونها الّذي يشير إليه مجموع الرّوايات درجة التّواتر والدّراية الّتي لا حاجة معها للبحث في سند الرّواية ولذلك يجب أن يتّجه البحث المجدي في رأينا إلى دلالة تلك النّصوص على أطروحة التّعيين أو غيرها.

دلالة عامّة للنّصوص

لا شكّ في أنّ المتتبّع للنّصوص المشار إليها والواردة في تلك المناسبات وغيرها والّتي يشكّل الإمام عليّ موضوع الحديث فيها يستنتج منها على سبيل القطع واليقين مزيد الإهتمام من النّبيّ (ص) في إبراز شخصيّة الإمام عليّ وإظهار فضائله ومؤهّلاته ومكانته الدّينيّة وهذا التّركيز يكشف بحسب العادة عن رغبة القيادة الحاكمة بترشيح تلك الشّخصيّة لموقع الخلافة والمرجعيّة القياديّة كما نرى ذلك اليوم من خلال اطّلاعنا على اهتمام حاكم بشخصٍ معيّن يقرّبه منه ولا يترك مناسبة إلاّ وينوّه بفضائله وجهاده وعلمه فإنّ ذلك يوحي بلا شكّ إلى أتباعه وإلى عموم النّاس المطّلعين على تلك العلاقة المميّزة أنّه يهيِّؤهُ لخلافته في موقعه ولكن هذا لا يعني التّعيين الفعليّ له في الموقع لأنّ مراسم التّعيين لا يكفي فيها مجرّد التّنويه بالفضائل والتّرشيح بل تحتاج إلى التّصريح الّذي لا يحتمل التّأويل في هذه القضيّة المصيريّة أو إلى المبادرة بأخذ البيعة له من النّاس وليس في الأخبار والرّوايات ما يدلّ على وقوعها.

وعنوان التّرشيح المنتزع من تلك النّصوص لا يعني الإنحصار به وإنّما هو في طليعة المرشّحين لهذه المهمّة وفي طليعة الخرّيجين من المؤسسة الّتي أسّسها النّبيّ وخرّجت المئات والألوف من الطّلاّب الصّالحين والقادرين على تحمّل المسؤوليّة وإن تفاوتت فضائلهم وقدراتهم كما هو شأن البشر وقد نال الإمام عليّ من تلك الفضائل الحظّ الأوفر وحاز قصب السّبق في تلك المدرسة المحمّديّة الّتي وصف الله تعالى طلابها بقوله:

﴿ مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴾ الفتح: 29.

دلالات النّصوص على الإمامة السّياسيّة

ذكر السّيّد الشهيد الصدر أنّ النّبيّ (ص) في حياته كان يجمع بين مرجعيّتين إحداهما المرجعيّة الفكريّة والأخرى المرجعيّة في العمل القيادي والإجتماعيّ وكان لا بدّ في ضوء ما درسنا من ظروف أن يصمّم الرّسول الأعظم (ص) الإمتداد الصّالح له لِتَحمّل كلتا المرجعيّتين لأهل البيت (ع) بحكم الظّروف الّتي درسناها وجاءت النّصوص النّبويّة الشّريفة تؤكّد ذلك باستمرار والمثال الرّئيسيّ للنّص النّبويّ على المرجعيّة الفكريّة حديث الثّقلين إذ قال رسول الله (ص): "إنّي أوشك أن أدعى فأجيب وإنّي تارك فيكم الثّقلين كتاب الله حبل ممدود من السّماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، وأنّ اللّطيف الخبير أخبرني أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض فانظروا كيف تخلّفوني فيهما..)[1].

والّذي يظهر من السّيّد الشّهيد أنّ الحديث المذكور ليس في مقام تعيين الإمامة السّياسيّة والمرجعيّة القياديّة ولذا جعله من الأدلّة على المرجعيّة الفكريّة ولَعلّه باعتبار أنّ الصّيغة المعتمدة في الحديث هي صيغة الدّعوة للتمسّك بالكتاب وهي لا تعني جعل القيادة السّياسيّة له لأنّها من الصّفات البشريّة ومقتضى عطف العترة وأهل البيت على القرآن هو المشاركة في الدّور الّذي يقوم به القرآن بالهداية والتّعليم والتّوجيه وهذا ما عبّر عنه السّيّد الشّهيد بالمرجعيّة الفكريّة.

---

1 بحث حول الولاية.

واعتبر السّيّد الشّهيد أنّ المثال الرّئيسي للنّصّ النّبوي على المرجعيّة في العمل القياديّ الإجتماعيّ الشّامل للقيادة السّياسيّة هو حديث الغدير وقال: أخرج الطّبراني بسندٍ مجمع على صحّته عن زيد بن أرقم قال: خطب رسول الله (صلى الله عليه وآله) بغدير خمّ تحت شجرات فقال: (أيّها النّاس يوشك أن أدعى فأجيب وإنّي مسؤول وإنّكم مسؤولون فماذا أنتم قائلون؟ قالوا نشهد أنّك قد بلّغت وجاهدت ونصحت فجزاك الله خيراً، فقال: أليس تشهدون أنْ لا إله إلاّ الله وأنّ محمَّداً عبده ورسوله وأنّ جنّته حقّ وأنّ ناره حقّ، وأنّ الموت حقّ وأنّ البعث حقّ بعد الموت وأنّ السّاعة آتية لا ريب فيها، وأنّ الله يبعث من في القبور؟ فقالوا: بلى نشهد بذلك قال: اللّهمّ اشهد. ثمّ قال: أيّها النّاس إنّ الله مولاي، وأنا مولى المؤمنين، وأنا أولى بهم من أنفسهم، فمن كنت مولاه فهذا مولاه -يعني عليّاً. أللّهم وال من والاه وعادِ من عاداه). وقال السّيّد الشّهيد بعد ذلك: وهكذا جسّد هذان النّصّان النّبويّان الشّريفان[1] في عددٍ كبيرٍ من أمثالهما كلتا المرجعيّتين في أهل البيت عليهم السّلام[2].

وقد اعتبر السّيّد الشّهيد أنّ حديث الثّقلين يثبت المرجعيّة الفكريّة لأهل البيت وهو ما أطلقنا عليه عنوان الإمامة الدّينيّة وقال أيضاً إنّ حديث الغدير يثبت المرجعيّة القياديّة لهم وهي ما أطلقنا عليه إسم الإمامة السّياسيّة كما مرّ في البحوث السّابقة.

---

1 حديث الثقلين وحديث الغدير.

2 بحث حول الولاية.

معنى كلمة المولى

وأنت خبير أنّ إطلاق كلمة المولى في حديث الغدير لا تعني الإمامة السّياسيّة للإمام عليّ لأنّ هذه الكلمة الواردة في حديث الغدير يجب أن تكون بمعنىً واحد في الحديث الواحد كما هو ظاهر من وحدة السّياق وقد قال رسول الله (ص) في الحديث تمهيداً لإطلاق صفة المولى على الإمام عليّ: (.. إنّ الله مولاي وأنا مولى المؤمنين..) ومن الواضح أنّ إطلاق كلمة المولى على الله سبحانه وتعالى ليس بمعنى الإمامة السّياسيّة والقيادة الإجتماعيّة، وهذا يقتضي أنّ المعنى المقصود إثباته للإمام عليّ من عنوان المولى هو نفس المعنى المذكور في التّمهيد وهو شيء آخر غير المعنى السّياسيّ الّذي لم تكن لفظة المولى قد اكتسبته في تلك المرحلة وإنّما كان يدلّ على المكانة الدّينيّة لصاحبه وهذا ما فهمه الصّحابة من الحديث ولم يفهموا منه القيادة السّياسيّة كما يشهد لذلك ما روي عن عمر بن الخطّاب (رض) أنّه قال للإمام عليّ (ع) بعد ذلك بخٍ بخٍ لك يا عليّ لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة. فهو يهنّئه على هذه الرّتبة الدّينيّة الحاصلة له في المؤمنين من إعلان النّبيّ (ص) وليس في مقام التّهنئة له بالقيادة السّياسيّة لأنّه لا يصحّ تعدّد القيادة السّياسيّة في الزّمن الواحد وقد كان القائد الفعليّ بالمعنى الشّامل للسّياسيّ وغيره هو النّبيّ (ص) فكيف يكون الإمام عليّ قائداً في نفس الوقت! وقد فهم عمر بن الخطّاب من الإعلان النّبويّ أنّ عليّاً أصبح بقول رسول الله (ص) مولى كلّ مؤمن ومؤمنة ولم يفهم منه إعطاء الولاية السّياسيّة له بعد وفاة رسول الله (ص) ولذلك قال له: (أصبحت) أي صرت

يا عليّ في الوقت الحاضر مولى المؤمنين بمعنى النّاصر لهم والمعين والحافظ وغير ذلك من المعاني القريبة الّتي تقتضي محبّته وتعظيمه وعدم العداء له وليس منها المعنى السّياسيّ.

وأمّا قول النّبيّ (ص) في الحديث: (.. وأنا أولى بهم من أنفسهم..) فهو إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ﴾ الأحزاب: 6. فهو يفهم بهذا السّياق أيضاً لكلمة المولى الواردة في الحديث وأنّه مولى المؤمنين وأولى بهم من أنفسهم في المحافظة عليهم والرعاية لهم شفقةً ورأفةً لأنّ ولاية الإنسان على نفسه ليست ولاية سياسيّة وإنّما هي ولاية حفظ ورعاية فالإنسان بطبعه يحفظ نفسه ممّا يضرّها ويجلب لها ما ينفعها فيصونها عن الأضرار ويبعد عنها الأخطار فهي بمثابة الولاية الأبويّة كما قد يشير إلى هذا المعنى من الرّعاية قول الله بعد ذلك في نفس الآية: ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ ﴾ الأحزاب: 6 فكأنّه يشير بهذا العطف إلى أنّ المقصود هنا من أولويّة النّبيّ (ص) بالمؤمنين من أنفسهم هي الأولويّة الأبويّة فإذا كانت أزواجه أمّهات المؤمنين والأمّ تحفظ أبناءها وترعاهم وتسهر على تربيتهم وهم يحترمونها ويطيعونها ويقدّرون دورها فيكون دور النّبيّ (ص) دور الأب الّذي يعمل لمصلحة المؤمنين الّذين هم له بمثابة الأبناء وهو أحرص عليهم من أنفسهم لأنّه الرّاعي الصّالح لهم فليس لهم التّشكيك في فعله وقوله ويجب أن يطمئنّوا إلى أنّه يعمل ما يصلحهم ويقول ما ينفعهم فعليهم أن يأخذوا بنصائحه وإرشاداته وتعاليمه وأن يطيعوه طاعة الأبناء لأبيهم البارّ بهم العطوف عليهم كما جاء في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُم بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ التوبة: 128. فكأنّ الآية المباركة هي في مقام بيان العلاقة الّتي يجب أن تقوم بين المؤمنين وبين النّبيّ (ص) وأزواجه رضي الله عنهنّ ويجب

عليهم أن يفهموا تصرّفات النّبيّ وأقواله على هذا الأساس من الرّحمة لهم والرّأفة بهم وليست في مقام التّأسيس لولاية النّبيّ السّياسيّة على المؤمنين لأنّ ولايته السّياسيّة كانت قائمةً بالفعل قبل نزول الآية المباركة.

حديث الدّار

أشار السّيّد الشّهيد إلى حديث الدّار واعتبره من النّصوص الّتي دلّت على إسناد زعامّة الدّعوة الفكريّة والسّياسيّة إلى الإمام عليّ عليه السّلام[1] ومضمون الحديث (لمّا نزلت هذه الآية: -وأنذر عشيرتك الأقربين- قال: جمع النّبيّ (ص) من أهل بيته فاجتمع ثلاثون، فأكلوا وشربوا قال: فقال لهم: من يضمن عنّي دَيني ومواعيدي ويكون معي في الجنّة ويكون خليفتي في أهلي، فقال رجل لم يسمّه شريك: يا رسول الله (ص) أنت كنت بحراً من يقوم بهذا قال: ثمّ قال الآخر قال: فعرض ذلك على أهل بيته فقال عليّ: أنا).

وفي نصّ آخر (... قلنا لسلمان: سل النّبيّ (ص) من وصيّه؟ فقال سلمان: يا رسول الله من وصيّك؟ قال: يا سلمان من كان وصيّ موسى؟ قال: يوشع بن نون. قال: فإنّ وصيّي ووارثي يقضي عنّي ديني وينجز موعودي: عليّ بن أبي طالب)[2].

وفي بحار الأنوار للعلاّمة المجلسيّ: (عن أنس عن سلمان قال: قلت يا رسول الله عمّن نأخذ بعدك وبمن نثق؟ قال: فسكت عنّي حتّى سألت عشراً، ثمّ قال: يا سلمان إنّ وصيّي وخليفتي وأخي ووزيري وخير من أخلفه بعدي عليّ بن أبي طالب يؤدّي عنّي وينجز موعدي) (إنّ أخي ووزيري وخليفتي في أهلي وخير من أترك بعدي يقضي ديني وينجز وعدي عليّ بن أبي طالب)[3].

---

1 بحث حول الولاية.

2 مسند الإمام احمد.

3 بحار الأنوار ج 38.

وقد جاءت عدّة روايات بهذا المعنى وهي تشير إلى ما ورد في تلك الواقعة الّتي حصلت في العهد المكّي وهذا ما يجعلها غير ناظرة إلى القيادة السّياسيّة لأنّ النّبيّ (ص) في تلك المرحلة لم يكن صاحب القيادة السّياسيّة وكانت الدّعوة لا تزال في مرحلة البناء العقائدي القائم على عبادة الله الواحد ونبذ الشّرك وعبادة الأوثان ولم تكن الدّعوة في تلك المرحلة معلومة المصير وكما أنّ الألفاظ الواردة في الحديث لم تكتسب بعدُ الدّلالة السّياسيّة الّتي يراد إثباتُها بها. فهي كانت بمعنى الوصيّة بالإستمرار على خطّ النّبيّ في دعوته إلى عبادة الله وحده لا شريك له وبالمعنى العرفيّ لها الّذي يعني القيام بدور الوصيّ في الشّؤون الشّخصيّة كقضاء الدّين وإنجاز المواعيد وحفظ العيال وكذلك الحال في كلمة خليفتي فإنّها لم تكن ذات دلالة سياسيّة خصوصاً وأنّها جاءت في بعض النّصوص مقيّدة بالأهل كما في قوله (ص): (وخليفتي في أهلي يقضي ديني...) فهي بهذا القيد تعني أنّها وصيّة في إطار الأحوال الشّخصيّة وليست في الأمور السّياسيّة كما هو ظاهر من أجواء النّصوص وأسباب ورودها.

حديث المنزلة

ومن الأحاديث الّتي اعتبرها السّيّد الشّهيد من الشّواهد على مواصلة النّبيّ (ص) التّخطيط لمستقبل الدّعوة وإسناد القيادة إلى الإمام عليّ عليه السّلام حديث المنزلة الّذي قال فيه النّبيّ للإمام عليّ (أنت منّي بمنزلة هارون من موسى)[1].

وهذا الحديث في ظاهره يقتضي إعطاء هذا الدّور للإمام عليّ (ع) في حياة النّبيّ (ص) في مؤازرته في الدّعوة ومشاركته في نشرها والدّفاع عنها ولم يكن الحديث ناظراً إلى مرحلة ما بعد وفاة النّبيّ (ص) وإعطائه القيادة السّياسيّة وفيه إشارة إلى قول موسى عليه السّلام عندما أمره الله أن يذهب إلى فرعون فطلب من الله أن يرسل معه أخاه هارون ويشركه معه في أمر الدّعوة لفرعون برفع الظّلم عن بني إسرائيل والإقلاع عن دعوى الرّبوبيّة كما حكى ذلك القرآن الكريم: ﴿ **ٱذْهَبْ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُۥ طَغَىٰ** ﴾ طه: 24 ﴿ **وَٱجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ۞ هَٰرُونَ أَخِي ۞ ٱشْدُدْ بِهِۦٓ أَزْرِي ۞ وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِي** ﴾ طه: 29 – 32 ولم يكن موسى (ع) في تلك المرحلة صاحب قيادة سياسيّة ولم يكن مشروعه إقامة سلطة سياسيّة كما يشير إلى ذلك قول الإمام عليّ (ع) في نهج البلاغة:

(ولقد دخل موسى بن عمران ومعه أخوه هارون -عليهما السّلام- على فرعون وعليهما مدارع الصّوف وبأيديهما العصيّ فشرطا له - إن أسلَم - بقاء

---

1 بحث حول الولاية عن صحيح البخاري.

ملكه ودوام عزّه، فقال فرعون: ألاَ تعجبون من هذين يشرطان لي دوام العزّ وبقاء الملك، وهما بما ترون من حال الفقر والذّل..)[1].

وقد تحصّل ممّا ذكرناه أنّ هذه النّصوص والأحاديث ليس فيها دلالة واضحة على تعيين الإمام عليّ عليه السّلام قائداً للدّولة الإسلاميّة بعد وفاة رسول الله (ص)؛ نعم فيها دلالة واضحة على إظهار الإهتمام بمكانة الإمام عليّ الدّينيّة بدرجة عالية ولكنّها لم تصل درجة التّعيين والمبايعة وهذا ما نعتقد أنّه المعنى الّذي فهمه عموم الصّحابة رضي الله عنهم أجمعين كما أشرنا إلى ذلك فيما مضى عند الحديث عن حديث الغدير حيث كانوا يعتقدون من خلال ما تعلّموه من حياة رسول الله (ص) أنّ الخلافة بالمعنى السّياسيّ مرتبطة برضا المسلمين وبيعتهم وهذا المعنى أشير إليه في عهد رسول الله (ص) إلى الإمام عليّ حيث جاء فيه:

(... فإن ولّوك في عافية وأجمعوا عليك بالرّضا فقم بأمرهم وإن اختلفوا عليك فدعهم وما هم عليه فإنّ الله سيجعل لك مخرجاً)[2].

وهذا يدلّ على أنّ الولاية السّياسيّة تحتاج إلى رضى النّاس واختيارهم ولا يتنافى هذا المعنى مع تلك الوقائع والأحاديث الّتي تدلّ على أهليّة الإمام عليّ (ع) لهذا المنصب وأنَّهُ في طليعة المرشّحين وأبرزهم لتولّي هذا الموقع كما نرى ذلك اليوم ونستنتجه من اهتمام حاكم أو زعيم بشخصيّة معيّنة ينوّه مراراً بفضلها وجهادها ودورها فإنّ ذلك يوحي بلا شكّ إلى الأتباع وإلى عموم النّاس أنّ هذا الشّخص هو مرشّح هذا الحاكم لأن يخلفه في موقعه ولكنّ هذا لا يعني التّعيين له خليفة بعده لأنّ مراسم التّعيين تحتاج إلى أخذ البيعة له من النّاس

---

1 نهج البلاغة: خ 192 - القاصعة.

2 مستدرك نهج البلاغة، للهادي كاشف الغطاء.

وهذا ما لم يحصل في حياة النّبيّ (ص). ولو كانت مسألة التّعيين قد بلغت مرحلة الضّرورة واللّزوم لاحتاجت إلى نصوصٍ صريحة ومواقف واضحةٍ من النّبيّ تزيل كلّ لبسٍ وغموض حول هذه المسألة البالغة الأهميّة وبذلك يقطع النّبيّ (ص) الشكّ باليقين ويحصل على ما كان يريده ويخطّط إليه. ولو كان تعيين الإمام أمراً لازماً في الشّريعة لكانت الوصيّة الواضحة بذلك لازمة والنّبيّ (ص) لا يترك واجباً. وما قاله بعضهم من أنّ عمر بن الخطّاب هو الّذي حال بين رسول الله وبين الوصيّة بالخلافة للإمام عليّ أمرٌ لا يمكن قبوله لأنّه إذا امتنعت على النّبيّ (ص) الوصيّة الخطّيّة في مرض وفاته بالخلافة للإمام عليّ (ع) فهل امتنعت الوصيّة اللّفظيّة؟ وعلى تقدير ذلك كان لا بدّ من أخذ كلّ التّدابير والإحتياطات اللاّزمة لإيصال تلك الوصيّة وإظهارها قياماً بما يقتضيه الوجوب إذا كانت واجبةً. ثمّ إنّه إذا كانت الحاجة إلى الوصيّة قائمة في ذلك الظّرف فهذا يعني أنّ تلك النّصوص والأحاديث الّتي تقدّم ذكرها كحديث الدّار وغيره ممّا ذكره السّيّد الشّهيد الصّدر وغيره لم تكن كافية في مسألة التّعيين للقيادة السّياسيّة فكيف يقال بأنّ التّعيين كان قد حصل في العهد المكّي وبعده في مواضع عديدة؟!

إمكان الأشرف

ومن المظنون جدّاً أنّ أطروحة التّعيين الّتي تبنّاها السّيّد الشهيد الصّدر أعلى الله مقامه قد تأثرت بقاعدة اللّطف الّتي مرّ الكلام عليها والمتأثّرة هي بدورها بنظريّة فلسفيّة في تفسير الوجود الممكن والمسمّاة بقاعدة (إمكان الأشرف) وهي تعني اختيار الأولى والأفضل كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ التين: 4. وهي عند بعضهم تقتضي لزوم فعل الأحسن لقبح ترجيح المفضول على الفاضل والأمر قد يكون كذلك في عالم الخلق وبعث الرّسل ولكنّ ذلك غير لازم في عالم نظم الأمر حيث لا يتوقّف الإنتظام على نصب الأَوْلى واختياره للقيادة السّياسيّة كما هو مشاهد في شتّى مجالات الحياة الإداريّة والسّياسيّة وإنّما المقدار اللاّزم الّذي يدركه العقل هو اختيار من يقوم به الأمر ويتحقّق به الإنتظام وإن لم يكن الأَوْلى والأفضل.

تفسير موقف المهاجرين والأنصار

لقد ظهر لنا من خلال البحوث السّابقة أنّ الخلاف حول مسألة الخلافة والإمامة بين المهاجرين والأنصار بقي في إطاره السّياسيّ الّذي يحصل عادة في المجتمعات البشرية حول مسائل السّلطة والقيادة وأولويّة القائمين بها، ولم يكن ذلك الخلاف بحسب نظرهم معدوداً عندهم من الموضوعات الدّينيّة الّتي يترتّب على اختلاف الرّأي فيها انقسام جماعتهم بين الكفر والإيمان، حيث لم يؤثر عنهم في تلك المرحلة تكفير بعضهم لبعض على هذه المسألة المهمّة فكانوا يؤدّون الصّلاة بإمامة بعضهم للبعض الآخر وكانوا يتصاهرون فيما بينهم ويتوارثون وكانوا يشتركون في الدّفاع عن الإسلام من خلال الإنخراط في جيش الخلافة الواحد، وتكشف لنا تلك العلاقات عن أنّهم كانوا لا يزالون رغم الإختلاف أمَّةً واحدة في الدّين حيث لم يحكم بعضهم على البعض الآخر بالإرتداد عن الدّين والخروج عن جماعة المسلمين، وهذا يعني أن اختلاف الرّأي الّذي حصل بالنسبة إلى الخلافة كان في أمرٍ يشرع فيه الإختلاف لاستبعاد صدور المخالفة الشّرعيّة من الجميع فإنّ وقوع المخالفة منهم لأمرٍ قد اطّلعوا عليه جميعاً يمكن أن يحصل من الواحد أو الإثنين أو الثّلاثة أو العشرة مثلاً ولكن من المستبعد جدّاً -إن لم يكن ممتنع الوقوع عادةً- أن تحصل المخالفة من الألوف الكثيرة الّتي صاحبت رسول الله عليه الصّلاة والسّلام وقاتلت معه وسمعت منه وآمنت بدعوته فإن ذلك يمنعه تراكم الإحتمالات الّذي يذكره علماء أصول الفقه في حجية الإجماع وسيرة أهل الشّرع الكاشفة عن رأي

الشّريعة خصوصاً وأنّ في تلك الجماعات المهاجرين والأنصار الّذين كانوا يُعرفون بالتّقوى والوثاقة والصّلاح وهم الّذين دافعوا عن هذه الرّسالة وقيادتها بأنفسهم وأموالهم وواجهوا في سبيلها أعظم الأخطار فكيف ينقلبون عليها كما يزعم الزّاعمون؟!. فهم لم يكونوا كقوم موسى الّذين قالوا له ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ إِنَّا هَٰهُنَا قَٰعِدُونَ﴾ المائدة: 24 وإنّما كانوا الطّليعة المؤمنة والمثال في الإخلاص والتّضحية والثّبات والوفاء كما وصفهم الله تعالى في كتابه الكريم في آيات عديدة منها:

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ ٱللَّهِ ۚ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ البقرة: 218

ومنها ﴿فَٱلَّذِينَ هَاجَرُوا۟ وَأُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأُوذُوا۟ فِى سَبِيلِى وَقَٰتَلُوا۟ وَقُتِلُوا۟ لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ ثَوَابًا مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ ۗ وَٱللَّهُ عِندَهُۥ حُسْنُ ٱلثَّوَابِ ﴾ آل عمران: 195

ومنها ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴾ التوبة: 100

ومنها ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُؤْمِنُونَ حَقًّا ۚ لَّهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴾ الأنفال: 74

ومنها ﴿ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِندَ ٱللَّهِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْفَآئِزُونَ ۞ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُم بِرَحْمَةٍ مِّنْهُ وَرِضْوَٰنٍ وَجَنَّٰتٍ لَّهُمْ فِيهَا نَعِيمٌ مُّقِيمٌ ﴾ التوبة: 20 - 21

ومنها ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَهَاجَرُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ ءَاوَوا۟ وَّنَصَرُوٓا۟ أُو۟لَٰٓئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ .. ﴾ الأنفال: 72

ومنها ﴿ لَقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ ٱلْعُسْرَةِ مِنۢ بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ إِنَّهُۥ بِهِمْ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ التوبة: 117.

هذه هي الصّورة الّتي كان عليها المهاجرون والأنصار وهي تمنع كما ترى من نسبة الإرتداد إليهم عن الدّين كما نسب ذلك إلى بعض أهل العلم فإنّها نسبة تتنافى مع مضمون تلك الآيات النّاطقة بفضلهم والمشيدة بمواقفهم هذا مضافاً إلى أنّ دعوى الإرتداد تتنافى مع ما ذكرناه من أنّ السّيرة العمليّة الّتي كانت قائمةً فيما بينهم والّتي تحكي جهادهم في سبيل الإسلام ونشر دعوته وأداء فرائضه فإنّ كلّ ذلك يدلّ دلالة قطعيّة على استمرار إيمانهم بالرّسول والرّسالة وتمسّكهم بأركانها والعمل بأحكامها ومع هذا فكيف يحكم بكفرهم وارتدادهم؟!.

والّذي يظهر أيضاً من سيرة المهاجرين والأنصار أنّهم لم يفهموا من تلك النّصوص الّتي تقدّم ذكرها سوى التّأكيد على موقع الإمامة الدّينيّة للإمام عليّ الّتي استحقّها بجهاده وتقواه وفهمه وحفظه لأحكام الشّريعة الّتي تعلّمها من رسول الله (ص) حتّى غدا باب مدينة العلم كما ورد عن رسول الله **(أنا مدينة العلم وعليّ بابها)**[1] ولم يفهموا منها الحقّ الإلهي بامتلاك السّلطة السّياسيّة (الإمامة السّياسيّة).

نعم قد فهموا منها على ما يظهر من متابعة الأحداث أهليّة الإمام عليّ التّامّة لذلك المنصب الدّنيويّ الّذي لا ينحصر بشخص. وفرق كبير بين عدم المشاركة والمساهمة في إيصال من هو أهل لذلك المنصب مع وجود غيره ممّن ينتظم به الأمر وبين المشاركة والمساهمة في منع صاحب الحقّ من الوصول إلى

1 كتاب كشف الغمّة وكتاب فضائل الخمسة من الصّحاح السّتة.

حقّه كما فهمه الشّيخ المفيد وأتباعه وأسّسوا عليها نظريّة غصب الحقّ بالخلافة والإرتداد بإنكار النّصوص الّتي قالوا بدلالتها عليه.

موقف أئمّة أهل البيت (ع) من الصّحابة (رض)

تشير الآثار الواردة عن بعض أئمّة أهل البيت عليهم السّلام أنّ النّظرة إلى صحابة رسول الله رضي الله عنهم كانت لا تخلو من اعتبارهم رموزاً دينيّة تستحقّ الإحترام والتّقدير لمكانتهم في الإسلام سبقاً وجهاداً ممّا جعلهم قدوة للأجيال ومضرباً للأمثال كما جاء في نهج البلاغة عن الإمام عليّ (ع) وهو يحثّ أصحابه في الكوفة على التأسّي بأصحاب رسول الله (ص) ويؤنّبهم على عدم التشبّه بهم فيقول:

(... لقد رأيتُ أصحابَ محمّد صلى الله عليه وآله فما أرى أحداً يشبههم منكم، لقد كانوا يصبحون شعثاً غبراً وقد باتوا سجّداً وقياماً، يراوِحونَ بين جباههم وخدودهم ويقفون على مثل الجمر من ذكر معادهم، كأنّ بين أعينهم رُكَبَ المعزى من طول سجودهم، إذا ذكر الله هملت أعينهم حتّى تبلّ جيوبهم ومادوا كما يميد الشّجر يوم الرّيح العاصف خوفاً من العقاب ورجاءاً للثّواب).

وكان يقول: **(كلّ أصحاب محمّد أصحابي)**[1].

وقد ذكر السّيّد هاشم معروف الحسني [**(أنّه لم ينقل أحدٌ من المؤرّخين عن الإمام عليّ (ع) أنّه وقف موقف المعارض لخلافة ابن الخطّاب، أو بدا منه ما يسيء إلى صلاته به بل رضي لنفسه أن يكون كغيره من النّاس، لا يذكر لمن مضى ولمن جاء بعده إلاّ المحاسن، ولا ينطق إلاّ بلسان البررة الأطهار يمنحه النّصيحة ويزوّده برأيه كلّما أشكل عليه أمر من الأمور أو طرأ حادث جديد لم يسبق له نظير في حياتهم، تسيّره مصلحة الإسلام وحدها ولا ينظر إلى الحكم والحاكمين إلاّ من**

---

1 الغارات - لابراهيم الثقفي.

هذه الزّاوية. وما دام الإسلام يسير بتلك السّرعة فيما وراء حدود الحجاز وعروش أولئك الحكّام تتهاوى تحت أقدام الفاتحين، وأصوات المؤذّنين تنطلق من الأعالي والسّهول)... (وما دام الإسلام يسير بتلك السّرعة والمسلمون بخير لا يهمّه من تولّى الحكم وكيف تولاّه، وطالما كان يردّد على مسامع النّاس ويلقي عليهم دروسه الرّائعة، والله لأسالمنّ ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن جورٌ إلاّ عليّ خاصّة. ويحدّث التاريخ عن عمر بن الخطّاب بأنّه كان يحترم قوله ويقف عند رأيه حقّ في غير التّشريع ويقول لا أبقاني الله لمعضلة ليس لها أبو الحسن)][1].

ويذكر بعض أرباب السّير والتّاريخ أنّ الخليفة عمر بن الخطّاب قد استخلف الإمام عليّاً على المدينة عند خروجه إلى بيت المقدس. وقد ذكر الشّريف الرّضيّ في نهج البلاغة بعض النّصوص الّتي تعكس العلاقة الإيجابيّة الّتي كانت قائمة على النّصح والمشورة بينهما، منها:

ما حكاه عندما شاوره الخليفة عمر بن الخطّاب في الخروج إلى غزو الرّوم فنصحه بعدم الخروج بنفسه:

(... إنّك متى تسرْ إلى هذا العدوّ بنفسك فتَلْقَهُمْ فتنكب، لا تكن للمسلمين كانفة دون أقصى بلادهم، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه، فابعث إليهم رجلاً محرباً واحفز معه أهل البلاء والنّصيحة، فإن أظهر الله فذاك ما تحبّ، وإن تكن الأخرى كنت ردءاً للنّاس ومثابةً للمسلمين)[2].

فهل تراه كان ينصح الخليفة الغاصب للحقّ والمرتدّ عن دين الله؟!! أم كان ينصح الخليفة الّذي يعتبره مرجعاً للمسلمين وملجأً لهم ويشير عليه بالبقاء في المدينة في تلك الظّروف.

---

1 سيرة الأئمّة الإثني عشر.

2 نهج البلاغة.

ومنها: ما حكاه الشّريف الرّضي أيضاً في نهج البلاغة عندما استشاره الخليفة عمر بن الخطّاب في الشّخوص لقتال الفرس بنفسه:

(... فكن قطباً واستدر الرّحا بالعرب وأصلهم دونك نار الحرب، فإنّك إن شخصت من هذه الأرض انتفضت عليك العرب من أطرافها وأقطارها حتّى يكون ما تدع وراءك من العورات أهمّ إليك ممّا بين يديك. إنّ الأعاجم إن ينظروا إليك غداً يقولوا: هذا أصل العرب فإن اقتطعتموه استرحتم، فيكون ذلك أشدّ لكلبهم عليك وطمعهم فيك...)[1].

ويروي لنا الإمام زيد بن عليّ هذه الرّواية الّتي تؤكّد على النّظرة الإيجابيّة الّتي كان يحملها أهل البيت عن الخلفاء وقد قالها عندما سأله جماعة ممّن بايعوه في الكوفة وقالوا له: **(ما تقول رحمك الله في أبي بكر وعمر، فقال: غفر الله لهما ما سمعت أحداً من آبائي تبرّأ منهما وأنا لا أقول فيهما إلاّ خيراً)**. وقد قال هذه الكلمة الصّادقة وهو يحتاج إلى الأتباع والأنصار في ثورته وكان أهل الكوفة يرفضون ذلك وتركوه بسبب هذا الموقف الرّافض للطّعن في الخلفاء. وفي رواية أخرى قال عنهما: **(فقد ولّوا فعدلوا وعملوا بالكتاب والسّنّة)**.

وهو بذلك كان ينهل من مدرسة أبيه الإمام زين العابدين عليّ بن الحسين الّذي كان يقول في بعض أدعيته في الصّحيفة السّجّاديّة في دعائه لأتباع الرّسل وخصوصاً أصحاب النّبيّ محمّد الّذين اتّبعوه وهاجروا في سبيل دعوته:

(اللّهمّ وأصحاب محمّد خاصّة الّذين أحسنوا الصّحابة والّذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكانفوه وأسرعوا إلى وفادته وسابقوا إلى دعوته واستجابوا له حيث أسمعهم حجّة رسالاته وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوّته وانتصروا به ومن كانوا منطوين على محبّته يرجون

1 نهج البلاغة.

تجارةً لن تبور في مودّته والّذين هجرتهم العشائر إذ تعلّقوا بعروته وانتفت منهم القرابات إذ سكنوا في ظلّ قرابته، فلا تنس لهم اللّهُمَّ ما تركوا لك وفيك وأرضهم من رضوانك وبما حاشوا الخلق عليك وكانوا مع رسولك دعاةً لك إليك واشكرهم على هجرهم فيك ديار قومهم وخروجهم من سعة المعاش إلى ضيقه ومن كثّرت في إعزاز دينك من مظلومهم... اللّهُمَّ أوصل إلى التّابعين لهم بإحسان الّذين يقولون - ربّنا اغفر لنا ولإخواننا الّذين سبقونا بالإيمان - خير جزائك الّذين قصدوا سمتهم وتحرّوا وجهتهم ومضوا على شاكلتهم..).

ونقل السّيّد هاشم معروف في كتابه سيرة الأئمّة الإثني عشر وغيره من العلماء: أنّ جماعة من أهل العراق جاؤوا يريدون الإمام زين العابدين في المدينة المنوّرة وبعدما دخلوا عليه ذكروا أبا بكر وعمر وعثمان بسوء ونالوا منهم فقال لهم:

"(ألاَ تخبروني من أنتم؟. أنتم من المهاجرين الّذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا، وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصّادقون؟ قالوا: لا.

قال: أفأنتم من الّذين تبوّؤا الدّار والإيمان من قبلهم يحبّون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة؟. فقالوا:لا.

فقال: أمّا أنتم قد تبرّأتم من أن تكونوا من هذين الفريقين (المهاجرين والأنصار) وأنا أشهد: أنّكم لستم من الّذين قال الله في حقّهم ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ... ﴾[1]، أخرجوا عنّي فلا بارك الله فيكم".

---

1 سورة الحشر: آية 10.

وقد نقلتُ فيما مضى من أبحاث موقف الإمام عليّ (ع) من خلافة أبي بكر وعمر حيث قال عن الخليفة أبي بكر: **(فصحبته مناصحاً وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهداً فلمّا احتضر بعث إلى عمر فولاّه فسمعنا وأطعنا وبايعنا وناصحنا...)**[1].

وقال عنهما في بعض كتبه إلى معاوية: **(.. وزعمت أنّ أفاضل أصحابه الخليفة الصّدّيق وخليفة الخليفة، ولعمري إنّ مكانهما من الإسلام لعظيم وإنّ المصاب بهما لشديد...)**[2].

ونقل صاحب كتاب الغارات عن الإمام عليّ قوله في رسالة بعثها إلى أهل مصر مع قيس بن سعد عندما ولاّه عليهم يتحدّث فيها عمّا جرى بعد وفاة رسول الله (ص) فقال:

(... ثمّ إنّ المسلمين من بعده - رسول الله - استخلفوا به امرأين صالحين عملا بالكتاب وأحسنا السّيرة ولم يتعدّيا السّنّة ثم توفّاهما الله عزّوجل فرحمهما الله)[3].

فهذه النّصوص وما سبقها وغيرها ممّا لم يتّسع لنا المجال لذكرها تعطينا صورة واضحة عن الأجواء الّتي كانت قائمة بين الخلفاء بعضهم مع البعض الآخر ومع سائر المهاجرين والأنصار وأنّها كانت أجواء الأخوّة الدّينيّة والتّقدير والإحترام والتّناصح في سبيل رفعة الإسلام والمسلمين. وهذا يكشف لنا أيضاً عن أنّ هناك عوامل متأخّرة ولدت بعد عصرهم وأرادت إيقاع الفرقة بين المسلمين تنفيذاً لمآرب شخصيّة وطموحات سلطويّة ودفعت ببعضهم إلى تكوين

1 مستدرك نهج البلاغة للشيخ هادي كاشف الغطاء.

2 وقعة صفّين لنصر بن مزاحم.

3 الغارات - لابراهيم الثقفي.

جماعات وأحزاب واعتمدوا لتعبئتها وشحن نفوسها على أساليب الطّعن واللّعن الّتي كانت غائبة عن سلوكيّات أئمّة أهل البيت الطّاهرين والصّحابة الكرام رضي الله عنهم أجمعين.

وقد كان التّعبير عن الأخوّة الدّينيّة موجوداً في الأدبيات الإسلاميّة حتّى في مرحلة وقوع الإحتراب كما يظهر ذلك من الإمام عليّ (ع) عندما وقعت الحرب بينه وبين جيش معاوية في وقعة صفّين كما جاء في نهج البلاغة:

(... وكان بدأ أمرنا أنّا التقينا والقوم من أهل الشّام والظّاهر أنّ ربّنا واحد ونبيّنا واحد ودعوتنا في الإسلام واحدة، لا نستزيدهم في الإيمان بالله والتّصديق برسوله ولا يستزيدوننا، الأمر واحد إلاّ ما اختلفنا فيه من دم عثمان...)[1].

وقد نهى الإمام عليّ (ع) أصحابه وهم في طريقهم إلى حربّ صفّين عن السبّ والشّتم قائلاً لمّا بلغه أنّ حجر بن عديّ وعمرو بن الحمق يظهران البراءة واللّعن من أهل الشّام فأرسل إليهما: **أن كُفّا عمّا يبلغني عنكما. فأتياه فقالا: يا أمير المؤمنين ألسنا على الحقّ؟ فقال: بلى، قالا: فلم منعتنا من سبّهم ولعنهم؟ فقال: أكره أن تكونوا لاعنين شتّامين. ثمّ قال لهما: لو قلتم أللّهُمَّ احقن دماءهم وأصلح ذات بيننا وبينهم، لكان ذلك أحبّ إليّ ولكم. فقالا: يا أمير المؤمنين، إنّا نقبل عظتك ونتأدّب بآدابك)**[2].

ومن الواضح أنّ لغة السبّ والتّكفير كانت بعيدة كلّ البعد عن نهج أئمّة أهل البيت وهذا يعني مضافاً إلى ما تقدّم من الأصول الثّلاثة للإسلام الّتي يُجمع عليها المسلمون أن تكفير الصّحابة أو الطّعن فيهم ليست من شروط الإنتماء إلى دين الإسلام كما أنّها لم تكن من شروط التشيّع للإمام عليّ والموالاة له

1 نهج البلاغة.

2 وقعة صفّين.

ولذلك لو افترضنا أنّ عالماً شيعيّاً لم يذهب إلى القول بتكفير الصّحابة وقال بعدم جواز سبّهم والطّعن فيهم لا يكون بذلك مجانباً للصّواب ولا مخالفاً للمذهب الجعفريّ ومن الشّواهد القديمة على ذلك أنّ الكميت بن زيد الأسدي المعروف كان شيعيّاً يحدّثنا بشعره عن الأجواء الشّيعيّة الّتي كانت سائدة في تلك المرحلة والّتي كان الشّيعة فيها يرفضون سبّ الصّحابة ولا يقبلون الحكم بكفرهم كما قال:

أهوى عليّاً أمير المؤمنين ولا
أرضى بسبّ أبي بكرٍ ولا عمرا
ولا أقول إذا لم يعطيا فدكاً
بنت النّبيّ ولا ميراثه كفرا
الله يعلم ماذا يأتيان به يوم
القيامة من عذرٍ إذا اعتذرا

والكميت بن زيد كان معاصراً للإمام محمّد الباقر (ع) وعلى صلة به وروي أنّ الإمام قد مدحه في دفاعه عن أهل البيت.

وبالمناسبة فقد كان الإمام الباقر (ع) صهراً للخليفة أبي بكر الصّديّق حيث أنّه كان متزوّجاً بأمّ فروة بنت القاسم بن محمّد بن أبي بكر وأمّها أسماء بنت عبد الرّحمن بن أبي بكر وكان الإمام جعفر الصّادق (ع) إبناً لها ولذلك كان يقول: **(ولدني أبو بكر مرّتين)**، باعتبار أنّ أبا بكر كان جدّ أمّه من طرفي أمّها وأبيها.

وقد نقل بعضهم أبياتاً نسبت للشيخ البهائي يردّ فيها على الأبيات السّابقة يقول فيها:

يا أيها المدّعي حبّ الوصيّ ولم
يسمح بسبّ أبي بكرٍ ولا عمرا

كذبت والله في دعوى محبّته
تبّت يداك ستصلى في غدٍ سقرا
وكيف تهوى أمير المؤمنين وقد
أصبحت في سبّ من عاداه مفتكرا...

ولكنّ قول الشّيخ البهائي هذا ليس حجّةً يعتمد عليها شرعاً أمام تلك النّصوص والمواقف الصّادرة عن أئمّة أهل البيت وعمّن والاهم في حياتهم. ونحن لم نذكر أبيات الكميت من باب الإحتجاج بها وإنّما من باب الحكاية عن الأجواء غير العدائيّة وغير التّكفيريّة الّتي كانت سائدةً بين المسلمين في تلك الفترة الزمنيّة المعاصرة لأئمّة أهل البيت.

والأهمّ من ذلك كلّه أنّ الإمام عليّاً وهو المعنيّ الأوّل بقضيّة الخلافة لم يقل عن الخلفاء الرّاشدين بأنّهم عصاة ظالمون وفي النّار مخلّدون كما نقل ذلك عن الشّيخ المفيد وعمّن تبعه من المتأخّرين والمعاصرين بل كان الإمام عليّ (ع) كما عرفت سابقاً يقول بأنّ المهمّ عندي وحدة المسلمين وسلامة أمورهم والمطلوب منّا نحن أن نأخذ بقول الإمام عليّ (ع) ومواقفه وليس المطلوب أن نأخذ بما قاله بعض العلماء الّذين نعلم بخطأ مستندهم وقد جاء في الحديث: (عليّ مع الحقّ والحقّ مع عليّ)[1].

فهو الأحقّ بالإتّباع في أقواله وأفعاله من الّذين تخالف فتاواهم وآراؤهم ما صحّ من سيرة عليّ وأبنائه عليهم السّلام وهذه السّيرة القطعيّة من أئمّة أهل البيت والبعيدة عن اللّعن والطّعن والتّكفير تؤيّد تلك النّصوص المرويّة عنهم وهي على كثرتها تغنينا عن النّظر في صحّة إسنادها روايةً روايةً لأنّ الكثرة البالغة حدّ التواتر تستلزم الدّلالة على الصّدور الإجمالي لبعضها كما هو مثبت في علم أصول الفقه.

1 كتاب كشف الغمّة وكتاب فضائل الخمسة من الصّحاح الستّة.

السيّدة عائشة أمّ المؤمنين

وفي ضوء ما تقدّم نقول أيضاً يجب متابعة الإمام عليّ في موقفه من أمّ المؤمنين السّيّدة عائشة رضي الله عنها عندما قال الإمام (ع) عنها بعد حرب البصرة: (ولها بَعْدُ حرمتُها الأولى والحساب على الله) فهو تعامل معها من منطلق بقاء مكانتها من رسول الله (ص) وأنّ لها حرمتها الّتي كانت على عهد رسول الله فهي زوج رسول الله وهي أمّ المؤمنين بنصّ القرآن الكريم وهو عنوانٌ لا يقبل الزّوال والإلغاء. وبذلك أغلق الباب أمام كلّ التّأويلات والمزاعم والإدّعاءات الباطلة الّتي تسيء إلى رسول الله عليه أفضل الصّلاة والسّلام خصوصاً ما سمعناه أخيراً عن بعضهم ممّن لا اعتبار لقوله من التّعرّض لها بالقذف والإتّهام بالسّوء وهو من كبائر المحرّمات والإثم الّذي يستحقّ صاحبه إقامة الحدّ الشّرعي عليه في الدّنيا والعذاب الأليم في الآخرة وقد عبّر القرآن الكريم عن ذلك القول الباطل بالإفك وهو الصّادق المصدّق من عند الله فويلٌ لمن كذّب القرآن وخالف أحكامه. اللّهُمَّ إنّا نبرأ إليك من هذه الفرية النّكراء والبهتان العظيم الّذي أصاب أمّ المؤمنين عائشة والرّسول في الصّميم وآلم المسلمين جميعهم على اختلاف مذاهبهم وهو أمر لم نسمع به في مجتمعاتنا ولا درسناه في حوزاتنا ومدارسنا. اللّهُمَّ إنّا نبرأ إليك منه. ويمكنني أن أنسب هذه البراءة والإستنكار والتّنديد إلى كلّ المذاهب الإسلاميّة بما في ذلك المذهب الشّيعيّ بكلّ أصوله وفروعه وندعو من يذهب إلى هذا القول الذّميم والإثم العظيم أن يستغفر الله من هذه الخطيئة الكبرى الّتي يهتزّ لها عرش الرّحمن.

قضيّة فدك

ومن هذا المنطلق الرّافض للتّجريح والهادف إلى جعل القضايا الخلافيّة من الماضي الّذي لا علاقة له بالحاضر والمستقبل تعرّض أيضاً الإمام عليّ بنفس هذا النّهج إلى قضيّة فدك في زمن خلافته ضمن كتاب بعثه إلى عثمان بن حنيف واليه على البصرة يقول له فيه:

(... بلى كانت في أيدينا فدك من كلّ ما أظلّته السّماء، فشحّت عليها نفوس قومٍ، وسخت عنها نفوس قومٍ آخرين، ونعم الحكم الله..)[1] وكأنّه يقول له لا تختلفوا على هذه القضيّة فيما بينكم واسحبوها من التّداول فأنا صاحب الدّعوى فيها وقد رضيت بالله حكماً فيها وهو خير الحاكمين.

ثمّ يقول واعظاً ومبيّناً أنّ هذه القضيّة وأمثالها لا تستحقّ منّا الإختلاف عليها والتّصارع لأجلها **(... وما أصنع بفدك وغير فدك، والنّفس مظانّها في غدٍ جدث [قبر] تنقطع في ظلمته آثارها وتغيب أخبارها، وحفرة لو زيد في فسحتها وأوسعت يدا حافرها لأضغطها الحجر والمدر وسدّ فرجها التّراب المتراكم، وإنّما هي نفسي أروضها بالتّقوى لتأتي آمنة يوم الخوف الأكبر وتثبت على جوانب المزلق..)**.

ومن الغريب أن تبقى هذه القضيّة وغيرها من القضايا الّتي أخرجها الأئمّة من دائرة النّزاع مثاراً للخلاف بين المسلمين بعد مضيّ القرون العديدة عليها وأن تُعقد لها المجالس والنّدوات الّتي تعيدنا إلى أحداث ماضية لم نكن مسؤولين عنها على تقدير وقوعها خصوصاً وأنّ أصحابها المعنيّين بها قد صاروا

---

1 نهج البلاغة.

عند الله الّذي يحكم بينهم بالحقّ فيما كانوا فيه يختلفون وهم أيضاً لم يثيروها في زمانهم ولم يجعلوا منها مادّة للخلاف والإنقسام في الأمّة ولم يقيموا لها المآتم في حياتهم، فهلاّ اقتدينا بهم! وهلاّ عملنا بقول الله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ البقرة: 141. وقوله تعالى: ﴿ ... فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ ﴾ المائدة: 48.

الخاتمة

لقد تلخّص من المسائل الّتي تمّ البحث فيها عن أهمّ القضايا الّتي اختلف حولها المسلمون وهي قضيّة الخلافة والإمامة أنّها لا تستلزم اختلاف المسلمين في أصول العقائد الدّينيّة الّتي تجمعهم والّتي جعلت منهم أمّةً واحدةً وإن اختلفوا في فهم مسائل عديدة من الفروع الفقهيّة نتيجة الإختلاف في طُرُق استنباطها ووسائل إثباتها والإجتهاد في فهم نصوصها وفق القواعد الّتي يبحث العلماء عن تأسيسها وتأصيلها للوصول إلى الأحكام الشّرعيّة ومن الطّبيعيّ جدّاً أن تختلف الإجتهادات في علم الفقه أسوةً بكلّ العلوم المحتاجة إلى البحث والإستدلال والّتي تختلف فيها وجهات نظر الباحثين والعلماء.

وكلّي ثقةٌ بالله وأمل بأن يفتح هذا البحث بمشيئته تعالى الطّريق لسقوط أسباب الخلاف بين المسلمين وقبول الإختلاف فيما بينهم كمذاهب فقهيّة متعدّدة كانت وستبقى إن شاء الله مصدراً من مصادر ثروتنا الفقهيّة في العديد من المسائل والموضوعات ومنطلقاً للفكر التّجديدي الّذي يواكب متطلّبات العصر في مستحدثات المسائل بالاعتماد على المصادر الشرعيّة المستفادة من مرجعيّة الكتاب والسنّة المتّفق عليها بين علماء الشّريعة الإسلاميّة.

وفي ختام هذا الجهد المتواضع أسأل الله تعالى أن يجعله من الوسائل النّافعة لجمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم ودفع الفتن عنهم وأن يمنّ علينا بالتّوفيق لما يحبّ ويرضى وأن يغفر لنا خطايانا ويكفّر عنّا سيّئاتنا عليه توكّلنا وإليه المصير.

وتتميماً للفائدة من البحوث السّابقة فقد ذكرنا فيما يلي جملة من الإجابات على أسئلة كثيرة وردتنا من شخصيّات وجهات عديدة ذات العلاقة بموضوع البحث وغيره من المسائل الّتي كانت محلاً للحوار الّذي جرى على مراحل في حلقات عديدة وأوقات مختلفة عبر بعض وسائل الإعلام ومؤتمرات التّقريب وقد تركنا الأسئلة كما وردتنا من أصحابها.

الأسئلة والأجوبة

سؤال: موقع الفضيخ - المملكة العربية السعودية

السّؤال للسيد الأمين: ما رأيكم بالامامه هل هي منصب الهي أو سياسي؟ ما هو تأويل حديث الغدير بنظركم؟ إنتهى الجزء الاول شاكرين ومقدرين.

الجزء الثاني:بسم الله الرحمن الرحيم - اللّهُمَّ صل على محمّد وآل محمّد. أتمنى أن يتسع صدر السّيّد لأسئلتنا. قد يكون سؤالي يحتاج إلى مقدمة بسيطة سأطرحها وأبينها ثم أسأل. والغرض من المقدمة هو تبيان السّؤال وإزالة كلّ مقدمة مغلوطة قد تعطي نتيجة أشد غلطا ولغطا. لذلك أقول: إتفقت كلمة أهل الحل والعقد بأن الإمامة لابد منها. حتى قال أشد النّاس غرابة وشذوذا عن الإسلام وهو ابن تيمية في منهاج السنة: الولاية أمر من أهم أمور الدّين ولايطاع الله دونها وتطرق إلى شروطها ولم يختلف كثيرا عن شروط احمد بن حنبل.

وهذا ابن حجر يقول في فتح الباري: وفي صلاة عيسى خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال أن الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجة. والله أعلم

وأيضا قد قال العيني في عمدة القاريء: وفي صلاة عيسى عليه الصّلاة والسّلام خلف رجل من هذه الأمة مع كونه في آخر الزمان وقرب قيام الساعة دلالة للصحيح من الأقوال أنَّ الأرض لا تخلو عن قائم لله بحجةوهذا لاخلاف عليه كما ترون جميعاً.

وهذا يدل على أن مفهوم الإمامة - بما هو مفهوم وليس مصداق - هو من الأمور المهمة في الدّين وفيها ايات محكمة كثيرة..

ولا أبالغ بقولي محكمة فهي آيات لاتحتمل أي معنى آخر إلاّ إمامة تهدي لأمر الله وهذا هو المحكم بعينه يقول الله عز وجل: (وجعلنا منهم أئمّة يهدون بأمرنا)

ولكي لايتسرع أحد المشتبهين بمحاولة لنقض أحكام الاية بقوله أن الجعل في الآية قد يحتمل شيئاً آخركجعل الله البعض عبدة للقردة والخنازير كما في نص القرآن: (وجعل منهم القردة والخنازير وعبدة الطاغوت) فيقول إن الجعل يحتمل أمر آخر وهذا نقض لادعائك أن الاية محكمة. أقول له:أنا أسأل عن جعل (أئمّة يهدون بأمر الله) وشتان بين الجعلين فالجعل الأول واضح بقرينة يهدون بأمرنا والجعل الثّاني هو بما كسبت أيديهم فلم يجبرهم الله بجعلهم قردة وخنازير وعبدة للطاغوت..!

الى هنا اتضحت المقدمة فأقول بعد هذا:

أليست الإمامة - بما هي مفهوم - الّتي صرح بها بآية محكمة في كتاب الله عز وجل ركنا من أركان الايمان؟أليس من ينفيها جملة وتفصيلا يقفز على حقيقة واضحة اقرها القرآن والسنة واقرها حتى النواصب أمثال ابن تيمية؟

- **جواب سماحته للجزئين الأول والثاني:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

الإخوة الأعزّاء في موقع الفضيخ السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد وردني سؤالكم عن الإمامة وأنّها هل هي منصب سياسي أو منصب إلهي؟ والجواب: أن الإمامة بمعنى السّبق والتقدّم في رتبة المنضوين في دعوة من الدّعوات الفكريّة والعلميّة أو الدّينيّة سواء كانت دعوة حقّ أو دعوة باطل فإن

السّابق في مثل هذه الدّعوات والحامل لرايتها والرّائد لحركتها يطلق عليه إسم إمام وقد جاءت هذه التّسمية في قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾ القصص: 41 وقوله تعالى ﴿فَقَاتِلُوا أَئِمَّةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنتَهُونَ﴾ التوبة: 12 وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ الأنبياء: 73، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ الفرقان: 74.

والإمامة بهذا المعنى الوارد في الآيات القرآنيّة تنقسم إلى قسمين بلحاظ الأفراد إلى سابق في دعوة الباطل وإلى سابق في دعوة الحقّ وهي في كلا القسمين المذكورين تكون عنواناً اكتسابياً زائداً يكتسبه صاحبها من السّبق والتقدّم النّاشئين من أفعاله في مجال الدّعوة الّتي يحملها ويدعو النّاس إليها. فعنوان الإمام يكون صفة كسائر الصّفات كالمؤمن والفاسق والمسلم والكافر والظّالم والعادل الّتي يوصف بها الإنسان من خلال قيامه بتلك الأعمال وتلبّسه بها فتنتزع منها الصّفة وتنطبق عليه ولكن الفرق بين عنوان الإمام وبينها أنّ معنى الإمام أخذ فيه معنى السّبق والتقدّم كما يطلق على الإمام في صلاة الجماعة باعتباره يتقدّم على المصلّين في الصّلاة. وكما يقال عنه إمام المسجد باعتبار أنّه يؤمّ المصلّين فيه ولم يؤخذ معنى السّبق والتقدّم في غيره من الصّفات المذكورة.

وقد أطلقت الإمامة في الرّوايات على القيادة السّياسيّة للمجتمع وهي بهذا المعنى تكون منصباً سياسيّاً لإدارة شؤون المجتمع الّذي يحتاج إلى قائدٍ ينظّم الأمر لعدم انتظام الحياة الإجتماعيّة بدون سائس يسوسها كما جاء في قول الإمام عليّ (ع) **(وأنّه لا بدّ للنّاس من أمير..)** وقوله **(.. لئن كانت الإمامة لا تنعقد حتى**

يحضرها عامّة النّاس فما إلى ذلك من سبيل، ولكن أهلها يحكمون على من غاب عنها ثمّ ليس للشاهد أن يرجع ولا للغائب أن يختار..) وقوله (... إنما الشّورى للمهاجرين والأنصار فإن اجتمعوا على رجلٍ وسمّوه إماماً كان ذلك لله رضىً...) فالمقصود من الإمامة هنا المنصب السّياسيّ وهي شأن بشريّ يعطيه البشر لمن اجتمعوا عليه كما يشير إلى ذلك قوله عليه السّلام (**... فإن اجتمعوا على رجلٍ وسمّوه إماماً**) فهي تسمية نشأت من اختيار البشر وهي تعني المنصب السّياسيّ الّذي يحتاجه العقلاء لتنظيم أمور مجتمعاتهم وهي بهذا المعنى السّياسيّ تكون ضرورة تنظيميّة لا بدّ منها والدّين قد أيّد هذه الضّرورة القياديّة الّتي لا يستغنى عنها حفظاً لمصالح البلاد والعباد والفقهاء الّذين قالوا بان أهل الحلّ والعقد قد اتّفقوا على أن الإمامة لا بدّ منها قد نظروا جميعاً إلى هذه الإمامة بالمعنى السّياسيّ حفظاً لنظام الجماعة وهي بهذا المعنى السّياسيّ تعتبر من المسائل المتفق عليها بين المذاهب الإسلاميّة كلّها وهي بهذا المعنى السّياسيّ المتفق عليه عندهم أيضاً لا تنحصر بأشخاص ولا بعصر من الأعصار ولا بمصرٍ من الأمصار بل هي حكم عام في عموم الأزمان والأمكنة والمجتمعات لأنّه منبثق عن المصلحة الّتي يدركها العقلاء والّتي أكّدت عليها الشّريعة السّمحاء وباعتبار كونها منصباً سياسيّاً مرتبطاً بما يجب أن يفعله النّاس جعلوا مسألة الإمامة السّياسيّة من مسائل الفروع الدّينيّة ليس من باب التّقليل من أهميّتها ودورها وإنّما من باب تصنيف المسائل الدّينيّة وتقسيمها بلحاظ ما يجب الإعتقاد به كالتّوحيد والنبوّة واليوم الآخر وبلحاظ ما يجب العمل به كالصّلاة والصّيام والحجّ والزّكاة والجهاد والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر فإنّ الصّلاة عمود الدّين كما ورد في الحديث ومع ذلك لم تكن عند الفقهاء من أصول الدّين بحسب الإصطلاح بل جعلوها من فروع الدّين.

والحاصل أنّ الإمامة الّتي نقلتم عن إبن تيميّة وابن حنبل وغيرهما اتّفاق أهل الحلّ والعقد عليها هي الإمامة النّاظمة للأمر وهي الّتي يجب حصولها في المجتمع درءاً لمفاسد الفراغ في القيادة السّياسيّة وهذه تسمّى بالإمامة الحاكمة وأما الإمامة الّتي أشرتم إليها في السّؤال بقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا وَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِمْ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ وَإِقَامَ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءَ الزَّكَاةِ وَكَانُوا لَنَا عَابِدِينَ﴾ الأنبياء: 73، فهذه هي الإمامة الهادية وهي شاملة للأنبياء والأوصياء والصّالحين الّذين حازوا قصب السّبق في هداية أممهم وشعوبهم وحملوا الرّسالات وبلّغوها للنّاس وهي ليست ناظرة إلى الإمامة بالمعنى السّياسيّ المتقدّم فأئمّة الهدى الّذين يرشدون إلى الحقّ والّذين يدعون إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة هم الّذين يشكلون سلسلة من حجج الله على عباده ومنارات الهداية للمجتمع البشري وهذا من معاني الحديث الّذي ذكرتموه أنّ الأرض لا تخلو من قائم لله بحجّة وقد كانوا حججاً لله على العباد ولم يكن أكثرهم حكّاماً بالمعنى السّياسيّ وأمّا السّؤال عن تأويل حديث الغدير فقد ظهر الجواب عنه من بحوث الكتاب المتقدّمة. وفقنا الله وإيّاكم لما يحبّ ويرضى والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

"الإسلام رسالة التعايش بين بني الإنسان من كلّ الأديان"

- **سؤال: عباس موحان عبد الله - بغداد**

السّيّد العلامة عليّ الأمين نسأل الله تعالى ان يضمن لك طول العمر وحسن الخاتمة

نرجو من حضرتكم ان توضح مايدور في حواراتنا نحن من العراق

السّؤال الاول... ماذا يكون جوابكم حول الانتماء إلى الدّين منهم من يقول ان الّذي يريد ان ينتمي إلى الديانة الإسلاميّة فيجدها مباحة ويمكنه متى شاء وكذلك الّذي يريد ان ينتمي للمسيحية يمكنه في اي وقت يشاء ان ينتمي اليها وكذلك باقي الديانات مثل الهندوسية والبوذية ويستثنى من كلّ الاديان الديانة اليهودية حيث لا يوجد من يقبل اي فرد ان يتبع الديانة اليهودية وهو على ذمة الدّين الاسلامي او المسيحي وهل هذا يعني ان الدّين اليهودي من حيث عدم استقباله إلى اي فرد يريد الانضمام لهذه الديانة على قوة وصلابة الدّين من جهة واعتزاز اليهود بيهوديتهم والحفاظ على جينات المتدينون اليهود واعتبار ان اليهودية اسمى شيء من جهة اخرى حيث لا يرغبون احد ان ينتمي إلى ديانتهم. وشكرا

السّؤال الثّاني... هناك مفارقة بين الاديان وخاصة المسيحية وبين الديانة الإسلاميّة من حالة الغزو أو الاحتلال حيث نلاحظ ان في الديانة المسيحية عندما يغزون او يحتلون دولة ما أنهم لا يأسرون النّساء ويجعلوهن إماءاً أو

أسيرات ولاينكحون ماطاب لهم ولايجعلون الرّجال عبيد وياخذونهم إلى دولهم كعبيد على عكس ما في الفتوحات الإسلاميّة يؤخذ النّاس عبيداً وينكحون ماطاب لهم من النّساء بحلال دينهم - يرجى توضيح هذه النقطة

السّؤال الثالث... نلاحظ من مفهوم الحريّة الفكرية هو ان لكلّ انسان فكر وهو حر به وعليه ان يحترم الافكار الاخرى اين مفهوم الحريّة الفكرية في المنظور الاسلامي من حيث ان الإسلام لايحترم اي فكر بقدر احترام الدّين الاسلامي والمحصورة على اساس الاية القرآنيّة (ومن يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه - وهو في الاخرة من الخاسرين)

فهل هذا دليل على ان الإسلام لايبغي اي دور للافكار الاخرى ولايتقبل التجانس او يخوض في الامور الغير متجانسة ويعتمد صيغة الفكر الواحد مثل القائد الواحد

ملاحظة - نود معرفة رأيكم حول افتتاح مرجعية تنيب عنكم في العراق او مكتب لسماحتكم لغرض الدراسة والارشاد

طال بعملك وعمرك سيدي وجزاك الله اثوب الجزاء

- جواب سماحة السيد:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

- إنّ الإعتقاد بأيّ دين من الأديان السّماويّة ليس صندوقاً مغلقاً على جماعة من النّاس أو على طائفة أو على عرق خاصّين بل هو دعوة مفتوحة لكلّ بني البشر وحالات الإنغلاق وحصر الانتماء بالدّم أو العرق - إن وجدت - هي عصبيّة مرفوضة لم يأت بها الأنبياء وإنّما هي حالة من التّعصّب الّذي يصنعه الأتباع الّذين لم يفقهوا الأبعاد الحقيقيّة والإنسانيّة للدّين. قال الله تعالى:

﴿ كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ .. ﴾ البقرة: 213. وكلمة النّاس شاملة لكلّ الأعراق والأجناس. وقال أيضاً ﴿ ..فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ .. ﴾ الكهف: 29، ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشْدُ مِنَ ٱلْغَىِّ فَمَن يَكْفُرْ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤْمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ لَا ٱنفِصَامَ لَهَا وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ البقرة: 256.

ج2- إنّ وجهة نظرنا في مسألة الحروب الّتي كانت في عهد رسول الله (ص) والتّشريعات الواردة فيها حول اتّخاذ النّساء والرّجال غنائم حرب واعتبارهم من الأشياء الّتي يملكها الإنسان هي أحكام ظرفيّة فرضتها قوانين الحرب الّتي كانت سائدة في المجتمع البشريّ قبل الإسلام ولذلك فتح الإسلام أبواب الحريّة لهم عبر إيجابه تحرير الرّقاب من العبوديّة والرّق في موارد عديدة وعبر تشجيعه على العتق التطوّعي كما ورد **(من أعتق عبداً أعتقه الله من النّار)** وقد سمّي الإمام زين العابدين (ع) بمحرّر العبيد حيث ورد أنّه كان يشتريهم ويحرّرهم في شهر رمضان المبارك. ثمّ إنّه لا يخفى عليك أنّ الشّريعة المسيحيّة شيء والمنتمين إليها من الدّول والشّعوب شيء آخر فقد كانت تلك الدّول في عهد الرّوم والبيزنطيين يفعلون ذلك خلافاً للشّريعة المسيحيّة في الحروب.

وعلى كلّ حال فإنّ تلك الأحكام قد انتفت فيما بعد في المجتمعات الإسلاميّة لانتفاء موضوعها فليس هناك من عبيدٍ ولا إماء. والله أعلم بحقائق الأحكام عليه التوكّل وبه الإعتصام.

ج3- الإسلام في قول الله تعالى ﴿ إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ﴾ آل عمران: 19، يراد به الإسلام بالمعنى اللّغوي وهو التّسليم والإعتقاد بأنّ لهذا

الكون بكلّ ما فيه خالقاً ومبدعاً وهو الله الّذي أخرجه من ظلمة العدم إلى نور الوجود وإليه المصير. وهذا المعنى يشترك فيه كلّ أتباع الرّسالات السّماويّة وغيرها ممَّن يؤمن بهذا المعنى. ولا يقصد بالإسلام هنا المعنى التّشريعي الّذي يذكره الفقهاء وعلماء الكلام.

وبهذا المعنى اللّغوي جاء قوله تعالى لإبراهيم عليه السّلام ﴿ إِذْ قَالَ لَهُۥ رَبُّهُۥٓ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ البقرة: 131 وقوله تعالى ﴿ ..وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ .. ﴾ آل عمران: 83. وعلى هذا المعنى اللّغوي المتقدّم يكون المقصود من قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ ﴾ آل عمران: 85 غير النّصارى وغير اليهود لأنّهم وغيرهم ممَّن آمن بالله ربّاً وخالقاً وباليوم الآخر موعداً يكونون مسلمين لله بالمعنى المتقدّم وقد جاء في القرآن الكريم ما يدلّ على أنّهم من المؤمنين الرّابحين وفي الجنّة من الدّاخلين كما في قوله تعالى:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ البقرة: 62. وعلى هذا فلا يكونون من الخاسرين الّذين ورد ذكرهم في الآية (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً...).

وعلى هذا المعنى المتقدّم لا تكون الآية المباركة ناظرة إلى فكرة الرّسالة الواحدة أو الفكر الواحد الّذي يرفض التّعايش مع الفكر الآخر المغاير له، وقد مرّ عليك في الجواب عن السّؤال الثّاني في قوله تعالى ﴿ لَآ إِكْرَاهَ فِى ٱلدِّينِ... ﴾ البقرة: 256 وهو يؤيّد ما ذكرناه لك من أنّ القرآن الكريم يرفض نظريّة الرّأي الواحد كما جاء في قوله تعالى:

﴿وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾ المائدة: 48.

وبهذا تكون الآية السّابقة الّتي سألت عنها ناظرة إلى الرّبح والخسران في عالم الآخرة من الّذين لم يؤمنوا بها من الجاحدين للرّبوبية والمنكرين للخالق. حيث يكون من الطّبيعي حينئذٍ أن لا يكون لمنكر الخالق حقّ في المطالبة بنصيبٍ رابحٍ في آخرة نفاها وأنكر خالقها!

وقد يفهم هذا المعنى من قول الإمام عليّ عليه السّلام في دعائه المشهور بدعاء كميل: **(ولولا ما حكمت به من إخلاد معانديك وتعذيب جاحديك لجعلت النّار كلها برداً وسلاماً وما كانت لأحد فيها مقراً ولا مقاماً..).**

وقد غفل عن هذا المعنى الكثير من الفقهاء والمفسّرين السّابقين والمعاصرين من الّذين حكموا بخسران النّاس أجمعين في يوم الدّين ما عدا المسلمين وقد بالغ بعضهم عندما حصر جنّة عرضها السّموات والأرض بجماعته أو طائفته ومذهبه وضيّق رحمة الله الّتي وسعت كلّ شيء فحكم وأفتى بكفر المخالفين له في فهم الدّين أوالمذهب. قال الله تعالى: ﴿**قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ**﴾ البقرة: 80.

وفقنا الله وإيّاك أيها الأخ العزيز وجعلنا وإيّاك من الّذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه. والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: مهدي - تونس**

سماحة السّيّد عليّ الأمين، السّلام عليكم ورحمةُ الله تعالى وبركاته

ما مدى صحّة الحديث المنسوب إلى النّبيّ الأكرم محمّد صلّى الله عليه وآله: (لولاهم - أي أصحاب الكساء عليهم السّلام - ما خلقتك ولا خلقت الجنّة ولا النّار ولا العرش ولا الكرسي ولا السمآء ولا الأرض ولا الملائكة ولا الجن ولا الإنس*)؟

هل مضمونه موافق للقرآن الكريم؟ البعض يدّعي أنّه حديث متواتر، فهل هذا الإدّعاء دقيق؟

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

الأخ الكريم عليكم السّلام ورحمة الله وبركاته

المضمون الّذي ذكرته في السّؤال ليس في القرآن الكريم ما يوافق مدلوله المطابقيّ فالله سبحانه وتعالى قال في كتابه: ﴿ ۞ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ وَحَمَلْنَٰهُمْ فِي ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ وَرَزَقْنَٰهُم مِّنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَفَضَّلْنَٰهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾ الإسراء: 70 وقال تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا .. ﴾ البقرة: 29، وغيرهما من الآيات الكثيرة الّتي تتحدّث عن خلق الله تعالى والغاية منه كقوله

* فرائد السمطين، قصص الأنبياء وفّقكم الله تعالى لما يحبّ ويرضى

تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ الذاريات: 56. وليس في ذلك تخصيص بفئة خاصّة أو جماعة معيّنة والله سبحانه وتعالى هو العالم بحقائق الخلق والتّكوين وغاياته وإليه يرجع الأمر كلّه وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

- **سؤال: عرفان - العراق**

صاحب السماحة السّيّد عليّ الامين

سلام عليكم، عندي اسئلة أتمنى منك أن تجيب عليها:

1- هل خلافة ابوبكر وعمر وعثمان مشروع أم لا؟إن كان مشروعا او لا لأي دلالة من الكتاب والسنة؟

2- هل يجب علينا أن لا ننكرهم أو لا نسبهم؟

اقدم لكم افضل التحيات والسّلام عليكم

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

جواباً على سؤالك عن شرعيّة الخلفاء الرّاشدين رضي الله عنهم نقول: إنّ الخلافة كانت شرعيّة وقد شارك فيها الإمام عليّ وعاش معهم في تفاهم وكانوا يرجعون إليه في كثير من القضايا وكان يسدي إليهم النّصائح ويسألونه.

وقد روي عنه أنّه قال متحدّثاً عن الخلافة (.. **فبايعت أبا بكر عند ذلك ونهضت في تلك الأحداث حتى زاغ الباطل وزهق وكانت كلمة الله هي العليا ولو رغم الكافرون، فصحبته مناصحاً وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهداً فلما احتضر بعث إلى عمر فولاه فسمعنا وأطعنا وبايعنا وناصحنا..**) - مستدرك نهج البلاغة.

-وجواباً عن سؤالك عن السبّ والشّتم فنقول قد جاء في الحديث عن النّبيّ عليه أفضل الصّلاة والسّلام (سباب المسلم فسوق وقتاله كفر). وقبل ذلك قول الله تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ .. ﴾ الحجرات: 10، ﴿ ..وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا .. ﴾ الحجرات: 12 ﴿ وَلَا تَنَابَزُوا۟ بِٱلْأَلْقَـٰبِ ۖ بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ ۚ ﴾ الحجرات: 11، والنّواهي عن هذا السّلوك المشين كثيرة لأيّ مسلم كان فكيف إذا كانوا من الصّحابة الأخيار ومنهم الخلفاء الرّاشدون رضي الله عنهم أجمعين.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: حسين - أستراليا**

بسم الله الرحمن الرحيم وله الحمد

سماحة آية الله العلامة المجتهد السّيّد عليّ الأمين (دام ظله)

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يتساءل بعضهم عن نظرتكم واجتهاد سماحتكم في فصل الامامة الدّينيّة عن الامامة السّياسيّة للأئمّة الأطهار عليهم السّلام ويسأل: بما أن الإمام عليّ (ع) كان المرجعيّة الدّينيّة المعترف بها من جميع المسلمين خصوصا في زمن الخلفاء الرّاشدين فنحن نعلم بان الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يصلي في النّاس جماعة وكان يخطب في كلّ يوم جمعة امام المسلمين وكان ايضا له اجتهادات دينيّة اليست كلّ هذه الادوار دينية؟ واذا كانت ولاية الإمام عليّ الدّينيّة معترف بها من قبل الخلفاء فلماذا لم يسلموا هذه الادوار الدّينيّة للامام عليّ بصفته مرجعا دينيا في ظل حكمهم؟

والسّلام عليكم السّلام ورحمة الله وبركاته

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

ليس المقصود من الإمامة الدّينيّة هو تولي صلاة الجماعة وإنّما المقصود منها المرجعيّة الفكريّة في فهم الدّين والشّريعة ومعرفة مقاصدها والرّتبة المتقدمة في الحفاظ على الكتاب والسّنّة ومعرفة مقاصدهما ودفع الشّبهات عنهما والعمل

بهما وهذه المرجعيّة تجعله إماماً في العلوم الدّينيّة ومتقدّماً في طاعة الله وقدوةً في الإنقياد ويترتب على هذه المكانة الدّينيّة أنّه يصبح مؤهّلاً لقيادة الأمة باختيارها.

والتّاريخ يذكر لنا أنّ الخلفاء الرّاشدين رضي الله عنهم كانوا يرجعون إلى الإمام عليّ (ع) في كثير من القضايا الدّينيّة وغيرها في زمن خلافتهم وقد ورد عن الخليفة عمر بن الخطاب قوله (لولا عليّ لهلك عمر). (ولا بقيت لمعضلة ليس لها أبو حسن)...

وورد أيضا أنّ عمر بن الخطّاب عندما ذهب إلى بيت المقدس استخلف الإمام عليّاً على المدينة وكان يصلّي في النّاس الجمعة والجماعة. والّذي ينبغي أن يعرف أنّ إقامة صلاة الجمعة لا علاقة لها بالإمامة الدّينيّة أو السّياسيّة فقد كان يقوم بها من هو أهل لها مع غضّ النّظر عن رتبته الدّينيّة أو السّياسيّة. وانظر إلى زماننا حيث يعترف الحاكم بالمرجعيّة الدّينيّة لشخصٍ أو أشخاص ولكنّه لا يعطيهم القيادة السّياسيّة وهذا شاهدٌ على أنّ المرجعيّة الدّينيّة شيء والقيادة السّياسيّة شيء آخر بحسب الواقع العملي.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- **سؤال: محمّد الزبيدي - بغداد**

سؤال حول موضوع الإمامة

السّيّد عليّ الأمين حفظكم الله، السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، اتمنى ان تكون بخير وسدد الله خطاك

سيدي العزيز انا من القارئين لكتبكم والمتابعين لارائكم وكنت اريد ان افهم اذا لم تثبت الامامه السياسيه للامام عليّ عليه السّلام وثبتت فقط الامامه الدينيه له ولاولاده فما هي الاثار المترتبه على الايمان بامامتهم الدينيه واعني بذلك وحسب اعتقادك هل نرجع في امور ديننا إلى أئمّة أهل البيت اولا ثم الصحابه ثانيا؟ لأنّه في الحقيقه انا حصل عندي التباس في الموضوع، هل في رايك ان امامة الإمام عليّ واولاده، اقصد الامامه الدينيه، هي ثابته عندك ام لا، وهل انت معتقد بها ام لا؟ وماهي الادله الّتي تعتقد بها في ثبوت الولاية الدينيه للائمه؟ وما الواجب علينا نحن الّذين نعتقد بولاية الائمه الدينيه اتجاههم؟

اجيبونا يرحمكم الله وبادلتكم الّتي تعتقدون بها وفقكم الله لما فيه خير المسلمين

ملاحظه، لقد ارسلت قبل فتره رساله استفسر فيها من سماحتكم عن موضوع الاراء والفتاوي الغريبة الموجودة في كتب المسلمين السابقه وحتى بعض الكتب والاراء الحديثه سواء في الكتب الشيعيه او السنيه فهل يصح التركيز فيها على كتب الشيعه وعدم التنبيه لما في كتب أهل السنه؟ افلا ترى ان ما طرح في

كتب الشيعه فقط هو ابتعاد عن الحياد والموضوعيه؟ بحيث ان المشاهد يعتقد ان مثل هذه الامور موجوده عند كتب الشيعه فقط وشكرا لسماحتكم واتمنى لكم الصحه والعافيه.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ العزيز محمّد الزّبيدي دام حفظه

إنّ الإمامة الدّينيّة الّتي نعتقد بثبوتها لأئمّة أهل البيت عليهم السّلام تستدعي أن يتّخذهم المسلمون قدوة في حياتهم وأدلّةً على أحكام الشّريعة فهم مؤتمنون عليها ففي عصر المشافهة لهم والحضور معهم يجب على السّامعين الأخذ بأقوالهم ورواياتهم لأنّهم عن رسول الله (ص) يحدّثون وينقلون وهم الصّادقون وقد جاء عن النّبيّ (ص) الأمر بالتمسّك بهم كما في الحديث المرويّ عنه (إنّي تارك فيكم ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً كتاب الله وعترتي أهل بيتي). وأمّا بعد وفاتهم وغيبة قائمهم الإمام الثّاني عشر عجّل الله فرجه فإنّ الرّوايات والأخبار المنقولة لنا عنهم يجب أن نعرضها على كتاب الله وسنّة رسول الله (ص) وهم قد طلبوا ذلك منّا فنأخذ عنهم بما وافق كتاب الله وسنّة نبيّه (ص) ونترك المخالف لهما وهذا هو المنهج الّذي يجب اعتماده مع كلّ الأخبار والرّوايات الّتي تروي لنا سنّة رسول الله (ص) سواء في ذلك الرّوايات المرويّة عن الأئمّة الأطهار والمرويّة عن الصّحابة الأخيار ويشمل هذا المنهج كلّ الكتب الدّينيّة والآراء الفقهيّة المرويّة عن علماء السّنّة والشّيعة فيجب أن نعرض تلك الإجتهادات والمنقولات على المصدرين الأساسيّين للشّريعة الإسلاميّة وهما كتاب الله وسنّة رسول الله (ص).

ونحن نوافقك الرّأي بأن الفتاوى الغريبة المخالفة للكتاب والسّنّة موجودة عند علماء الفريقين من السّنّة والشّيعة ويجب علينا أن نرفض تلك الفتاوى التّكفيريّة الّتي تزرع الفرقة والبغضاء بين المسلمين لأنّها مخالفة لوحدة الأمّة الّتي تعتبر مقصداً مهمّاً من مقاصد الشّريعة الّتي عبّر عنها الكتاب الكريم والسّنّة النّبويّة في مواضع عديدة.

وفّقنا الله وإيّاكم إلى منهج الحق والصّواب والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: حسين عزيز - العراق**

سماحة العلامة السّيّد عليّ الأمين حفظكم الله

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

انا من المتابعين لبرنامج الحوار الصريح في قناة المستقلة وقد اثار اهتمامي اسلوبكم في البحث العلمي والعقلي والدليل والحجة.

لدي اشكال حول موضوع الولاية

في موضوع ولاية الإمام عليّ عليه السّلام وما طرح حول عدم قيام الإمام عليّ بالولاية بعد وفاة الرّسول صلى الله علية واله وسلم وما احتج به الاخوة وحضرتكم بان هذا دليل لم تكن ولاية سياسية وإلاّ لطالب او جاهد في الحصول عليها وهو لا يخاف في الحق لومة لائم.

سؤالي: هل يشابه موقف الإمام عليّ موقف سيدنا هارون عليه السّلام عندما تركه نبينا موسى في قومه؟ اذا كان كذلك فان ولاية سيدنا هارون هنا ولاية دينيّة وسياسية في قومه هذا واذا اخذنا بنظر الاعتبار حديث المنزلة (انت مني بمنزلة هارون من موسى...) واذا كان لديكم رأي آخر فنورونا بعلمكم.

وجزاكم الله خيرا ووفقكم لصالح الاعمال.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ حسين عزيز، عليكم السّلام ورحمة الله وبركاته. إنّ موقف هارون عليه السّلام كان في حياة موسى عليه السّلام والولاية السّياسيّة بعد غرق فرعون كانت للنّبيّ موسى وحده ولا تكون للإثنين معاً ولذلك فإنّ المقصود من حديث المنزلة هي المشاركة في أمر الدّعوة عندما طلب منهما الله تعالى أن يذهبا إلى فرعون: ﴿اذْهَبَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَىٰ﴾ طه: 43 وقال موسى(ع): ﴿وَاجْعَل لِّي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي ﴿٢٩﴾ هَارُونَ أَخِي ﴿٣٠﴾ اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي ﴿٣١﴾ وَأَشْرِكْهُ فِي أَمْرِي﴾ طه: 29 - 32. وعلى هذا المعنى يحمل قول النّبيّ (ص) للإمام عليّ (ع) فهو لم يقل له أنت بعدي بمنزلة هارون من موسى وإنّما قال له ذلك عندما تركه في المدينة في بعض الغزوات وكانت القيادة السّياسيّة يومئذٍ معقودة للنّبيّ صلى الله عليه وآله الأطهار وصحبه الأخيار فلا يكون الحديث ناظراً إلى جعل الإمامة السّياسيّة للإمام عليّ (ع) في حياة النّبيّ (ص) ولا بعد وفاته.

والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- سؤال: محمّد - الأهواز

السّلام عليكم ورحمه الله وبركاته

تحياتي للسيد عليّ الامين دام الله ظله

واتمنى الصحه والسلامه لسماحتكم من الله عزوجل

انا محمّد من الاحواز وعندى اسئلة لسماحه الشيخ واتمنى الرد الصريح كما تعودنا فى كلام الشيخ انشاء الله لاني انا اريد أن اقلد الشيخ بعنوان مرجع تقليد فى مسائلي الشرعيه ان شاء الله وأريد أن أعرف عن تفكيراته وعقايده أكثر وأكثر.

السّؤال الاول: عن وفاه السيده فاطمه الزهراء عليها السّلام والمسايل الذى يذكرون بعض من المشايخ الشيعه في العراق وإيران وهل فعلا تعرضت للقتل من قبل بعض الصحابه وما هو الدليل؟؟؟

السوال الثاني: هل سماحتكم توافقون فى الزمان الحالى حيث الأمة الاسلامية مهددة من كل جهة، الجدل فى مساله الخليفه وغيره من المسايل تكون مضحكة لعقولنا المسلمين؟؟

السّؤال الأخير هل انتم توافقون بان الخطر الايرانى يمثل تهديداً لعروبتنا ولإسلامنا؟؟؟

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ محمّد الأحوازي، عليكم السّلام ورحمة الله وبركاته

نحن نوافقكم القول بأنّ المسلمين اليوم هم بحاجة إلى نبذ الخلافات والصّراعات بينهم على مسائل قد أصبحت من الماضي وليس لها علاقة بحاضرهم وهم ليسوا مسؤولين عنها كما قال الله تعالى: ﴿**تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ البقرة: 134. وعلينا أن نجمع كلمة المسلمين ونعمل على توحيد صفوفهم وترك المسائل الّتي لم يختلف عليها الأوّلون وإنّما عملوا جميعاً لرفع راية الإسلام وتعاونوا على البرّ والتّقوى وقد علّمنا الإمام عليّ (ع) أن نعمل للوحدة الإسلاميّة وسلامة أمور المسلمين عندما قال: (**لأسلّمنّ ما سلمت أمور المسلمين**). والإمام عليّ (ع) كان أقرب النّاس إلى فاطمة الزهراء (ع) ولم يخبرنا في زمن خلافته ولا قبلها بأنها تعرّضت للقتل من بعض الصّحابة ويقصدون به الخليفة عمر بن الخطّاب (رض) والرّوايات التّاريخيّة تخبرنا بأن الإمام عليّاً كان على علاقة جيّدة مع الخلفاء الرّاشدين (رض) وكان لهم من النّاصحين وكانوا يرجعون إليه في قضايا كثيرة والمعروف أنّه زوّج ابنته للخليفة الثّاني وهذا يتنافى مع تلك الأخبار الّتي تتحدّث عن قتل الزّهراء والإساءة إليها وأمّا سؤالك عن إيران فالجواب عليه أنّنا لا نريد لإيران سوءاً وهي دولة شقيقة وشعوبها هم إخوة لنا ونريدها أن تكون دولة متقدّمة ولكن نريدها أن تحكم بالعدل والمساواة بين شعوبها وأن لا تتدخّل في شؤون الدّول الأخرى كما لا نريد للدّول الأخرى أن تتدخّل في شؤونها الدّاخلية.

- **سؤال: أسامة - سوريا**

فضيلة الشّيخ عليّ الأمين حفظه الله السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته لقد تابعتك في قناة المستقلة ولم أجد فرقاً بين المذهب السني والشيعي

وانا سني وأرغب بالزواج من شيعية وتم الأتفاق بيني وبينها لكن المذهب هو الخلاف الوحيد فهل يجوز لنا الزواج

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ العزيز أسامة حفظه الله، عليكم السّلام ورحمة الله وبركاته.

وبعد فإنّ المسلمين على اختلاف مذاهبهم تتكافأ دماؤهم وأعراضهم وأموالهم وهم إخوة بنص الكتاب والسّنّة والمسلم كفؤ المسلمة والمسلمة كفؤ للمسلم لا فرق بين السّنّة والشّيعة فكلّهم مسلمون إخوان في دين الله فيجوز لهم التّزاوج على كتاب الله وسنّة رسول الله (ص) وإن اختلفوا في المذهب الفقهيّ فإنّ المذاهب الفقهيّة هي اجتهادات مشروعة للعلماء والأئمّة في فهم أحكام الإسلام الواحد الّذي ارتضاه الله لنا ديناً بقوله تعالى: ﴿... **ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا** ..﴾ المائدة: 3، وأسأل الله أن يبارك لكما في الزّواج وأن يمنّ عليكما بالذّريّة الصّالحة والحياة السّعيدة والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: الإبراهيمي - العراق**

أرجو الاجابة من قبل السّيّد عليّ الأمين على الاسئلة التالية:

1. ايهما انصف واعدل واقوم ان يتصدى للمسؤولية بعد النبى الإمام على تلميذ النبي محمّد ام ابى بكر الذى كان امضى حياتة يتعبد الاوثان؟
2. هل ان هناك مايبرر الابادة الجماعية التى مارسها ابو بكر بحق المرتدين عن الإسلام والممتنعين عن دفع الزكاة وهل ان هناك ما يبرر فرض الدّين والمعتقد بالقوة؟ لماذا لم يتركهم على اساس هذا الحق الانسانى؟ علما ان مصادر القوة في يده؟
3. هل ان افضلية ابو بكر وعمر وعثمان على امير المؤمنين برايك نابعة نتيجة تسلسلهم في تولى كرسي الحكم ام على المعرفة؟
4. ماهو التحصيل العلمي لعمر وابو بكر وعائشة؟ هل أنّهم تخرجوا من جامعة السوربون مثلا؟
5. هل ان الفتوحات الإسلاميّة وفرض الدّين بالقوة تحت شعار الإسلام او الجزية او السيف هو من اساسيات المبادئ التى جاء بها محمد؟
6. هل ان ابا سفيان ومعاوية ويزيد من الصحابة؟ علما ان ابا سفيان ومعاوية قادا حربا ضد النبي لاكثر من 23 عاما
7. هل ان عائشة زوج النبى والتى امتطت الجمل وجاءت إلى البصرة وحشدت الالاف من النّاس وقادت حربا قتل فيها الالاف؟ هل هذا السّلوك هو موافق لاخلاق زوجة نبي؟ اى نبى كان؟

8. ايهما افضل في رايك الحكم الديمقراطى لعلى ام الحكم الديكتاتورى لعمر؟
9. هل ان التسنن الذى اتَّبعته يمكن ان يجعل لبنان مثلا دولة عظمى كامريكا مثلا؟
10. هل ان منهجك التسنني هو نتيجة لوسيلة دفاعية نفسية للنهوض بالشيعة من درجة المواطنة السابعة (بعد الذبان) إلى درجة المواطنة الاولى التى يتمتع بها العريفى في السعودية وحسن الحسينى في البحرين؟

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

ألحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على رسوله محمّد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن اتّبع هداه.. وبعد

أخي العزيز لقد سألت جملة من الأسئلة سأحاول أن أجيب عليها بنحو الإجمال بمقدار ما يسمح به الوقت ومن الله نستمدّ العون والتّوفيق.

أمّا ما سألت عنه أوّلاً عن الأولى بالتّصدّي للمسؤوليّة بعد النّبيّ ص لمسألة الحكم والخلافة فالجواب عنه أنّنا نرى أنّ الإمام عليّاً عليه السّلام كان هو الأفضل للقيام بهذه المهمّة ولكنّ هذه الأفضليّة لا تمنع من قيام الغير بهذه المهمّة في إدارة شؤون البلاد وخدمة العباد والمسألة ترتبط بمدى وعي الأمة لهذه الأفضلية واختيارهم لصاحبها فالأفضل ليس دائماً من يختاره النّاس كما نشاهد ذلك في كلّ المؤسسات والإدارات فقد يختارون الأفضل وقد يختارون الفاضل الّذي يقوم بالأمر وقد اختار المسلمون أبا بكر صاحب رسول الله (ص) في الغار وقد قال رسول الله (ص): **(الإسلام يجبّ ما قبله)** وقد رضي الإمام

عليّ (ع) بهذا الإختيار وشارك الخليفة أبا بكر بعد ذلك في مواجهة المرتدّين الّذين أرادوا الإنقلاب على الإسلام بعد وفاة رسول الله (ص) ولم تكن مجرّد وجهة نظر فكريّة عندهم في الكفر والإيمان وإنّما كانت من العصيان المسلّح الّذي يجب على الدّولة مواجهته حفظاً للنظام العام. وقد عبّر الإمام عليّ عن رضاه بالخليفة أبي بكر وعن رضاه بالمشاركة معه في مواجهة ذلك العصيان من المرتدّين بقوله:

(... فبايعت أبا بكر عند ذلك ونهضت معه في تلك الأحداث حتى زهق الباطل وكانت كلمة الله هي العليا وإن رغم الكافرون، فصحبته مناصحاً وأطعته فيما أطاع الله فيه جاهداً..). وقد قال عن حكم الخليفة عمر بين الخطّاب: **(وكان عمر مرضيّ السّيرة من النّاس عند النّاس)** ومن المعلوم أنّ الحاكم الصالح هو من نال رضى النّاس كما قال الإمام عليّ **(وإنّما يُستدلّ على الصّالحين بما يجري الله لهم على ألسنة عباده)**.

وأمّا سؤالك عن صحابة رسول الله (ص) فإنّ عنوان الصّحابيّ لا يعطي براءة لحامله بل يحتاج ذلك إلى العمل الصالح كما قال الله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝ إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ العصر: 1 - 3 وقد وعد الله الصّالحين منهم جنّات تجري من تحتها الأنهار. وقد جاء في بعض الأخبار أنّ رسول الله (ص) رفض قتل المنافق ابن أبيّ حتّى لا يقال أنّ محمّداً يقتل أصحابه وهذا معناه أنّ عنوان الصّحابيّ ينطبق على من خالف رسول الله (ص) قبل الفتح وحاربه وأسلم بعد ذلك فإنّ الإسلام يشمل كلّ من شهد الشّهادتين والحساب عند الله سبحانه وتعالى.

وأما السّؤال عن السّيّدة عائشة رضي الله عنها فإنّها بنصّ القرآن الكريم من أمّهات المؤمنين ﴿...وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ...﴾ الأحزاب: 6 وقد جاء في قوله تعالى

﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ الحجرات: 10 وفي الحديث **(المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يخذله)** و**(المسلمون كالجسد الواحد)** هذه هي العلاقة الّتي يجب أن تربط المؤمنين بعضهم بالبعض الآخر فكيف يكون الحال مع أمّهات المؤمنين؟! فإنّ الأمّ تكون أحقّ بهذه المعاملة والإحترام ولذلك قال الإمام عليّ عن أمّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها بعد واقعة الجمل (ولها بَعْدُ حرمتها الأولى والحساب على الله) وقد بعثها إلى المدينة مع كلّ مراسم الإجلال والإحترام الّذي يليق بها ولم يتعرّض لها الإمام عليّ بسوء ونحن مأمورون بالإقتداء به وهو الّذي عمل لوحدة الأمّة ومصلحة الإسلام العليا الّتي تقتضي الإبتعاد عن الشّحناء والبغضاء وعن زراعة الفتن بين المسلمين وقال **(لأُسَلِّمَنّ ما سَلِمَتْ أُمُورُ المُسلِمين)** ونحن نحاول أن نسير على هذا النّهج في التّقريب بين المسلمين سنّة وشيعة لأنّهم إخوان في دين الله ويجب أن يبقوا كذلك يعيشون بعضهم مع البعض الآخر في أخوّة ومساواة في أوطانهم على القاعدة الّتي أرساها القرآن الكريم ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ ٱللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ ﴾ الحجرات: 13 وأرساها رسول الله (ص) بقوله **(لا فضل لعربيّ على أعجميّ إلاّ بالتّقوى)** و**(النّاس سواسية كأسنان المشط)** والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: هشام فاتح - الجزائر**

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اللّهُمَّ صلِّ وسلم وبارك على سيدنا محمّد وعلى اله وصحبه ومن تبعه باحسان إلى يوم الدين

سماحة السّيّد وأنا أدرس لكم كلامكم في عصمة الأئمّة الاطهار رضوان الله عليهم أشكل عليّ فهم معنى ان يكون الإمام معصوما ولا ينزل منزلة النبوّة فما معنى ان تكون معصوما منتفية عنك صفة او حال النبوّة بمعنى ادق فان فهمي للعصمة يقتضي ضمنيا ان المعصوم يوحى اليه وإلاّ فكيف تحصل العصمة.

ارجو من سماحتكم ان تبينوا لنا ما أشكل عليّ اللّهُمَّ ارنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وارنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه الحمد لله اولا واخرا والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

الأخ العزيز هشام فاتح حفظه الله. السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد..

فإنّ العصمة الخاصّة بالأنبياء سلام الله عليهم هي العصمة عن الخطأ في تبليغ الشّرائع والرّسالات فإنّ هذه العصمة تكون مقترنة بالوحي وهي من الله

سبحانه وتعالى يمنحها للأنبياء لتفادي الخطأ في التّبليغ فإن الله تعالى لا يبعث رسالة مع من لا يوصلها أو مع من يخطئ في إيصالها لأنّ هذا يؤدّي إلى عدم الإهتمام بالرّسالة إلى النّاس الّذين أراد الله هدايتهم. وأمّا العصمة السّلوكيّة والمقصود بها عدم ارتكاب الذّنب فهذه لا تحتاج إلى وحيٍ وهي عصمة يكتسبها الإنسان بالتّقوى ومجاهدة النّفس الّتي تستتبع تسديداً من الله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ ﴾ العنكبوت: 69 والعصمة الموجودة في الإمام هي عصمة في السّلوك والتطبيق الدّقيق لأحكام الشّريعة وموازينها ليكون القدوة الصّالحة في الطّاعة والإنقياد وهذه العصمة لا تحتاج إلى الوحي وإنّما هي بحاجة إلى التّأييد والتسديد من الله تعالى.

- **سؤال: هشام فاتح - الجزائر**

السّيّد العلامة عليّ الأمين سدد الله خطاه السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد

من لا يشكر النّاس لا يشكر الخالق فشكرا جزيلا على تكرمكم بالاجابة والتواصل وهذا شرف لي ومدعاة فخر واني ابلغكم انني احبكم في الله راجيا من الله تعالى ان يهدينا جميعا سبيل الرشاد سنة وشيعة فاللّهُمَّ ارنا الحق حقا وارزقنا اتباعه وارنا الباطل باطلا وارزقنا اجتنابه

سيدي الكريم... ألا ترون معي ان تبليغ الرسل لرسالات الرحمن جاء في صيغة اجوبة لتساؤلات النّاس حول الالوهية والربوبية ومسائل الايمان عامّة ولو فرضنا اننا بين يدي رسول الله صلى الله عليه وعلى اله وسلم وقمنا بطرح جميع اشكالاتنا حول الإسلام عموما لاجابنا الرّسول بكلام هو وحي من عند الله وهو حق كله ولو فرضنا اننا بين يدي الإمام وقمنا بنفس الشيء "اقصد طرح اسئلتنا وانشغالاتنا" لاجابنا الإمام بكلام هو ليس بوحي حسب ما فهمت من حضرتكم ولكنه حق كله وسداد كله فما الفرق حينئذ بين الرّسول او النّبيّ والامام. الّذي اراه ان السداد لا يقتضي بالضرورة عدم الوقوع في الاخطاء فرسول الله صلى الله عليه وسلم معصوم من الخطا في مسالة التّبليغ وما عدا ذلك فهو بشر مثلنا يخطئ ويصيب وإلاّ فما معنى امر الله تعالى له بمشورة الال

والاصحاب في القرآن الكريم وقد حدث هذا فيما لا يخص مسائل التّبليغ ومثله كثير ومنه قول الصّحابيّ لرسول الله في غزوة بدر "اهذا مكان انزلكه الله ام أنّه الرّأي والمشورة او كما قال "فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم فيما معناه أنّه رايه فاشار عليه الصّحابيّ بتغيير المكان واحتلال ابار بدر"

ألاَ ترون سيدي الكريم أنّه تصرف كما يتصرف البشر العاديين "صلى الله عليه وسلم" فلو وجبت عصمة التسديد مثلا له او الإمام فهل يبقى حينئذ معنى للشورى ألاَ يصبح مفهوم الشّورى مجرد بروتوكول شكلـي لا غير اذ ان الرّأي السديد عند الإمام وانتهى الامر

تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير وارجو ألاّ أكون قد تجاوزت الحدود في كلامي هذا معكم راجيا ان تتكرموا علينا بالاجابة وتنويرنا برايكم السديد انشاء الله والله اسال ان يرحمنا برحمته ويهدينا ويهدي بنا لنعيد بعث خير امة اخرجت للناس نامر بالمعروف وننهى عن المنكر ونؤمن بالله

السّلام عليكم سيدنا ورحمة الله وبركاته

اخوكم فاتح من الجزائر.

- جواب سماحته:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على محمّد رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أخي العزيز هشام فاتح حفظه الله، عليكم السّلام ورحمة الله وبركاته، وبعد.. فإني قد ذكرت لكم أنّ تبليغ النّبيّ عليه الصّلاة والسّلام للرّسالة الموحى بها إليه من الله تعالى يستدعي هذا التّبليغ عصمته عن الخطأ والنّسيان ضماناً

لوصول الرّسالة كاملة دون نقصان وكذلك الحال في إخباراته عن شؤون الدّين وتشريعاته وأجوبته على الأسئلة الدّينيّة الّتي تُعرض عليه من قبل السّائلين. وأمّا في شؤون الإدارة والسّلطة من الإعداد والتدبير والعلاقات الإجتماعية فهو بشر قد يعتمد على شخصٍ ظاهره الصّلاح فيأخذ بخبره وينكشف له بعد ذلك بالوحي وغيره خطأ المخبر كما جاء في قوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ أَن تُصِيبُواْ قَوۡمَۢا بِجَهَٰلَةٖ فَتُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَا فَعَلۡتُمۡ نَٰدِمِينَ ﴾ الحجرات: 6. ومثل هذا السّلوك البشريّ موجود في حياة الأنبياء وغيرهم من البشر كما جرى بين موسى والخضر عليهما السّلام وما جرى أيضا بين موسى وأخيه هارون عليهما السّلام عندما قال له هارون: ﴿ قَالَ يَبۡنَؤُمَّ لَا تَأۡخُذۡ بِلِحۡيَتِي وَلَا بِرَأۡسِيٓۖ .. ﴾ طه: 94. وأمّا العصمة السّلوكية الّتي توجد في الإمام فهي تعني تطبيقه لموازين الشّريعة وأحكامها وهي تعني العدالة في أرق صورها والنّزاهة في أعلى مراتبها فهو باختياره طريق المجاهدة والتّوطين للنّفس على الطّاعة يصبح محلّاً لتأييد الله وتسديده فلا تنجِّسُهُ الجاهلية بأنجاسها ولا تلبسه من مدلهمّات ثيابها كما قال الله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ ... ﴾ العنكبوت: 69. ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذۡهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجۡسَ أَهۡلَ ٱلۡبَيۡتِ وَيُطَهِّرَكُمۡ تَطۡهِيرٗا ﴾ الأحزاب: 33. ويختلف أولياء الله في درجات التّأييد والتّسديد بحسب درجات القرب من الله والطّاعة له وذلك التّطبيق ما يجعل من الإمام قدوة في السّلوك وأمّا الأخذ بأقواله في أجوبة المسائل الدّينيّة فلأنّه مصيب بها من حيث صدقه في النّقل لما تعلّمه من رسول الله (ص) واستيعابه لتلك العلوم النّبويّة كما جاء في أحاديث عديدة تتحدّث عن علم الإمام منها قوله (ص): (أنا مدينة العلم وعليّ بابها) وهو ما تؤيّده السّيرة العمليّة للخلفاء الرّاشدين رضي الله عنهم بالرجوع إلى الإمام عليّ في المعضلات من المسائل الدّينيّة كما نقل عن الخليفة الثّاني رضي الله عنه (لا بقيت لمعضلة ليس

لها أبو الحسن). وهذا التّصديق له في المسائل الدّينيّة لم يكن باعتبار الوحي وإنّما كان باعتبار صدقه وأمانته في النّقل ومكانته العلميّة الّتي حصل عليها من مدرسة الرّسول (ص) ومن الطّبيعي أن لا يكون جميع الطلاب في درجة واحدة.

والحاصل أن الأخذ عن رسول الله (ص) والتّصديق بما قاله هو لأجل اليقين بأنّه نبيٌّ يوحى إليه وهو الصّادق الأمين لا يخطئ في نقله عن السماء ولا يكذّبُ عليها ولا ينسى الرّسالة المبعوث بها: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ النجم: 3 - 4. وأمّا الأخذ عن الإمام والتّصديق بما قاله فهو باعتبار اليقين بصدقه في النّقل عن رسول الله هذا في حال المشافهة مع الإمام والتّعرّف على رأيه بشكل مباشر وأمّا بعد وفاته فإنّ المنقول عنه والواصل إلينا بواسطة المخبرين فيجب دراسة أحوال الرّواة من حيث الوثاقة وعدمها كما يجب عرض المضمون على المصدرين الأساسيين في العقيدة والتّشريع وهما كتاب الله والسّنّة النّبويّة الصّحيحة وفقاً لما ورد عن أئمّة أهل البيت بعرض أخبارهم على الكتاب والسّنّة فإنّ الخبر المخالف لهما يكون ساقطاً عن الإعتبار وهذا هو المنهج الّذي نعتمده في دراسة النّصوص والرّوايات الواردة عن أئمّة أهل البيت وغيرهم من نقلة الأخبار والآثار الّتي تروي لنا السّنّة النّبويّة الشّريفة. عصمنا الله وإيّاكم من الزّلل في القول والعمل وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

- **سؤال: السّيّد إبراهيم نور الدّين**

باسمه تعالى

بعد التحية والسّلام.. انا وعينا على هذه الدّنيا ونسمع بسيد جليل من ارض عاملة سليل اسرة الفقاهة والادب والفكر، تتلمذ على ايدي اعلام وتتلمذ عليه فضلاء وعلماء، ألاَ وهو السّيّد عليّ الأمين العاملي وبقيت هذه الصورة في اذهاننا لا يشوبه شبهة ولا يخدش في رقيه شيء إلاَّ أنّي في السنوات الاخيرة سمعنا ضجيجا حول هذه الشخصية وكان منشؤه السياسة والموقف السّياسيّ لسماحته ولكني ما اعرته اي اهتمام باعتبار ان السياسة ترفع من تشاء وتضع من تشاء وميزانها غير قائم على اسس يرضاها الله وتكون حجة لاتخاذ اي موقف أُسأل عنه امام الله عزَّ وجل يوم القيامة لكنّي وبكلّ صراحة انطلقت من خلال موازين شرعيّة محاولا فهم كلامه في كثير من المواضيع فوجدت وانا القاصر الكثير من الاضطراب في المقولات والاستدلال بموازين غريبة عن الفهم السائد في العرف والذوق الفقهي عن الشّيعيّة الامامية.. واخيرا حظيت بفرصة الكتابة لكم على هذا الموقع لفهم بعض القضايا على سبيل المثال: كلامكم إلى الشعب العراقي بخصوص الزيارة الاربعينية نرى انكم استدللتم بعدم فعل المعصوم لهذا الامر على الامر بتركه واجتنابه وهل كلّ فعل لم يفعله المعصوم يحرم فعله اذا لم يرد ردع عنه؟؟ فاين اصالة الحلية والاباحة؟ يا سيدنا ان ما يقوم به هؤلاء الاصل فيه كسائر الافعال هو الحلية إلاَّ أن يرد فيه النص فالاصل الاباحة ومن يُحرِّم يطلب منه الدليل. فاذا كان لدى سماحتكم دليل على الحرمة أفيدونا به ونحن لكم من الشاكرين.

والقضيّة الثانية ما قصدكم بالمرجعية الصامتة؟ وتكديس الاموال الشرعية؟ بكلّ صدق انا اطلب تبيان مرادكم.

وانا شاكر لكم واعرف عنكم دعوتكم الدائمة للحوار والانفتاح بمخاطبة النّاس لذا أرجو من سماحتكم الإجابة في اسرع وقت. ووفقنا الله وإيّاكم للثبات على الهدى وحسن العاقبة والمأوى أنّه سميع مجيب والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

عليكم السّلام ورحمة الله وبركاته

المعروف عند علماء أصول الفقه أنّ فعل الإمام لشيء يدلّ على رجحانه وأنّ تركه لفعل شيء لا يدلّ على حرمته ولكنّه قد يكون مرجوحاً لأنّ الإمام لا يترك الفعل الرّاجح لأنّه الأولى بفعل الرّاجح كما جاء في كلام الإمام عليّ (ع): **(ما أمرتكم بشيء إلاّ وسبقتكم إليه...)** ولذلك يقال في مقام الاستدلال على عدم رجحان فعلٍ خاصٍّ أنّه لو كان الفعل لشيءٍ ما راجحاً لفعله الإمام وعدم الرّجحان يجتمع مع الإباحة.

- والمقصود من المرجعيّة الصامتة هي المرجعيّة الّتي سكتت عن قضايا النّاس المعيشيّة والوطنية فلا تعيش هموم النّاس وآلامها وأحلامها وتطلّعاتها نحو حياة حرّة وعيش كريم ولا تسعى إلى الإصلاح بين النّاس والإمام عليّ (ع) كان يقول: **(أأرضى أن يقال أمير المؤمنين ولا أشارك الرّعية في مكاره الدهر أو أكون أسوة لهم في جشوبة العيش..).**

- والمقصود من تكديس الأموال الشّرعيّة أنّ الإمام عليّاً (ع) كان

يكنس بيت المال وكلّما تجمّع المال وزّعه على المستحقّين. والمرجعيّة الدّينيّة قد ظهرت عندنا منذ قرون وهي تجمع الأموال الّتي تذهب بذهاب المرجع من دون سؤال عن مصيرها وفي غالب الأحيان تصبح إرثاً شخصيّاً للأبناء ولا تُدفع إلى المرجع الجديد وهو لا يطالب بها!.

وقد روي عن الإمام عليّ (ع) أنّه قال: (**إذا خرجت من الكوفة بغير الثوب الّذي دخلت به إليها كنت خائناً**). ألا ترى أنّه في كلّ بلاد الدّنيا إذا مات وزير الماليّة لا تضيع الأموال! ولذلك فالمطلوب تنظيم الإدارة الماليّة للحقوق الشّرعيّة والشّفافيّة بإعلان الصّادرات والواردات والمصارفات وتنظيم الأولويّات في النّفقات فقد ينفق بعضهم باسم المرجعيّة ملايين الدّولارات على بناء مركز أو مسجدٍ لا تحتاج إليهما الطّائفة بينما الفقراء يتضوّرون جوعاً ويزدادون عدداً وانظر إلى حياة أفراد حواشي المرجعيّة كيف يعيشون؟! وأذكر هنا قصّة جرت معي قبل عقدٍ من الزّمن تقريباً كنت في أميركا بزيارة إلى مدينة ديربورن في ولاية ميتشيغن وكانت بعض المراكز الإسلاميّة تريد بيع مركزها القديم الّذي كان لا يزال صالحاً لاستقبال المصلّين وإقامة المناسبات الدّينيّة وكانوا يريدون إنشاء مسجدٍ جديدٍ مع توابعه وكانوا يفتخرون بأنّ ثمن كلفة البناء تساوي تسعة عشر مليون دولار أميركي!! فسألتهم يومذاك سؤالاً أثار استغرابهم ودهشتهم وهو: ما كلفة ثمن البيت الأبيض الّذي يحكم الكثير من بلاد العالم؟ فقالوا هو أقلّ بكثير من كلفة بناء المسجد المذكور!!.

فمن هو الّذي أذن لهم بصرف هذه الأموال الشّرعيّة على هكذا مشروع مع وجود ملايين الفقراء والمحتاجين؟!. وأين هي المرجعيّة الدّينيّة من تحديد أولويّات الصّرف والإنفاق؟!. ولماذا لا تنفق هذه الأموال على بناء المستشفيات والمصانع والمدارس؟!.

جعلنا الله وإيّاك من الّذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: سليمان عبّاس - العراق**

بسم الله الرحمن الرحيم

السّلام عليكم ورحمه الله وبركاته، سلامي إلى السّيّد الأمين ووفقه الله لكلّ خير وعندي سؤال ارجو منكم الرد. لقد تفضل السّيّد الأمين ببرنامج الحوار في المستقله وقال ان النّبيّ اوصى للامام عليّ بالامامة ولكنها امامة دينية وليست سياسية.

وهنا اسال هل ان الفصل بين الدّين والسياسه كان وارداً في زمن النبي.

هذا ولكم الشكر مقدما، وبارك الله فيكم ووفقكم لكلّ خير والسلام.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾

الأخ سليمان عبآس حفظه الله - عليكم السّلام ورحمة الله وبركاته.

إن النّبيّ (ص) في المدينة المنوّرة كان يجمع بين الإمامتين الدّينيّة والسّياسيّة ولم يجمع بينهما في مكّة طيلة ثلاثة عشر عاماً من زمن الدّعوة والأحاديث الواردة في فضل الإمام عليّ عليه السّلام هي في مقام التّنويه بتلك الفضائل وصاحبها ومكانته في الدّين وأنّه أهل للقيام بمهمّة الإمامة السّياسيّة ولكنّ هذا يحتاج إلى البيعة من النّاس والرّضا به منهم والنّبيّ (ص) لم يأخذ له البيعة من النّاس وقد جاء في وصيّة رسول الله (ص) للإمام عليّ (ع): (... فإن ولّوك

وأجمعوا عليك بالرّضا فقم بأمرهم وإن أبوا فسيجعل الله لك مخرجاً) وهذا يعني أنّ الخلافة السّياسيّة مرتبطة باختيار النّاس وهذا بخلاف الإمامة الدّينيّة فإنّها لا تحتاج إلى اختيار النّاس وإرادتهم كما جاء في قوله تعالى عن إمامة إبراهيم: ﴿... إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا...﴾ البقرة: 124 ولم تكن القيادة السّياسيّة بيده في تلك الأيّام وهكذا كان معظم الأنبياء وانظر إلى معظم أئمّة أهل البيت فأنّهم لم تجتمع لهم الإمامتان السّياسيّة والدينيّة. والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: متعلّم على سبيل نجاة - العراق:**

لقد اطّلعت على قولكم في تفسير الآية 59 من سورة النّساء: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ﴾ أنّ الآية المذكورة لم ترجع المؤمنين إلى أولي الأمر عند وقوع الإختلاف والنّزاع فيما بينهم ولكن الآية 83 من سورة النّساء ترجعهم إلى الرّسول وأولي الأمر ﴿وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ ﴾ فكيف يصحّ قولكم مع وجود هذه الآية المباركة.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾

لقد ذكرت بالنسبة للآية 59 من سورة النّساء أنّها دالّة على عدم الرّجوع عند الإختلاف إلى أولي الأمر وهي بذلك تحدّد المرجعيّة المطلقة للمؤمنين عند الإختلاف وعدمه فهي تقول لنا بما معناه أطيعوا أولي الأمر ولكن عند الإختلاف يكون المرجع لكم الله والرّسول وهذا يعتبر بمثابة القرينة المتّصلة الدالّة على اختلاف طاعة أولي الأمر عن طاعة الرّسول فطاعة الرّسول مستقلّة وطاعة أولي الأمر تقع في إطار طاعة الله ورسوله وليست طاعة مستقلّة ولذلك قلنا بأنّ الآية المباركة هي بصدد تحديد المرجعيّة المطلقة للمؤمنين الشّاملة حتّى

لأولي الأمر الّذين يستمدّون شرعيّتهم وصلاحيّاتهم من تلك المرجعيّة وبهذا الإعتبار تندرج طاعتهم تحت عنوان (الطّاعة التنظاميّة) أو (الطّاعة الإداريّة).

وأمّا الآية 83 من سورة النّساء فهي ليست بصدد نصب المرجعيّة للمؤمنين وإنّما هي في مقام تعليم الجماعة طرق مواجهة الشّائعات الخارجيّة الّتي تستهدف وحدة صفوفها وقياداتها لإضعاف الثّقة بها كالأخبار الهادفة إلى زرع الخوف في نفوسهم وإلى تخدير إحساس جماعتهم بالأخطار المحدقة بهم ومن الواضح أنّ المرجع في صحة مثل هذه القضايا من الدّعايات وكذبها هي القيادة البشريّة المتمثّلة بالرّسول وأولي الأمر من أعوانه ومساعديه في إدارة البلاد والعباد الّذين يعلمون بحقيقة الحال وليس كلّ أولي الأمر المنتشرين في طول البلاد وعرضها ممّن ليس لديهم اطّلاع مباشر على تلك الحوادث وهذا يقتضي أن يكون المقصود من أولي الأمر الّذين يكشفون زيف تلك الإدّعاءات وكذب تلك الشّائعات لأنّهم جزء من الإدارة الّتي يعتمد عليها الرّسول ولأجل أنّ الأمر الّذي جاءهم من الأمن والخوف هو من القضايا المرتبطة بالأوضاع الجارية لم يكن في الآية أمر بالرّجوع إلى الله سبحانه وتعالى كما كان عليه الحال في الآية السّابقة. فاقتصر الرّدّ فيها إلى رسول الله وأولي الأمر فقط المطّلعين على حقيقة الأوضاع بقرينة قوله تعالى **"لعلمه الّذين يستنبطونه منهم"** وليست هذه الآية في مقام إثبات الولاية والسّلطة لأولي الأمر اللّتين يناسبهما الأمر بالطّاعة بل هي في مقام إرشاد وتنبيه الجماعة إلى ترك ما يجعل أفرادها يساعدون أعداءهم على أنفسهم بإشاعة الخوف الكاذب وإذاعة الأمن الخادع. والخلاصة أنّ الرّدّ إلى أولي الأمر في هذه الآية كان طبيعياً باعتبار اطّلاعهم من خلال القيادة المتمثّلة بالرّسول على حقيقة الأوضاع الخاصّة بكيفيّة إدارة الأمور ومجرياتها الميدانيّة ولذلك أرشدتهم الآية المباركة إلى أولي الأمر باعتبارهم من المصادر المطّلعة الّتي

يأخذون منها المعلومات والأخبار المتعلّقة بإدارة العمليّات وأشخاص القيادات.

وعلى كلّ حال فإن الرّجوع إلى أولي الأمر كمصدرٍ مطّلع على المعلومات في هذه الموارد الخاصّة هو غير الرّجوع إليهم كمصدر للسّلطات وحلّ الخلافات وهو منحصر كما عرفت بمقتضى الآية السّابقة بالرّجوع إلى الله والرّسول وأنت خبير بأنّ الرّجوع إلى أولي الأمر بالمعنى الأوّل لا يستلزم ثبوت الرّجوع إليهم بالمعنى الثّاني كما هو واضح. عصمنا الله وإيّاك من الخلل والزّلل والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- سؤال: طالب علم ديني - لبنان

سماحة السّيّد، إطّلعت على موقعكم في صفحة الإنترنت في صفحة السّؤال والجواب فرأيت فيه أنّكم تقولون بعدم انحصار (أولي الأمر) بأئمّة أهل البيت (ع) لأنّ اللّفظ موضوع في اللّغة العربيّة لمعنى عام ولكن يوجد لديّ سؤال وهو قوله تعالى في سورة المائدة (إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا الّذين يقيمون الصّلاة ويؤتون الزكاة وهم راكعون) يدلّ على تعيين أولي الأمر لأن الآية نزلت في الإمام عليّ (ع) مع وجود الروايات الكثيرة الواردة من طرق أهل البيت (ع) والدّالة على أنّ المقصود من أولي الأمر هم الأئمّة الإثنا عشر (ع). فما هو رأيكم في هذه المسألة ولكم الشكر..

- جواب سماحته:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ العزيز صاحب الفضيلة سلام عليك وبعد. فقد ذكرت في بعض الأجوبة السّابقة حول آية 59 من سورة النّساء: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ أنّ الآية المباركة يظهر من خلال سياقها وخطابها الموجّه للّذين آمنوا أنّها بصدد إرشاد جماعة المؤمنين إلى لوازم إيمانهم بالله ورسوله وفيها ما ينتظم به أمر جماعتهم ويحفظ تماسكهم ويعزّز الرّوابط القائمة بين أفرادهم

ويقع في أولويّات هذا التّنظيم تعيين مرجعيّة لهم يأخذون منها الأوامر والنّواهي والإرشادات والتّعليمات ويرجعون إليها في حلّ الخلافات الطّارئة والنّزاعات المنتظرة الّتي لا تخلو منها جماعة بشريّة. والخلاصة أنّ الآية المباركة تؤسّس لنظم أمر الجماعة من خلال أوامر الطّاعة الّتي تستلزم إعطاء الولاية لمن أثبتت له الطّاعة وفيها سلطة الأمر والنّهي وحسم الخلافات والنّزاعات وظاهر الآية المباركة اختصاص هذا النّحو من الولاية بالرّسول (ص) حيث لم ترجع الآية المباركة المتنازعين إلى أولي الأمر وهذا يعتبر بمثابة القرينة المتّصلة على أنّ الطّاعة الثّابتة لأولي الأمر هي الطّاعة في إطار الكتاب والسّنّة وليست طاعة مستقلّة وليست بصدد إعطاء ولاية وسلطة لهم بنفس رتبة وسلطة النّبيّ (ص).

وبكلمة أخرى نقول: إنّ الآية المباركة تدلّنا على فعليّة موضوع الأمر بالطّاعة المتمثّل بالرّسول وأولي الأمر باعتبار أنّ الآية المباركة لم تأمر بالطّاعة لموضوع افتراضي غير قائم بالفعل ولو ببعض أفراده كما هو واضح فهي دعوة لطاعة من هو رسول بالفعل ولمن ينطبق عليهم عنوان أولي الأمر بالفعل كما يقول علماء أصول الفقه في البحث عن دلالة الإسم المشتقّ وأنّه ظاهر في الذّات الّتي تحمل الإسم والعنوان بالفعل والحال. أو بلحاظ التّلبّس به في الإستقبال إن قلنا بأنّ الآية شاملة لكلّ من تلبّس بعنوان أولي الأمر في عهد الرّسول وبعده كما يظهر من قول الإمام عليّ في عهده لمالك الأشتر:

(واردد إلى الله ورسوله ما يضلعك من الخطوب ويشتبه عليك من الأمور فقد قال الله تعالى لقومٍ أحبّ إرشادهم: -يا أيّها الّذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردّوه إلى الله والرّسول- فالردّ إلى الله الأخذ بمحكم كتابه والردّ إلى الرّسول الأخذ بسنّته الجامعة غير المفرّقة).

ومن اللّافت للنّظر في كلام الإمام عليّ أنّه كان من أولي الأمر وقد طلب من مالك الأشتر أن يرجع إلى كتاب الله وسنّة رسول الله في معرفة ما أشكل عليه ولم يطلب منه الرّجوع إليه في ذلك.

وعلى كلّ حال فإذا كانت الطّاعة الثّابتة للرّسول وأولي الأمر فعليّة باعتبار فعليّة الموضوع كما عرفت فلا يمكن أن تكون طاعة أولي الأمر في نفس رتبة طاعة الرّسول لأنّ ذلك يستلزم أن تكون الولاية المعطاة لأولي الأمر في نفس الوقت الّذي تكون الولاية الفعليّة ثابتة للنّبيّ (ص) مع أنّ الولاية في عهده لا تكون إلاّ للنّبيّ وحده ولا يشاركه فيها غيره. وهذا يعني أنّ الولاية الثّابتة لأولي الأمر في الآية ليست ولاية سياسيّة مستقلّة وإنّما هي ولاية داخلة في إطار الولاية الثّابتة للرّسول الّتي تشكّل مرجعية لأولي الأمر وغيرهم. وهذا يعني أنّ الطّاعة الثّابتة لأولي الأمر في عهد رسول الله (ص) قد ثبتت لهم بوصفهم جزءاً من نظام التّوجيه والإدارة الّذي يتولّى وضعه وتنفيذه الرّسول بأمر من الله تعالى ولذلك كان الرّجوع في الآية المباركة عند الإختلاف والنّزاع إلى صاحب الولاية الّذي يخضع له نظام الإدارة والتّوجيه العامّ ولم يكن الرّجوع في الآية المباركة إلى أولي الأمر لأنّ الخلاف قد يكون معهم أو في أمورٍ لا يفصل فيها إلاّ صاحب الولاية والسّلطة العليا المتّصل بالوحي الإلهي ولذلك قلنا بأنّ طاعة أولي الأمر يمكن أن نطلق عليها عنوان (الطّاعة التّنظاميّة) أو (الطّاعة الإداريّة) المرتبطة بنظم الأمر وهي في كلّ الأحوال تكون مقيّدة بالرجوع إلى الله والرّسول في حياته وإلى الكتاب والسنّة بعد وفاته كما هو مفاد جملة من النّصوص الآمرة بالرّجوع إلى الكتاب والسنّة.

وعلى ضوء ما ذكرناه لك تعرف أنّ قوله تعالى في سورة المائدة: ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ ﴾ المائدة: 55 ليس

وارداً في إثبات الولاية السّياسيّة للإمام أمير المؤمنين (ع) بناءاً على ما هو المشهور في سبب نزول الآية المباركة عند تصدّقه بالخاتم وهو يصلّي في المسجد. وما ذكرته أنت في السّؤال قد سمعته من بعض أساتذتنا في النّجف الأشرف رحمهم الله في تفسير آية أولي الأمر وتطبيقها على آية سورة المائدة (إنّما وليّكم..) على أساس أنّ الآية الأولى تأمر بالردّ إلى الله عند وقوع المنازعة وقد حصلت في أولي الأمر الّذين يفسرهم قوله تعالى في الآية الأخرى (إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا) ولعلّ ذلك كان لاعتقاده أنّ لفظة (وليّ) هي مفرد لكلمة (أولي الأمر) مع أنّ جمع ولي هو أولياء وليس (أولي الأمر) حيث أنّه جمع لا مفرد له من لفظه هذا مضافاً إلى أنّه لو طبّقنا كلمة (أولي الأمر) على كلمة (إنّما وليّكم) لزم انطباق عنوان أولي الأمر على الله ورسوله والّذين آمنوا لعدم تكرار كلمة (وليّ) في الآية الّذي يعني وحدة المعنى في الجميع وهذا من التّفسير الغريب مع أنّك قد عرفت أنّ آية (أولي الأمر) ليست في مقام إعطاء الولاية المستقلّة السّياسيّة لهم في عهد رسول الله (ص). هذا مع أنّه لو تمّ هذا التّفسير لأدّى إلى حصر أولي الأمر بالإمام عليّ (ع) وهو خلاف ما ذهب إليه بعض المفسّرين من حصر أولي الأمر بالأئمّة المعصومين (ع) من خلال نصوص عديدة يتعيّن حملها على أنّها في مقام ذكر المصاديق وليست في مقام التّفسير الحصريّ لأنّه لا معنى لأن يأتي التّفسير لأولي الأمر متأخّراً عن زمن النّزول إلى زمن ورود تلك النّصوص كما يقال نفس المعنى بالنّسبة إلى آية (إنّما وليّكم..) حيث إنّها كانت من آخر ما نزل على النّبيّ (ص) وكانت سورة النّساء قد نزلت قبل ذلك بكثير مع أنّ المسلمين كانوا بحاجة لفهم المقصود من أولي الأمر في وقت النّزول ولذلك كلّه نقول بأنّ الأوفق بقواعد التّفسير أن يبقى معنى (أولي الأمر) عامّاً شاملاً لأئمّة أهل البيت وغيرهم ويبقى معنى (الوليّ) في قوله تعالى (إنما وليكم الله

ورسوله والّذين آمنوا...) بمعنى المؤيّد والمعين والحافظ والمرشد وضدّ العدوّ وغير ذلك من المعاني المتقاربة كما في قوله تعالى ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ﴾ البقرة: 257 ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ الشورى: 31 ﴿وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ﴾ آل عمران: 68 ﴿...مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا وَاقٍ﴾ الرعد: 37 ﴿...وَإِنَّ الظَّالِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُتَّقِينَ﴾ الجاثية: 19 ﴿...فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾ فصلت: 34 وغيرها من الآيات الّتي ورد فيها لفظ الوليّ بعيداً عن معنى الولاية السّياسيّة وهكذا بالنّسبة إلى الآية الواردة في سورة المائدة فهي ليست بصدد إعطاء الولاية السّياسيّة للوليّ وإلاّ لورد على هذا الرّأي ما ورد من إشكال على حمل آية أولي الأمر في سورة النّساء على هذا المعنى السّياسيّ البعيد والّذي لا يستقيم مع وجود الولاية السّياسيّة الفعليّة لرسول الله (ص). ولكنّ الآية المذكورة في سورة المائدة هي بصدد بيان أنّ المؤمنين لا يتّخذون أعداء دينهم أولياء من دون الله ورسوله والّذين آمنوا، وأنّهم في مواجهة أعداء الرّسالة الّتي آمنوا بها ليسوا وحيدين فالله معهم ورسوله والّذين آمنوا يشدّون أزرهم ويرشدونهم سواء السّبيل، وورود الآية بمناسبة تصدّق الإمام عليّ (ع) بخاتمه لا يتنافى مع بقاء الآية على عمومها فإنّ المورد لا يخصّص الوارد كما هو مقرّر في قواعد علم أصول الفقه ويؤيّد ذلك ما ورد في آيات أخرى من أنّ المؤمنين بعضهم أولياء بعض فهذا يعني أنّ الوليّ للمؤمنين ليس محصوراً بآية سورة المائدة (إنّما وليّكم الله ورسوله والّذين آمنوا...) والّذي يبدو لي أنّ الإضطراب الّذي وقع فيه بعض مفسّرينا القدامى والجدد ناشئ من إسقاط المعلومات المسبقة والموروثة على ظاهر الآيات المباركة وهو ما أدّى إلى التكلّف في حملها على غير معانيها الظّاهرة فافهم واغتنم. أرشدنا الله وإيّاك سواء السّبيل والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: إبن النجف (احمد النجفي) - العراق**

سمعت أنكم تقولون بعدم عصمة أولي الأمر مع أنّ هذا الأمر من معتقدات الشّيعة الإماميّة وسمعت فيك أقوالاً كثيرة وأنا أعرفكم منذ أن كنتم في النجف الأشرف فقلت لعلّ شيئاً قد حدث فأحببت أن اسمع منكم وأتبيّن من قولكم عملاً بقول الله تعالى: (فتبيّنوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين) لذلك فنأمل منكم أن تبيّنوا لنا حقيقة الحال وشكراً لكم.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ العزيز ابن النّجف الأشرف السّلام عليك وعليه ورحمة الله وبركاته.

وبعد فإنّي لك من الشّاكرين على سؤالك الّذي يكشف عن عمق الإيمان والإلتزام لديك وعن احترامك للعقل والمعرفة بعيداً عن القيل والقال.

وبعد فإنّ الحديث الّذي جرى معنا في قناة المستقلّة لم يكن موضوعه عن عصمة أئمّة أهل البيت (ع) الثّابتة لهم بآية التّطهير وغيرها من الأدلّة المذكورة في محلّها من علم الكلام وهي ليست موضع شكّ عندنا. ولكنّ الكلام الّذي جرى كان في بعض جوانبه عن مدلول كلمة (أولي الأمر) الواردة في الآية 59 من سورة النّساء في قوله تعالى ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ

خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ النساء: 59. فهل المقصود من الكلمة العربيّة (أولي الأمر) المعنى العامّ الظّاهر من الآية المباركة والشّامل لكلّ من ولي الأمر من المسلمين المؤمنين المخاطبين بالآية المباركة وهذا المعنى العامّ هو ما تساعد عليه قواميس اللّغة العربيّة وقواعد التّفسير أم أنّ المقصود من كلمة (أولي الأمر) خصوص الأئمّة المعصومين (ع)؟.

ولا يخفى عليك أيّها الأخ العزيز أنّ ما هو من معتقدات الشّيعة الإماميّة القول بعصمة الأئمّة الإثني عشر عليهم السّلام وهذا شيء لا علاقة له بالبحث عن اعتبار العصمة وعدمها في أولي الأمر بالمعنى العامّ الظاهر من الآية المباركة فلا يلزم من القول بعدم اعتبار العصمة في أولي الأمر بالمعنى العامّ القول بعدم عصمة الأئمّة عليهم السلام.

وقد قلنا في تفسير الآية المباركة باختلاف الطّاعة الثّابتة لله وللرّسول عن الطّاعة الثّابتة لأولي الأمر باعتبار أنّ الآية المباركة جعلت قول الله وقول الرّسول من موجبات الطّاعة وجعلت أيضاً منهما مرجعيّة لحلّ الخلافات وفضّ النزاعات الحادثة بين المؤمنين ولم تثبت الآية المباركة هذه المرجعيّة لأولي الأمر عند وقوع الاختلاف والنّزاع بينهم وهذا يكشف عن اختلاف الأمرين فإنّ الأمور يعرف اختلافها باختلاف مواقعها والآثار المترتّبة عليها كما لا يخفى فلو كان المقصود من (أولي الأمر) خصوص الأئمّة المعصومين فلماذا لم تأمر الآية المباركة بالرّجوع إليهم عند الاختلاف أسوة بالرجوع إلى الله والرّسول مع أنّ قول المعصوم لا يختلف في مقام الحجيّة والاعتبار عن قول النّبيّ (ص)؟ وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على أنّ المقصود من كلمة (أولي الأمر) هو المعنى العامّ الظّاهر من الآية المباركة وأنّ الطّاعة الثّابتة لهم هي من سنخ الطّاعة النّظامية الّتي ينتظم بها الأمر ويحفظ بها النّظام وهي غير خاصّة بالأئمّة المعصومين (ع).

ولذلك قلنا بأنّ المحافظة على ظاهر الآية المباركة في شمولها لأولي الأمر بالمعنى العامّ هو ما ينسجم مع عدم الإرجاع في الآية إلى أولي الأمر عند الإختلاف والنّزاع خصوصاً وأنّ الآية المباركة ليست في مقام بيان العصمة كما هو ظاهر لدى العرف العامّ وإنّما هي مسوقة لإرشاد المؤمنين إلى ما يلزم عليهم قضاءاً لإيمانهم بالله ورسوله من الطّاعة والانقياد للأوامر والنّواهي الظّاهرة من الكتاب والسّنّة ومن الرّجوع إليهما عند وقوع الاختلاف.

وحيث إنّ الآية المباركة لم تكن من ناحية العصمة في مقام البيان فلا يبقى من مبرّر مقبول أو سبب معقول خصوصاً بعد ملاحظة ما ورد في أسباب النّزول لارتكاب ما يخالف ظهور الآية المباركة في عموم أولي الأمر وذلك بحمل أولي الأمر على خصوص الأئمّة المعصومين (ع) كما تجشّمه بعضهم مع أنّهم عليهم السّلام داخلون تحت العنوان العامّ بوصفهم من أظهر المصاديق والأفراد الّتي ينطبق عليها عنوان أولي الأمر. ثمّ لا يخفى عليك أنّ القول بعدم اشتراط العصمة في أولي الأمر بالمعنى العامّ لا يعني بوجهٍ من الوجوه القول باشتراط عدم العصمة فيهم كما هو واضح فإنّ عدم أخذ قيد محدّد في المعنى العامّ لا يتنافى مع وجود ذلك القيد في بعض أفراده كما هو مقرّر في علم أصول الفقه فافهم وتدبّر جعلنا الله وإيّاك من الّذين يقرأون القرآن فيتدبّرون آياته ومن الّذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: مشتاق اللواتي - سلطنة عمان:**

سماحة العلامة السّيّد علي الأمين الموقر السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فلقد تلقيت ببالغ السرور جوابكم الثّاني على تساؤلاتي إليكم، وإني إذ أشكر إهتمامكم الكريم، داعيا لكم بالتوفيق لكلّ خير وصلاح. سماحة السّيّد، لا شك إنني أتفق معكم على أهمية تجنب كلّ ما من شأنّه أن يؤدي إلى إثارة الفتنة والفرقة بين المسلمين، وإنني ممن يتعاطف مع دعوات التقارب والتفاهم والتعارف والتعايش السلمي بين المسلمين وغير المسلمين، ولكن ذلك لا يتعارض مع البحث الموضوعي والعلمي في قضايا التاريخ الإسلامي، وإلاّ لتوقفت الجامعات والمؤسسات البحثية والأكاديمية عن إجراء مزيد من البحوث والدراسات في قضايا التاريخ المختلفة. سماحة السّيّد لم توضحوا وجه التأمل في مسألة إستحقاق أمير المؤمنين عليه السّلام للإمامة والخلافة العامّة للنّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم بموجب النصوص والوقائع الدالة على ذلك. ترى ماذا كان النّبيّ (ص) يريد أن يبلغ القوم في حجة الوداع بالغدير في ذلك الحر الشديد حين أوقف الركب في مفترق الطرق ونصب فيه أمير المؤمنين خليفة وإماما ووليا على المسلمين من بعده. أم أنّه كان يريد أن يبين لهم أنه محبه وناصره وأنّه إمام في الفقه والتفسير والحلال والحرام دون الخلافة العامّة؟...)

- جواب سماحته:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

"الأخ العزيز مشتاق دام حفظه

وصلتني رسالتك الثّالثة الّتي تذكر فيها جملة من مواقف علمائنا الأعلام السّيّد شرف الدّين في مراجعاته والسّيّد الشّهيد الصّدر في بحث الولاية وأرى لديك إصراراً على إخراجنا عن موضوع البحث الأساسيّ الّذي كان يدور حول تكفير الصّحابة وهو ما نسب إلى الشّيخ المفيد رحمه الله والى السّيّد السيستاني دام ظلّه وغيرهما من علماء الطّائفة ولم يكن الحديث عن الخلافة إلاّ أمرا عارضاً وقد أغفلت في رسائلك هذه النّقطة الجوهريّة في موضوع البحث ورحت تبدي الاهتمام في أمور لم يشغل الأئمّة عليهم السّلام أنفسهم بها.

وعلى كلّ حال، فإن الخلافة السّياسيّة الّتي قال عنها أمير المؤمنين عليه السّلام في غير موضع: **(إن ولايتكم إنما هي متاع أيام قلائل يزول منها ما كان كما يزول السراب أو كما ينقشع السّحاب...)** و**(لولا حضور الحاضر... لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أوّلها... ولألفيتم دنياكم هذه أزهد عندي من عفطة عنز...)** و**(أنّه لم يكن الّذي كان منّا منافسة في سلطان...)** وأنّ **(هذه النّعل أفضل عندي من إمرتكم إلاّ أن أقيم حقّاً وأدفع باطلاً...)** وغير ذلك من الكلمات الّتي تكشف عن عدم تمسّكه بالخلافة بالمعنى السّياسيّ وعن عدم السّعي إليها.

فهل كان الإمام عليه السّلام زاهداً في المنصب الإلهيّ للإمامة الّتي شرّفه الله بها أم كان زاهدا في منصب دنيويّ؟! وهل هذه الرّئاسة الدّنيويّة تحتاج إلى كلّ هذه الحفاوة وإلى كلّ هذا الإعداد والإستعداد؟! أم أنّ الّذي يحتاج إلى هذه العناية الإلهيّة والإهتمام النّبويّ هو تلك الإمامة الوارثة لدور الأنبياء في حياة الأمم

والشعوب والّتي تأتي نتيجة الإصطفاء الإلهي والتّسديد لأصحابها كما قال الله تعالى ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصۡطَفَىٰٓ ءَادَمَ وَنُوحٗا وَءَالَ إِبۡرَٰهِيمَ وَءَالَ عِمۡرَٰنَ عَلَى ٱلۡعَٰلَمِينَ ۞ ذُرِّيَّةَۢ بَعۡضُهَا مِنۢ بَعۡضٖۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ آل عمران: 33 - 34. وكما قال الإمام عليه السّلام: **(أيها النّاس إنّي قد بثثت لكم المواعظ الّتي وعظ الأنبياء بها أممهم وأدّيت إليكم ما أدّت الأوصياء إلى من بعدهم...)** ويؤيّده ما ورد أنّه عليه السّلام وارث للأنبياء وغير ذلك ممّا يدلُّ على أنّ موقع الإمامة ينشأ من الاصطفاء الإلهيّ وهو أمر لا يمكن أن يزهد فيه وأن يرفضه من اصطفاه الله تعالى للقيام به وهو شيء آخر يختلف عن القيادة السّياسيّة كما هو الحال في دور النبوّة الّتي لا تعني الخلافة السّياسيّة وإنّما ترتكز على الدّعوة إلى الله تعالى كما قال عليه السّلام:

(واصطفى سبحانه من ولده - آدم - أنبياء أخذ على الوحي ميثاقهم وعلى تبليغ الرّسالة أمانتهم لمّا بدّل أكثر خلقه عهد الله إليهم فجهلوا حقّه واتّخذوا الأنداد معه... فبعث فيهم رسله وواتر إليهم أنبياءه ليستأدوهم ميثاق فطرته ويذكّروهم بمنسيّ نعمته ويحتجّوا عليهم بالتّبليغ ويثيروا لهم دفائن العقول ويروهم آيات المقدرة..) فلماذا تقلّل أيّها الأخ العزيز من شأن الإمامة في الدّين مع أنّها عهد من الله تعالى وهي الوارثة للنّبوّة! وهل لا يكتمل شأنها ولا ترتفع درجتها إلاّ بالسّلطة السّياسيّة وهي من العرض الزّائل والسّند المائل ومتاع الأيّام القلائل؟!

وقد كان من عظم شأن الإمامة أن جعل الله إبراهيم عليه السّلام إماماً وقد طلبها لبعض ذريّته فقال له الله تعالى: ﴿ ...لَا يَنَالُ عَهۡدِي ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ البقرة: 124 مع أنّ الإمامة بمعنى القيادة السّياسيّة ينالها الظّالم وغيره كما قال الإمام عليه السّلام: (وأنّه لا بدّ للناس من أمير برّ أو فاجر...) وهذا يكشف لنا عن

أنّ الإمامة بمعنى الإمرة غير الإمامة الّتي تكون نتاجاً للإلتزام بعهد الله واصطفائه وهي بهذا المعنى تعطي الأولويّة والأفضليّة بلا شك لصاحبها في القيادة السّياسيّة كما تشير إلى ذلك معظم النّصوص الّتي أشرت في رسالتك إليها ولكنها ليست القضيّة المركزيّة في تكوين الإمامة ودورها فإذا اختارته الأمّة قائداً سياسيّاً بعد الاصطفاء فتكون قد مارست حقّها في البيعة وأصابت رشدها وإن تركته إلى غيره فقد أخطأت حظّها ولم تخرج بذلك عن دينها وهو القائل: **(.. وإن تركتموني فأنا كأحدكم ولعلّي أسمعكم وأطوعكم لمن ولّيتموه أمركم، وأنا لكم وزيراً خير لكم منّي أميراً)** فإذا كان عدم اختيار الإمام عليّ خليفة يؤدّي إلى الكفر والإرتداد فهل كان بدعوته لهم إلى تركه وعدم اختياره لمنصب الخلافة هل كان يدعوهم ويشجّعهم على الكفر والإرتداد؟!.

وعلى كلّ حالٍ فإنّ جعل الخلافة منصباً سياسيّاً اختيارياً لا يحطّ أبداً من قدر الإمامة الوارثة للنّبوّة ومن كونها من عهد الله الّذي بلّغه النّبيّ (ص) في غدير خمّ. ولا تتوقّف الحياة في شتّى حقولها السّياسيّة والإجتماعيّة والعلميّة والعمليّة على اختيار الأعلم والأفضل لإدارة شؤون البلاد وسلامة أمور العباد وهي الأمور المقصودة من القيادة السّياسيّة كما أشار إليه الإمام عليه السّلام بقوله: **(لأسلّمنّ ما سلمت أمور المسلمين)** وكما نشاهده في مسيرة الإنسان السّياسيّة والإجتماعية ماثلاً للعيان حتى في الأنظمة الدّينيّة ومؤسّساتها الّتي تقيم الدّنيا ولا تقعدها على أولويّة ماضية ولا تقيم وزناً لأولويّة حاضرة في سلطاتها وممارساتها واختيار قياداتها فإذا كانت مراعاة الأولويّة لازمة كما يقولون فلماذا هم عنها في حياتهم السّياسيّة والدينيّة معرضون؟! ولغير الأعلم يختارون؟!

ثمّ إنّك إذا أمعنت النّظر في بعض النّصوص الّتي اعترض فيها الإمام عليه السّلام على الشّورى يظهر لك أنّ الإمام (ع) لم يعترض على أصل مبدأ الشّورى

وإنّما اعترض على عدم استكمالها بانضمام الأفراد الغائبين من ذوي المكانة عنها ممّن يُعتدّ بآرائهم ووجهات نظرهم.

وأمّا بالنّسبة للسّؤال عن الوسيلة والاستعانة فقد ذكرت لك في جواب سابق أنّ الوسيلة الواردة في القرآن الكريم هي بمعنى ابتغاء القربة والطّاعة والدّعاء كما يشير إلى ذلك قوله تعالى: ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ ... ﴾ الإسراء: 57.

وأمّا ما ذكرته من الذّهاب إلى الطبيب وغيره وأنّه قد يفهم أنّه من الاستعانة الممنوعة فإنّ ذلك لا يتنافى مع الاستعانة بالله تعالى لأنّ الله تعالى هو مسبّب الأسباب وهو الّذي ربط النّتائج بأسبابها فالأخذ بالأسباب الّتي تتولّد منها النّتائج بإذن الله تعالى وقدرته ومشيئته هي معدودة من الاستعانة بالله تعالى كما قال سبحانه: ﴿ ...ٱسۡتَعِينُواْ بِٱلصَّبۡرِ وَٱلصَّلَوٰةِۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ البقرة: 153 وكما أمر الله تعالى بالتّعاون على البرّ والتّقوى وكما ورد في جملة من الأحاديث أنّ **(من شكى حاجته إلى مؤمن فكأنما شكى حاجته إلى الله تعالى)** وما ورد فيها من أنّ **(الدّواء من القدر)** وغير ذلك من الرّوايات والأحاديث الّتي تدلّ على أنّ الأخذ بالأسباب والتّعاون بين المؤمنين في شؤون دينهم ودنياهم لا يتنافى مع الإستعانة الّتي يجب أن تكون بالله سبحانه وتعالى.

وفّقنا الله وإيّاك للإصلاح وجعلنا وإيّاك من الّذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: العراق – م. ياسر:**

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته... في اول موضوع لسماحة السّيّد قرانا أنّه يدعو وحسب مافهمنا من الموضوع أنّه يدعو إلى اللا مذاهب! طيب هنا سؤال ونرجوا الاجابة السريعة عليه كيف تتوحد هذه المذاهب وعلى يد من وهل له بادعاءه ان يكون حياديا بان لا يدعو إلى مذهب معين فإنّا نراه يلبس العمة الاثنا عشرية ويطلق عليه نعت المجتهد وهو نعت يقول به الاثنا عشرية.. مع أنّه يخالف الاثنا عشرية في معظم عقائدهم.. نرجو الاجابة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ العزيز السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد فإنّ ما يجمع المسلمين ويوحّدهم هو الإسلام الّذي ارتضاه الله لهم ديناً بقوله تعالى: ﴿...**ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا** ...﴾ المائدة: 3 وقال تعالى: ﴿ **وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ** ﴾ آل عمران: 85. والمذاهب المذكورة اليوم والسّابقة هي متأخّرة عن الإسلام وهي تعدّ من المدارس والمناهج الإجتهاديّة في فهم الإسلام الواحد وليست أديانا متعدّدة والإسلام وحده هو الهويّة الدّينيّة للإنسان

المسلم ويكفي في مقام السّؤال عن دين المسلم أن يقول أنا مسلم ولا حاجة إلى تلك الأوصاف المذهبيّة كما كان حال المسلمين الأوائل في عهد رسول الله وبعده فقد كانوا مسلمين وفقط. والإمام عليّ (ع) هو القائل (والله لأسلّمنّ ما سلمت أمور المسلمين..) ولو رجعت إلى تلك العهود السّابقة لم تجد غير كلمة المسلم تعبيراً صادقاً عن الهويّة الدّينيّة بدون زيادة وهذا هو الإسلام الّذي يجمع السّابقين واللّاحقين إلى يوم الدّين.

وأمّا العمّة السّوداء أو البيضاء فهي ليست من الصّفات المذهبيّة وإنّما هي زيٌّ من الأزياء الدّينيّة الّتي تعارف عليها السّلف وهي قد تختلف من عصر إلى عصر ومن قوم إلى قوم. ونحن نعتمد منهج أئمّة أهل البيت عليهم السّلام في فهم الإسلام ودعوتهم إلى جمع كلمة المسلمين وتوحيد صفوفهم وأمّا قولك بأنّي مخالف لعقائد الإماميّة الإثني عشريّة فهو غير صحيح لأنّ عقائد الإماميّة الإثني العشريّة الصّحيحة والمأخوذة من سيرتهم وأقوالهم ليس فيها تكفير لغيرهم من المسلمين وليس فيها سبٌّ وشتم للصّحابة والتّابعين.

جعلنا الله وإيّاك من الّذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: أحمد النجفي- النجف الأشرف - العراق:**

السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته طرحت في الفترة الاخيرة اراءكم حول حديث الغدير بأن الرّسول ص رشح ولم يعين الإمام عليّ ع بخلافته وانتم اعلم ان الترشيح يعني تعددية الشخوص المنوطة بهم الخلافة. ثانيا رأيكم بخروج الإمام الحسين على يزيد عليه لعائن الله وامتداد الثورة الحسينية وتراكماتها للوقت الحاضر اشكر لسماحتكم تقبل اسئلتي.

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ العزيز السّيّد أحمد النجفي المحترم عليكم السلام ورحمة الله وبركاته وبعد، لقد كان موضوع الحديث الأساسي في قناة المستقلّة حول ما نسب إلى الشّيخ المفيد رضوان الله عليه من تكفير الصّحابة وموافقة السّيّد السيستاني دام ظلّه له فيما ذهب إليه وهو رأي جملة من علماء المذهب وهذا ما رفضناه وقلنا بأنّه لا يجب تقليدهم في هذا الرّأي باعتباره من الموضوعات وليس من الأحكام الشّرعية الّتي ينحصر التّقليد فيها كما هو ثابت في علم الفقه عند الفقهاء ومراجع الدّين الّذين يقولون أنّه لا تقليد في موضوعات الأحكام وتطبيقاتها الخارجية. وأمّا الحديث عن الخلافة فقد تمّ بشكل عرضي وقلت بأنّ الإمامة الثّابتة لأمير المؤمنين عليه السّلام بالنّصوص العديدة ومنها حديث

الغدير لا يحطّ من قدرها ومكانتها عدم استلام الإمام للقيادة السّياسيّة لأنّ الإمامة الّتي هي عهد الله تبقى ثابتة في كلّ الأحوال وهي تجعل منه الأولى والأفضل لقيادة الأمّة سياسيّاً، فإن اختارته الأمّة لقيادتها فقد اختارت رشدها وإن تركته فقد أخطأت حظّها ولم تخرج بذلك عن دينها وهذه هي الإمامة السّياسيّة الّتي زهد فيها الإمام وطوى عنها كشحاً وأسدل دونها ثوباً وأمّا الإمامة الوارثة للنبوّة والّتي هي عهد الله واصطفاؤه والّتي شرّف الله بها أهلها فلم يزهد بها الإمام وغيره من أئمّة أهل البيت عليهم السّلام كما حصل للإمام الرّضا (ع) الّذي رفض تولّي القيادة السّياسيّة للأمّة ولكنّه بقي إماماً من أئمّة العترة الطّاهرة.

وأمّا سؤالكم عن خروج الإمام الحسين عليه السّلام فقد أجاب عنه الإمام الحسين (ع) نفسه عندما قال: (**إني لم أخرج أشراً ولا بطراً ولا ظالماً ولا مفسداً إنّما خرجت لطلب الإصلاح في أمّة جدّي أريد أن آمر بالمعروف وأنهى** عن المنكر..) وهذا الخروج يجب أن نعود في فهم أبعاده إلى الأئمّة بعد الإمام الحسين عليهم جميعاً سلام الله فَهُمُ المؤتمنون على حركة الإمام الحسين وثورته وقد تعاطى الأئمّة مع قضيّة الإمام الحسين (ع) على أنها قضيّة خاصّة واستثنائية في أسبابها ودوافعها وطرق الإعداد لها وليست قضيّة عامّة ولذلك لم تتكرّر حركة الإمام الحسين (ع) في حياة الأئمّة الآخرين مع أنّ هناك حالات من الظّلم كانت أكثر شدّة من الظلم الّذي وقع على المسلمين في مرحلة الإمام الحسين (ع) كما حدث ذلك في المدينة المنوّرة في عهد الإمام زين العابدين (ع) ولم يقم بثورة على ذلك الواقع المرير وهكذا فعل الأئمّة الآخرون (ع) في عصورهم فقد عاشوا مع شيعتهم في ظلّ الدّولة الإسلاميّة الموجودة في تلك المرحلة ولم يكن موقفهم إيجابيّاً من الإنتفاضات المسلّحة الّتي وقعت ضدّ الأنظمة القائمة وقد قال الإمام الصّادق (ع) لأولئك: (لا يخرج الخارج منّا أهل البيت إلاّ واصطلمته البليّة

واخترمته المنيّة وكان خروجه زيادة في مكروهنا ومكروه شيعتنا). وإذا أردت المزيد فارجع إلى كتابنا [**الأحزاب الدّينيّة الشّيعيّة بين شهوة السلطة ورساليّة الأئمّة (ع)**]. والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- سؤال: سامي الطائي - السويد:

السّلام عليكم سماحة السّيّد عليّ الأمين أرجو من سماحتكم الاستماع إلى حوار وكلام إمام الحرم المكي عادل الكلبي في تكفير جميع علماء الشّيعة فما رأي سماحتكم بكلامه؟.

- جواب سماحته:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

نحن نرفض مبدأ التّكفير لكلّ من يقول أنا مسلم كما جاء في أسباب نزول قول الله تعالى ﴿... وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ أَلْقَىٰ إِلَيْكُمُ السَّلَامَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ...﴾ النساء: 94.

وقال الله تعالى ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾ البقرة: 285. والله سبحانه وحده هو الّذي يعذّب وهو الّذي يغفر: ﴿لِّلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِن تُبْدُوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ البقرة: 284 وقال تعالى: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ البقرة: 79.

والرّوايات كثيرة عن النّبيّ (ص) القائلة بأنّ من قال لا إله إلاّ الله محمّد رسول الله فقد حُرّمت عليه النّار وأنّه من المسلمين الّذين تجري عليهم أحكام الإسلام في الدنيا. والله وحده هو المطّلع على العقائد وهو الّذي يفصل فيها يوم القيامة وهو الّذي يحكم بدخول الجنان والخلود في النيران. والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: وسام عليّ - العراق:**

بسم الله الرحمان الرحيم وصل الله على محمّد واله اجمعين وصحبه المنتجبين الّذين اتبعوه باحسان إلى يوم الدين.(...).. السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته السّؤال...(...) انت على شيعة من (...)؟ (...) السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- **جواب سماحته:**

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

"أنا من شيعة الإمام عليّ (ع) الّذي كان حريصاً على وحدة الأمّة الإسلاميّة والقائل (لأسلّمن ما سلمت أمور المسلمين..) والقائل (ضعوا تيجان المفاخرة وعرّجوا عن طرق المنافرة وشقّوا أمواج الفتن بسفن النّجاة..) والقائل (انظروا أهل بيت نبيّكم فالزموا سمتهم واتّبعوا أثرهم فأنّهم لن يخرجوكم من هدى ولن يعيدوكم في ردى. فإن نهضوا فانهضوا، وإن لبدوا فالبدوا ولا تتقدّموا عليهم فتضلّوا ولا تتأخّروا عنهم فتهلكوا). علينا أن نعود إليهم (ع) فيما كانوا يقولون ويعملون وقد كانت سيرتهم مليئة بالعمل الّذي يحفظ وحدة الأمّة من الانقسامات والاختلافات.

والسّلام عليكم ورحمة الله"

- **سؤال: مشتاق اللواتي - عمان:**

سماحة العلامة السّيّد عليّ الأمين المحترم السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد، فيسرني أن أبعث إليكم هذه الرّسالة العاجلة، متمنيا لكم دوام الصحة والعافية. سماحة السّيّد، لقد تابعنا بعض لقاءاتكم مع بعض الفضائيات العربية، كما اني من متابعي كلماتكم وآراءكم المنشورة في الموقع وبعض رسائلكم الشهرية، والّتي تتمتع بالوضوح وتدعو إلى حرية الإجتهاد واحترام الإجتهاد الآخر، بالإضافة إلى الدعوة إلى التقاربّ واحترام المذاهب والأديان والمواطنة الصالحة، كما دعوتم إلى ضرورة إيجاد المنهاج المدرسي الموحد يحوي القيم الدّينيّة الجامعة، مضافا إلى مناقشاتكم حول سيرة الأئمّة عليهم السّلام وحول الشّورى وولاية الفقيه والديمقراطية العددية وما إلى ذلك. والواقع إن بعض تلكم الأفكار ليست بغريبة على أمثالكم ممن تشربّ من الحوزة النجفية وانحدر من عائلة الأمين العاملية، الّتي يشهد لعلمها الكبير المصلح الراحل السّيّد محسن الأمين، إنجازاته الوطنية والفكرية. وما أعيان الشّيعة وكشف الإرتياب في الرد على أتباع محمّد بن عبد الوهاب والرد على صاحب الوشيعة موسى جار الله والمجالس السنيَّة ورسالة التّقريب وغيرها من الأعمال الجليلة، إلاّ غيضا من فيض هذه المدرسة. وإن أنس فلا أنس دائرة المعارف الإسلاميّة الشّيعيّة والغزو المغولي وغيرها من الدراسات والأعمال للأستاذ حسن الأمين سليل العلامة الكبير السّيّد محسن الأمين. سماحة السّيّد، وبعيدا عن

الأجواء السّياسيّة اللبنانية والعربية المضطربة، مع شديد الأسف، والّتي من الصعوبة البالغة على المواطن العربي العادي أن يفهم تعقيداتها ويفك طلاسمها، ولهذا فسوف أركز في مداخلتي على بعض الأمور المرتبطة بالفكر الدّينيّ. سماحة السّيّد، إن بعض الآراء الّتي طرحتموها في لقائكم الأخير عبر قناة المستقلة، كانت مورد إهتمام جمع من المتابعين المثقفين، من قبيل ما ذكرتم من حرية الإجتهاد وعدم تقيد المجتهد على آراء السالفين، والتفريق بين الموضوعات والأحكام، والتأكيد على ما تسالم عليه فقهاء الإمامية، بالأخص المتأخرين على لزوم التقليد من قبل العامي في دائرة الأحكام دون الموضوعات، بالإضافة إلى ما دعوتم إليه من أهمية التقاربّ والإهتمام بوحدة الأمة، وغيرها من الآراء الرائعة. سماحة السّيّد، إن بعض الأفكار الّتي طرحتموها لم تتضح لنا مقاصدكم منها، من قبيل موقفكم من النص الجلي على تنصيب أمير المؤمنين عليّ عليه السّلام إماما وخليفة بعد وفاة النّبيّ المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم. فهل سماحتكم ترون بأن النص النبوي على الإمام عليّ كان خاصا في المجال الدّينيّ والإمامة الدّينيّة ولم يشمل االسلطة الدنيوية والخلافة العامّة؟ وكما تعلمون ان رسالة الإمام عليّ إلى معاوية كانت على نحو المحاججة وإلزام الآخر بما يلتزم به، من بيعة الشيخين، لأنها أصبحت قاعدة في نظر المجتمع بعد مرور الزمن بعد إبعاد الإمام عليّ عن الخلافة. من جهة أخرى لم يتضح رأيكم في التوسل بالنبي (ص) وأهل بيته (ع) فهل ترون سماحتكم بأن التوسل غير جائز؟ صحيح ان الدعاء والإستعانة في الأصل هي لله تعالى، ولكن الله رغب إلى العباد إتخاذ الوسيلة، وما الكعبة والمسجد وما شابه إلاّ وسائل للتقربّ إليه تعالى. وقد قال تعالى \" وابتغوا إليه الوسيلة \" وقال أولاد يعقوب \" يا أبانا استغفر لنا \" ولم يزجرهم النّبيّ يعقوب عليه السّلام. كما قال سبحانه \" ولو أنّهم إذ ظلموا أنفسهم جاؤوك

فاستغفروا الله واستغفر لهم الرّسول لوجدوا الله توابا رحيما \" وفي مسند أحمد ومستدرك الحاكم ان النّبيّ (ص) علم أعرابيا كيف يستشفع به إلى الله تعالى، وجاء فيه أيضا خطاب إلى النّبيّ باسمه بطلب الشفاعة. وفي الطبراني أن النّبيّ (ص) توسل بالأنبياء من قبله وبذاته الشريفة عند دفن فاطمة بنت أسد. وفي الكافي ان الإمام الهادي طلب من الجعفريّ أن يدعو له عند مرقد الإمام الحسين (ع) مع أنّه إمام معصوم. ولو كانت مطلق الإستعانة بغير الله تعالى ممنوعة، لكانت الإستعانة بالدواء والأطباء واتخاذ الأسباب الطبيعية محرمة! ولكن الله تعالى هو الّذي أودع فيها تلك الخصائص ودعا إلى الإستعانة بها في الظاهر مع أنّه هو الشافي الحقيقي، وكذلك الحال في الرزق وغيره. وهكذا بالنسبة للأنبياء والأولياء فإن الله تعالى هو الّذي أكرمهم وقربهم وجعلهم الوسيلة إليه. أما قول بعضهم يامحمّد ويا عليّ وياحسين، فأنّه في الأصل والعمق توسل بهم إلى الله تعالى بما أعطاهم وكرمهم وباركهم به، وليس عبادة لهم، وشتان بينه وبين من قال \" نعبدهم ليقربونا إلي الله زلفى \" بل هم عباد مكرمون لا يسبقونه في القول وهم بامره يعملون، وقد ذكر صاحب الغدير آراء جمع من علماء المسلمين السنة والشّيعة في ذلك، ممن خالف ابن تيمية وأتباعه كالسبكي وابن حجر والسمهودي وغيرهم. سماحة السّيّد، اننا من خلال متابعتنا لقناة المستقلة، نلاحظ ان هذه القناة تركز في طرح قضايا خلافية عقائية وتاريخية بين المسلمين، ومع الأسف ان بعض المتكلمين فيها يطرحون آراء علماء وفقهاء ومتكلمي الشّيعة الإمامية على أنهم يتبنون تكفير جميع المذاهب من غير الشّيعة الإمامية، وأنّهم يكفرون الصّحابة والخلفاء، وما شابه ذلك، ويصرون على طرح بعض الآراء المجتزأة لبعض الأعلام كالشّيخ المفيد أعلى الله مقامه، وينسبون إلى سماحة السّيّد السيستاني تكفير الصّحابة وما إلى ذلك، فما رأي سماحتكم في ذلك؟...)

- **جواب سماحته:**

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

الأخ العزيز الأستاذ مشتاق اللواتي دام حفظه

وبعد فقد وصلتني رسالتكم المتضمّنة لمجموعة من الأسئلة وفيما يلي الإجابة عليها بالجملة بحسب ما يسمح به الوقت.

أمّا بالنّسبة إلى سؤالكم عن النّصّ الجليّ على إمامة أمير المؤمنين عليه السّلام فقد ذكرت بأن الإمامة ليست موضع شكّ عندنا وهي ثابتة على نحو القطع واليقين ولا يؤثّر في ثبوتها والإيمان بها عدم تمكّن الإمام من القيادة السّياسيّة للأمّة لأن الإمامة لا تزيد على النبوّة الّتي كان الهدف الأساس منها هو مشروع الهداية والإرشاد إلى سواء السّبيل كما تشير إلى ذلك آيات عديدة من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ الجمعة: 2 وإذا نظرت إلى تعداد الأنبياء عبر التّاريخ أدركت أنّ الهدف لم يكن الوصول إلى السّلطة السّياسيّة لأنّ الّذين وصلوا كانوا عدداً قليلاً في مقابل تلك الألوف المؤلّفة من الأنبياء والرّسل. نعم لقد قلنا بأنّ النبوّة تعطي الأهليّة للقيادة السّياسيّة النّموذجيّة وهي تصبح فعليّة من خلال وعي النّاس وإراداتهم واختياراتهم على قاعدة قوله تعالى: ﴿... أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ هود: 28. والإمامة الوارثة لدور النّبوّة في حفظ الشّريعة وهداية النّاس ولكنّها بدون وحي إلهيّ هي لا تزيد عن دور النّبوّة في حياة البشر، ولا تستلزم الإمامةُ القيادة السّياسيّة كما جاء في قوله تعالى عن إبراهيم عليه السّلام (إنّي جاعلك للنّاس إماماً..) ولكنّه لم يستلم القيادة السّياسيّة في مجتمعه فإنّ تنصيب النّبيّ (ص) لعليّ (ع) إماماً لا يكون أكثر دلالة من جعل الله لإبراهيم إماماً وما يُشعِر بذلك ما ورد عن النّبيّ (ص):

(الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا..) وهكذا الحال بالنّسبة إلى سائر الأئمّة عليهم السّلام الّذين لم يصلوا إلى السّلطة السّياسيّة ولم يطالبوا بها فإنّ ذلك لم يخرجهم عن موقع الإمامة ودورها في نشر تعاليم الرّسالة والمحافظة عليها وقد ذكرت هذا المعنى بشكل موسّع في كتابنا **"ولاية الدّولة ودولة الفقيه"** مع اعتقادنا بأنّ الانبياء والأوصياء هم الأكثرون فضلاً وأهليّة لإدارة شؤون البلاد والعباد ولكن ذلك لا يتحقّق بإلزام النّاس بعيداً عن الإختيار. والخلاصة نحن بين أن نقول بأنّ الله أراد من بعثة الأنبياء والرّسل أن يكونوا مشروع هداية للبشريّة ودعوة للإيمان والبشارة والإنذار غيّرت المسارات الفكريّة والسّلوكيّة للبشريّة وساهمت في تنوير الإنسان وتعليمه وهذا ما تحقّق فعلاً، وبين أن نقول بأنّ الله أراد إقامة نظام سياسيّ دينيّ يحكمه الأنبياء والرّسل والأوصياء وهذا ما لم يتحقّق إلاّ نادراً في حياة البشريّة قياساً بعمرها الطّويل!.

- وأمّا بالنّسبة إلى طلب إخوة يوسف من أبيهم أن يستغفر الله لهم فهو لا يتنافى مع انحصار الدّعاء بالله تعالى فهم يطلبون منه أن يدعو الله لهم بالمغفرة والدّعاء هو الوسيلة إلى ذلك وفي القرآن ما يشير إلى ذلك المعنى: **﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ يَبۡتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ ٱلۡوَسِيلَةَ أَيُّهُمۡ أَقۡرَبُ وَيَرۡجُونَ رَحۡمَتَهُۥ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُۥٓۚ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحۡذُورٗا ﴾** الإسراء: 57. وقد ورد في الحديث ما معناه: **(أدعني بلسان غيرك)** أو **(بلسانٍ لم تعصني فيه)**. ومن معاني الوسيلة القربة والطّاعة والدّرجة كما في الدّعاء **(وآت محمّداً الوسيلة)** وقد فسّرت بأنها مقامه ودرجته في الجنّة. وفي وصيّة الإمام عليه السّلام لولده الحسن (ع) ما يدلّ على انحصار اللّجوء إلى الله تعالى:

(.. وألجئ نفسك في أمورك كلّها إلى إلهك فإنّك تلجئها إلى كهف حريز ومانع عزيز وأخلِصْ في المسألة لربّك فإنّ بيده العطاء والحرمان) وكلمة (أمورك

كلّها) تدلّ على العموم كما هو مذكور في علم أصول الفقه. ونحن لا نرى مانعاً من التوسّل إلى الله بالأنبياء والأوصياء والصّالحين لأنّه في حقيقة الحال هو طلب من الخالق وليس طلباً من المخلوق. والكعبة والمسجد الحرام وغيرهما من المساجد وأماكن العبادة لا ندعوها وإنّما ندعو الله فيها. وهكذا الحال بالنّسبة إلى مقامات الأنبياء والأوصياء والصّالحين فإنّها بحكم المساجد وأماكن العبادة الّتي لا ندعوها ولا ندعو أصحابها ولكنّنا ندعو الله تعالى فيها. وعلى كلّ حال فنحن لسنا بحاجة إلى الدّفاع عن بعض التّقاليد الموروثة بتأويلات بعيدة مع أنّ تلك التّقاليد لا يقوم عليها المذهب ولا يدعو إليها.

وأما بالنّسبة إلى قناة المستقلّة وغيرها من القنوات الّتي تبحث في المسائل الخلافيّة فقد أعلنت عن رأيي منذ سنوات وقلت بأنّني لست مع إثارة هذه المسائل في الفضائيّات ونقل الإختلافات ولكنّني مع ذكر المسائل الّتي يلتقي فيها المسلمون وهي كثيرة ولكن في ظلّ الواقع الموجود لا أرى مانعاً من الإستفادة من تلك القنوات لتوضيح مختلف الآراء بما يعزّز الوحدة الإسلاميّة من خلال إظهار آراء جديدة ونقد آراء قديمة ساهمت في الماضي في التّباعد بين أتباع المذاهب الإسلاميّة وإذا كفّر بعض العلماء من أهل السنّة الشّيعة في الماضي أو الحاضر فلا يجوز أن يجرّنا ذلك إلى تكفير مضادّ على قاعدة قوله تعالى: ﴿... وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ...﴾ المائدة: 8 وقد تعلّمنا في مدرسة أئمّة أهل البيت (ع) أنّ المسلم يبقى خائفاً من إيمان نفسه ومن تزكية عمله فكيف يتجرّأ على تكفير غيره من المسلمين الّذين يشهدون الشّهادتين اللّتين قال عنهما أمير المؤمنين عليّ (ع) **(تصعّدان القول وترفعان العمل لا يخفّ ميزان توضعان فيه ولا يثقل ميزان ترفعان منه)**؟!.

جعلنا الله وإيّاك من الّذين يستمعون القول فيتّبعون أحسنه والسّلام عليك أيّها الأخ المشتاق ورحمة الله وبركاته.

- سؤال:مازن الخزعلي - العراق:

استفتاء واستفسار. السّلام عليكم ورحمة الله. ورد عن سماحتكم انك قد تكلمت عن طريق قناة المستقله وبينت رأيك عن افتاءات المراجع السّيّد الخوئي قدس سره والسّيّد السيستاني ادام الله بقاءكم جميعا وقد حصل نوع من سوء الفهم لدى مقلدي المراجع المذكورين في العراق مما جعلني أتشرف بالاستفسار عن رايك عنهم مع العلم أني من مقلدي السّيّد الشهيد الصدر الثّاني رضوان الله عليه؟ سماحة السّيّد أرجو تبيان رأيك حول ماقلته عن بعض فتاوى السّيّد الخوئي والسّيّد السستاني. وشكرا

- جواب سماحته:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

وبعد فقد ذكرت في قناة المستقلّة أنّ ما نقل عن الشّيخ المفيد رضوان الله عليه والسّيّد السيستاني دام ظلّه حول تكفير الصّحابة هو رأي منهما في الموضوعات الخارجيّة للأحكام الشّرعيّة ولا تقليد في الموضوعات كما هو معروف عند الفقهاء لأنّ التّقليد عندهم ينحصر في الأحكام الشّرعيّة وليس في موضوعاتها فالفقيه يعطي حكماً شرعيّاً كليّاً وتطبيق الحكم على موضوعه هو بيد المكلَّف. مثال ذلك أنّ المرجع الدّينيّ يفتي بطهارة الماء وبحرمة شرب الخمر وبحليّة شرب الخلّ وهكذا.. والمكلّف هو الّذي يطبّق عناوين الماء والخمر والخلّ

على الموضوعات الخارجيّة ولا يقلّد المرجع الدّينيّ في ذلك. فإذا قال المرجع الدّينيّ هذا ماء وذاك خلّ مثلاً، فلا تقليد له في ذلك فقد يثبت عكسه عند المكلّف وهكذا الأمر في قوله هذا عادل وذاك كافر فلا يؤخذ بقوله في ذلك لأنّ تطبيق الأحكام الشّرعيّة على موضوعاتها ليس واقعاً تحت يده وليس تابعاً لرأيه ونظره. وقلنا أيضاً بأنّ الإيمان بالمعنى القرآني هو شامل لكلّ من آمن بالله وكتبه ورسله وملائكته واليوم الآخر فهو شامل لكلّ المسلمين على اختلاف مذاهبهم ولا ينحصر الإيمان بالمذهب الجعفري. هذا ما تساعد عليه الأدلّة الشرعيّة والقواعد الفقهيّة المستنبطة من علوم أهل البيت عليهم السّلام وهو من تعاليمهم الّتي فهمناها من مدرسة السّيّد الشّهيد محمّد باقر الصّدر أعلى الله مقامه. والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

- **سؤال: مشتاق اللواتي - عمان:**

سماحة العلامة السّيّد عليّ الأمين المحترم السّلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد فلقد تلقّيت جوابكم ولا يسعني إلاّ أن أشكركم على الرد والإهتمام. سماحة السّيّد، ما درسناه وتعلمناه على أعلام الفكر الإسلامي الإمامي واقتنعنا به بعد البحث والدرس، أن النص الوارد على الإمام عليّ عليه السّلام في القرآن والسنة ليس خاصا بالإمامة الدّينيّة وحدها، بل يشمل الإمامة الدّينيّة وتولي منصب الخلافة السّياسيّة للنّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم. غاية ما في الأمر لما لم يتح لأمير المؤمنين عليّ (ع) تولي المنصب السّياسيّ، لأسباب وظروف تاريخية معروفة، وكذا للأئمّة من بعده، فأنّهم إكتفوا بمزاولة دور الإمامة الدّينيّة وتبليغ الأحكام ورد الشبهات وتصحيح الإنحرافات الفكرية والفقهيّة وغيرها. ولكن هذا الواقع التاريخي لا يغير من كون منصب الخلافة السّياسيّة في الأصل من مناصبهم، بحسب نصوص الولاية والإمامة والخلافة الثابتة، وان الأمة هي الّتي تخلت عنهم لظروف وأسباب تاريخية وسياسية. ولا يمكن القول بأن الإمام عليّ (ع) تخلى عن منصب الخلافة إبتداءا بعد وفاة النّبيّ (ص) لأن الثابت تاريخيا بأنّه تمسك بأحقيته وطالب المسلمين ببيعته، فقال لهم "أنتم أحق بالبيعة لي" وحاججهم بقوله "احتجوا بالشجرة وأضاعوا الثمرة" ورفض مبايعتهم لعدة أشهر كما هو ثابت في صحيحي البخاري ومسلم وتاريخ الطبري والإمامة والسياسة لابن قتيبة وأنساب الأشراف للبلاذري وغيرها من المصادر العامّة والخاصة،

باستثناء رواية شاذة عن سيف بن عمرو المعروف بكذبه والمخالفة للواقع والتاريخ. كما أنّه أكد في أكثر من خطبة وقول سواء في نهج البلاغة أو غيره، على حقه الثابت، ففي الشقشقية "أما والله لقد تقمصها ابن أبي قحافة وأنّه ليعلم ان محلي منها محل القطب من الرحى" وقال "و طفقت أرتئي بين أن أصول بيد جذاء أو أصبر على طخية عمياء... فرأيت ان الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى أرى تراثي نهبا" كما احتج في واقعة الرحبة بما ورد فيه نصوص عن النبيّ (ص) حسب ما أورد جمع من المحدثين مثل أحمد في مسنده. نعم لما رأى عليه السّلام، الأخطار المحدقة بالإسلام والمسلمين من الداخل والخارج تقتضي عليه أن يرجح المصالح الكبرى ويحافظ على كيان المسلمين، فعل ذلك، كما أوضح "ولما رأيت راجعة النّاس قد رجعت تريد محق دين محمّد سلمت بالأمر" وقال "لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين" ولكنه في نفس الوقت أكد على أحقيته وأصر على هذه الحقيقة حتى في زمن خلافته وبعد مرور أكثر من خمس وثلاثين عاما على تلكم الحوادث. وقد قال في إحدى رسائله الجوابية على معاوية والّتي أوردها المعتزلي في شرحه "وذكرت اني كنت أقاد كالجمل المخشوش لأبايع أبابكر، ولعمري لقد أردت أن تذم فمدحت وأن تفضح فافتضحت"..و بعد هذا لا يصح أن يقال بأن الخلافة لوكانت نصا لما تخلى عنها عليّ عليه السّلام...)

- جواب سماحته:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ﴾

"الأخ العزيز الشّيخ مشتاق اللّواتي دام فضله

وصلتني رسالتك الثّانية حول ما جرى في مقابلة قناة المستقلّة من حديث وأودّ أن أذكّرك بأنّ الموضوع الأساسي في البحث كان حول ما نقل عن الشّيخ

المفيد رحمه الله من ذهابه إلى تكفير الصّحابة وما نقل عن السّيّد السّيستاني دام ظلّه من تأييده في ذلك والحكم بارتدادهم عن الإسلام وقد عرفت رأينا في ذلك وهو عدم القبول بهذا الرّأي لعدم موافقته للقواعد الفقهيّة المستنبطة من مدرسة أهل البيت عليهم السّلام أضف إلى ذلك سيرتهم العمليّة القطعيّة مع الخلفاء الرّاشدين والحكّام الاخرين فلم تكن معاملتهم لهم معاملة الكافرين وقلنا بأنّ قول الشّيخ المفيد ومن وافقه من علماء المذهب لا يكون حجّة علينا ولا على المقلّدين في مختلف الأعصار لأنّ المسألة تندرج تحت موضوعات الأحكام الشّرعيّة وهي لا تقليد فيها لأنّ التّقليد منحصر عند الفقهاء في الأحكام الشّرعيّة غير اليقينيّة وأمّا تطبيقات عناوين الموضوعات على أفرادها فهو متروك للمقلّدين الّذين يتساوون في هذا الأمر مع المجتهدين. هذا هو موضوع البحث ولم تكن مسألة الخلافة واردة فيه إلاّ عرضاً لأنّ مسألة التّكفير لها آثار عمليّة سلبيّة في حياة المسلمين اليوم وأمّا مسألة الخلافة وإنتاج السّلطة بعد وفاة رسول الله (ص) فهي قد أصبحت مسألة بلا موضوع وليس لها اليوم من أثر عمليّ في حياة المسلمين وصار البحث عنها يشبه البحث التاريخيّ الّذي ينطبق عليه قول الله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ البقرة: 134. ولم يعد لهذا البحث من هذه النّاحية تأثير في دولنا وشعوبنا ومجتمعاتنا المتعدّدة الأديان والطّوائف والمذاهب حيث أصبح من اللازم والمهمّ أن نبحث عن طريقة إنتاج السّلطة والحكم بما ينسجم مع واقعنا المعاصر دون أولويّة طائفة على أخرى ولا مذهب على آخر ولا شعب على آخر حيث لم يبق معنى للأولويّة المتنازع عليها بعد وفاة رسول الله (ص) في عصرنا الحاضر وصولاً إلى عصر بداية الغَيبة مع أنّ هذه الأولويّة لم تمنع من اعتراف الأَولى والأفضل عندنا بسلطة المفضول والتّعايش معه في كلّ العهود وإذا كان خوف الفتنة بين

المسلمين - كما تقول - هو ما دفع عليّاً عليه السّلام إلى عدم المطالبة بحقّه في الخلافة، فإنّنا نسألك أيها الأخ العزيز أليس هذا الخوف من الفتنة لا يزال قائماً؟! ولماذا لا نتّبع الإمام عليّاً (ع) في ذلك؟! وهل الخلاف المستمرّ حول هذه المسألة يرجع الحق الّذي تركه صاحبه؟! وهو الّذي طوى عنه كشحاً وأسدل دونه ثوباً وقال: **(أما والّذي فلق الحبّة وبرأ النّسمة لولا حضور الحاضر وقيام الحجّة بوجود النّاصر وما أخذ الله على العلماء ألاّ يقارّوا على كظّة ظالم ولا سغب مظلوم لألقيت حبلها على غاربها ولسقيت آخرها بكأس أوّلها**... إلى آخر ما قاله عليه السّلام بهذا الشّأن في خطبة الشقشقيّة وغيرها، فإذا كانت هذه أهميّة الخلافة السّياسيّة عنده، فهل نكون أكثر اهتماما بها منه؟!.

هذا بعض ما تسنّى لي من الوقت للإجابة على بعض تساؤلاتك وأمّا ما ذكرته في رسالتك من شمول الإمامة للقيادة السّياسيّة فهي موضع تأمّل في دلالتها مع غضّ النّظر عن وجود المعارض لها. ولماذا الإصرار على أنّ الصّيغة الدّينيّة لملأ الفراغ السّياسيّ لا تكتمل شرعيّتها ومحاسنها إلاّ بإلغاء إرادات النّاس واختياراتهم وكأنّ الأمر يطرح لمجرّد إلقاء الحجّة على النّاس، وماذا نصنع بعد انتهاء المدّة المحدودة لحياة الأئمّة عليهم السّلام؟ وما هي الصّيغة المعتمدة في زمن غيبة الإمام (عج) فهل نقبل بما يختاره النّاس أخيراً؟ وهل أصبح اختيارهم شرعيّاً ومشروعاً بعد ان كان ممنوعاً؟! هذه أمور يجب التأمّل وإمعان النّظر فيها عسى أن تتاح لنا فرصة أخرى للمزيد من إلقاء الضّوء عليها والسّلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حوار مع العلّامة المجتهد السّيّد عليّ الأمين

أجرته صحيفة اللواء اللبنانية عام 2008م

- الفصل الأول: التّقريب بين المذاهب - اقتراحات لتفعيل التقاربَ - مسالة التّقريب وقضيّة العراق - إجتهادٌ وليس تعصّباً - مسالة التّكفير - عادات وليس عبادات.

- الفصل الثاني: الإمامة - مواطن الخلاف - الولاية التّكوينيّة - مفهوم التّقيّة - مصحف فاطمة.

- الفصل الثّالث: ولاء الشّيعة - التّبشير الشّيعي.

الفصل الأوّل:

التّقريب بين المذاهب

- **مسألة التّقاربّ بين المذاهب: هناك من يطرح لحل الإشكالية بين الشّيعة وأهل السنّة عموماً أن يتجاوزوا ويصلوا إلى حل وأن يوقف السّلفيون وأهل السنّة تكفير الشّيعة فيما يقوم علماء الشّيعة بإزالة ثقافة شتم الصّحابة ما هو تقييمكم الموضوعي؟**

- إن مسألة التّقريب بين المذاهب ليست صفقة من الصّفقات السّياسيّة الّتي يتنازل فيها فريق لآخر إنّها مسألة من المسائل الّتي يجب العمل عليها من منطلقات الدّعوة الدّينيّة بعيداً عن المساومات وأنصاف الحلول، وقد قام السّلف الصّالح من أئمّة أهل العلم والمصلحين بهذا الدّور التّقريبي تطبيقاً لقوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ آل عمران: 104.

ولا شكّ بأنّ الدّعوة إلى التّقريب بين المسلمين تقع في طليعة الخير والمعروف الّذي يجب الأمر به وأنّ الفرقة والإنقسام وكلّ عوامل الإضعاف للأمّة الواحدة في طليعة المنكر الّذي يجب النّهي عنه وقد أمر الله بالإعتصام بحبله ونهى عن التّفرّق كما في قوله تعالى: ﴿ وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا... ﴾ آل عمران: 103.

وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ آل عمران: 105.

ولذلك يجب التخلي شرعاً عن كلّ ما من شأنه أن يحدث الفرقة بين المسلمين من منطلق الدّين الواحد الّذي يجمعهم كما في قوله تعالى:

﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ الأنبياء: 92.

ولا شكّ بأن تكفير فرقة من المسلمين كلاًّ أو بعضاً هو من أشدّ عوامل الفرقة فتكاً في وحدة الأمّة والجماعة وقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى:

﴿ ...وَلَا تَقُولُواْ لِمَنْ أَلْقَىٰٓ إِلَيْكُمُ ٱلسَّلَٰمَ لَسْتَ مُؤْمِنًا تَبْتَغُونَ عَرَضَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ... ﴾ النساء: 94.

وفي السّنّة النّبويّة الجامعة كما جاء في روايات كنز العمال عن رسول الله (ص):

(المسلمون كالرّجل الواحد) و(المسلم أخو المسلم لا يخونه ولا يكذبه ولا يخذله) و(من شهد أنّ لا إله إلاّ الله وأنّ محمداً رسول الله حرّم عليه النّار) وغير ذلك من الرّوايات والأحاديث النّافية لكفر من آمن بالله ورسوله.

ولا شكّ أيضاً بأن سبّ الصّحابة المسلمين المؤمنين بالله ورسوله بحسب القواعد والأصول الّتي درسناها معدود في جملة المنكرات والمحرّمات الشّرعية الّتي يجب الإقلاع عنها وقد نهى الله تعالى عن سبّ الكافرين فكيف يرضى بسبّ المؤمنين! وقد جاء في الحديث: **(سباب المؤمن فسوق وقتاله كفر، وأكل لحمه حرام من معصية الله).**

وقد سمع الإمام عليّ (ع)وهو في صفّين قوماً من أصحابه يسبّون أهل الشام فقال:

(إني أكره لكم أن تكونوا سبّابين، ولكنّكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم كان أصوب في القول وأبلغ في العذر وقلتم مكان سبّكم إيّاهم أللّهمّ احقن

دماءنا ودماءهم وأصلح ذات بيننا وبينهم واهدهم من ضلالتهم حتى يعرف الحقّ من جهله ويرعوي عن الغيّ والعدوان من لهج به).

وفي بعض الرّوايات أنّ قوماً قدموا من العراق إلى المدينة المنوّرة يريدون الإمام عليّ بن الحسين وبعد أن دخلوا عليه ذكروا أبا بكر وعمر وعثمان بسوء ونالوا منه فقال لهم: (ألاَ تخبروني من أنتم؟! أنتم من المهاجرين الّذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصّادقون، قالوا: لا.

قال: أفأنتم من الّذين تبوّأوا الدّار والإيمان من قبلهم يحبّون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة ممّا أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، قالوا: لا.

فقال: أمّا أنتم فقد تبرّأتم من أن تكونوا من هذين الفريقين وأنا أشهد أنّكم لستم من الّذين قال الله في حقّهم ﴿وَالَّذِينَ جَاءُو مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ الحشر: 10 أخرجوا فلا بارك الله فيكم.

إقتراحات لتفعيل التّقارب

أ- تأكيد على مرجعيّة كتاب الله الّذي لا يأتيه الباطل لا من بين يديه ولا من خلفه وبالعودة إلى سنّة رسول الله الجامعة تمسكاً بقول الله تعالى:

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَٰلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾ النساء: 59.

فإن الرّجوع إلى الله هو الأخذ بكتابه والرّجوع إلى الرّسول هو بالأخذ بسنّته الجامعة الموافقة لكتاب الله. وقد أكّدت هذا المعنى الكثير من الأحاديث منها قوله عليه السلام:

(إذا التبست عليكم الفتن كغياهب اللّيل المدلهمّ فعليكم بالقرآن) ومنها (القرآن هو الحكم بين المسلمين إذا اختلفوا والدّليل لهم إذا ضلّوا).

هذه المرجعيّة للقرآن الكريم مع تلك السّيرة الصّالحة من السّلف الصّالح في الرّجوع إليه في فضّ النّزاعات وفصل الخصومات هي الّتي حصّنت الأمة من عوامل التمزّق والإنقسام في أوّل أمرها وهو ما يصلح أمر الأمّة في آخر أمرها وقد كان القرآن يذكرهم بآياته المدويّة بأنّهم إخوان في دين الله:

﴿ ... وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ... ﴾ آل عمران: 103.

وبهذه المرجعيّة لكتاب الله كانت تُحلّ في الماضي عُقَدُ الإختلاف وتترسّخ روابط المحبّة والائتلاف بين المسلمين لأنّ القرآن عندهم في وضع القداسة لا يختلفون في الحقّ الّذي يظهره ولا في الباطل الّذي ينكره.

ب-العمل على تغيير وتعديل منهاج التّدريس في المعاهد والحوزات الدّينيّة وفتح أبوابها لاستقبال طلّاب العلوم الدّينيّة من مختلف المذاهب والتأكيد على أنّ الدّين الّذي يجمعنا هو الإسلام وأنّ المذاهب هي آراء وأفكار واجتهادات مشروعة، وأنّ الإختلاف فيها لا يعني اختلافاً في الدّين وخروجاً منه.

ج- إنشاء جامعة علميّة للتّقريب بين المذاهب ينتشر طلّابها وعلماؤها في العالم الإسلاميّ للتّبليغ الدّينيّ ويكون مقرُّها في مكّة المكرّمة أو المدينة المنوّرة استئناساً بقوله تعالى:

﴿ ...فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ فِى ٱلدِّينِ وَلِيُنذِرُوا۟ قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوٓا۟ إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ ﴾ التوبة: 122

د- إنشاء محطّة فضائيّة بإسم الاعتدال الدّينيّ لبث البرامج الدّينيّة الّتي تساهم في ثقافة الإعتدال والوسطيّة ونبذ الفرقة والتعصُّب.

هـ -إنشاء هيئة مشتركة في مكّة المكرّمة لتحديد المناسبات الدّينيّة في العالم الإسلامي وتوحيدها خصوصاً لمناسبات الحجّ والأعياد.

مسألة التقريب وقضية العراق

- **هل إحتلال العراق أحدث مسألة تصادم بين السنّة والشّيعة وأوقف مشروع التقارب؟ وهل تلقي أحداث العراق بظلالها مرة أخرى على التقاربّ بين الطائفتين؟**

- لا يجوز أن يتوقّف مشروع التقاربّ ويجب أن يعمل العقلاء والحكماء في هذه الأمّة على الإستمرار بهذا الواجب الدّينيّ الكبير الّذي ينقذ الأمّة من أخطار التّطرف والتفرّق الّتي تهدّد وحدتنا واستقرارنا داخل مجتمعاتنا وأوطاننا والّتي تهدّد أمّتنا بالعزلة عن الأمم الأخرى وبمزيد من العداوات لها في العالم.

والّذي أراه أنّ التطرّف والتفرّق يغذي أحدهما الآخر ولذلك يجب أن تتظافر جهود الدّول العربيّة والإسلاميّة والمصلحين فيهما على التّعاون من أجل دفع هذا الشرّ المستطير على قاعدة قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ... ﴾ آل عمران: 104 ولا يزال الخير موجوداً في أمّة محمّد إلى يوم القيامة كما هو مضمون الحديث.

وقد كان لما جرى في العراق ويجري الأثر السّيّء على عملية التّقاربّ الّتي كانت ضعيفة في الأساس، ومما لا شكّ فيه أنّ الصّراع على السّلطة في العراق ساهم إلى حدّ كبير في نبش دفائن الماضي ونكء الجراح والّذي أعطى البعد الطّائفي والمذهبيّ للصّراع هي محاولات استقواء الأطراف الطّامحة للسّلطة بالعصب المذهبيّ لتحصيل مزيد من المواقع والنّفوذ داخل النظام الجديد. والمرجعية الدّينيّة في العراق لم تقم بالدّور المطلوب لمنع الإنفجارات المذهبيّة

والإحتقانات الطّائفية ودخول رجال الدّين في العمليّة السّياسيّة في العراق هو الّذي طبع الصّراع السّياسيّ على السّلطة بطابع المذهبيّة والطّائفية، وقد خرجت المرجعيّة الدّينيّة في النّجف الأشرف عن الطّريقة المعهودة في الإبتعاد عن الصّراعات السّياسيّة السّلطوية وأصبحت في بعض الأحيان مع فريق داخليّ ضدّ آخر في الإنتخابات النّيابيّة والتّعيينات الحكوميّة وهذا ما لم يحصل له نظير في عهود المرجعيّة الطّويلة رجوعاً إلى عهد أئمّة أهل البيت عليهم السّلام الّذين رفضوا الدّخول في معركة السّلاطين وكانوا يطلبون من شيعتهم عدم الخروج على السّلطان كما جاء في الحديث عن الإمام جعفر الصادق: **(لا يخرج الخارج منّا أهل البيت إلاّ واصطلمته البليّة واخترمته المنيّة وكان خروجه زيادة في مكروهنا ومكروه شيعتنا)**. وهو بذلك كان يريد إبعاد الشّيعة عن الدّخول في الصراع على السّلطة الّذي يلهب نار العداوة والبغضاء ويعمل على تمزيق الأمّة من داخلها ولا تجني منه الأمّة سوى المزيد من الضّعف والإنحلال كما قال الله تعالى: **﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾** الأنفال: 46 وفي الحديث: **(ما ذئبان ضاريان بأشد فتكاً في قطيع غنم من حبّ الرّياسة في دين المسلم)**.

إجتهاد وليس تعصباً

- **هل يُقدم الشيعة مذهبهم على أنّه مذهب خامس إضافة إلى المذاهب الأربعة السنّية، أم أنّهم يقدمونه على أنّه البديل الصحيح؟**

المذاهب تكوّنت من آراء العلماء وأفكارهم واجتهاداتهم في أصول الدّين وفروعه وكلّ مجتهد وفقيه إنّما يفتي برأيه بعد قيام الدّليل الصّحيح بنظره على المسائل، وليس له أن يفتي بدون الموازين العلميّة الّتي يعلم بحجّتها وصحَّتها لأنّه حينئذٍ يكون قد أفتى بغير علم، ولكن هذا لا يعني بالضّرورة أن يكون مصيباً باجتهاده للواقع، فقد يكون مصيباً وقد يكون مخطئاً، ولذلك ورد في مضمون النّصوص الدّينيّة أنّ المجتهد إذا أصاب فهو مأجور وإذا أخطأ فهو معذور، وفي بعضها أنّه إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجرٌ واحد، وإذا كان احتمال عدم إصابة الواقع موجوداً فهذا يعني أنّ رأيه في الواقع ليس الصّحيح الأوحد وليس له أن يحكم ببطلان اجتهاد الآخرين وآرائهم ولذلك ورد في تعريف الإجتهاد أنّه بذل المجتهد الوسع في سبيل تحصيل الظنّ بالحكم الشرعيّ ولذلك فإنّ كلّ اجتهاد في دائرة الكتاب والسّنّة يعتبر اجتهاداً مشروعاً. وعلى هذا الأساس يكون رأي المجتهد رأياً شرعيّاً وليس رأياً للشّريعة، لأنّ آراء المجتهدين قد تتعدّد وتختلف ولكنّ رأي الشّريعة في الحقيقة والواقع هو واحد لا يتعدّد، وباعتبار أنّ آراء المجتهدين هي آراء شرعيّة لاجتهادات مشروعة يكون العمل على وفقها صحيحاً ومبرئاً للذمّة ولا يجب الإعادة فيما لو انتقل إلى رأي فقيه آخر يخالف من كان يعمل سابقاً برأيه وفتواه، وهكذا الحال بالنّسبة

للعمل على وفق مذهب آخر فيما إذا كان حين العمل مستجمعاً لشرائط الصّحة على وفق مذهبه وهذا هو المشهور والمعروف بين علمائنا وهذا إن دلَّ على شيء فإنّما يدلُّ على أنّ حدود الصّحة لا تقف عند حدود مذهب معيّن ولا عند رأي فريق أوحد.

- **هل الشّيعة يقبلون مرويّات الصّحابة عن النّبيّ (ص) ويعملون بها؟**

- إنَّ الأخذ بسنّة رسول الله (ص) مما اتّفق عليه المسلمون إمتثالاً لقول الله تعالى: ﴿...وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْ...﴾ الحشر: 7 مضافاً إلى الرّوايات المتواترة الدّاعية للتمسّك بسنَّة رسول الله (ص) ولكنّ البحث وقع بين العلماء حول وسائل إثبات السّنّة المرويّة عن رسول الله (ص) وهذا ما أدّى إلى ولادة ما يسمّى بعلم الرّجال حيث تتمُّ فيه دراسة أحوال الرواة ومدى وثاقتهم وعدالتهم وقد اختلفت موازين الجرح والتعديل عندهم.

ومن خلال دراستي الفقهيّة في النّجف الأشرف وقراءاتي للكتب الفقهيّة المختلفة كان الإستدلال الفقهي يعتمد على مرويّاتٍ لصحابة رسول الله (ص) وتستنبط منها القواعد الفقهيّة والأحكام الشّرعية ولا أنكر أنّ هناك شيئاً من الخلل في منهج الإستدلال عند بعض فقهاء المذاهب عموماً، خصوصاً في علم الرّجال وموازين الجرح والتّعديل، حيث يذهب بعضهم إلى طرح الرّواية وعدم العمل بها لأنّ الرّاوي ليس من مذهبه وليس له نفس معتقده في المسائل الخلافيّة مثلاً ولذلك كنّا نقرأ أنّ هذه الرّواية راويها عاميّ المذهب أو فاسد الإعتقاد وأنّ الرّاوي رافضيّ أو معروف بالتّشيّع وغير ذلك من العبارات الّتي كنّا نشعر بعدم موضوعيّتها وبعدم كونها سبباً كافياً لطرح الرّواية وعدم العمل بها خصوصاً وأنّ المطلوب هو معرفة أحكام الشّريعة السّمحاء الّتي لا تنحصر بفريق

من الرّواة دون فريق آخر ولا علاقة لمعتقد الرّاوي ومذهبه بعدم صدق الحديث وعدم صدوره عن الرّسول عليه أفضل الصّلاة والسّلام ولذلك تولّد لدينا اتّجاه حول إعادة النّظر في منهج الدّراسة والإستدلال المعتمد في الدّراسة الفقهيّة الّتي يغيب عنها الرّأي الآخر وهذا ما يشكّل عنصر ضعفٍ في عمليّة استنباط الأحكام الشّرعيّة الّتي تحتاج إلى البحث الموضوعي عنها في مظانٍّ وجودها.

فكيف يعتقد الفقيه أنّه قد وصل إلى حكم الله تعالى عندما يستثني في طريق البحث عن حكم الشّريعة الألوف المؤلفة من الرّوايات والأحاديث والنصوص الدّينيّة لمجرد أنّ جامع الحديث ليس من مذهبه؟!.

أفلا يحتمل فقيه المذهب الشّيعي وجود الحكم الشّرعي المبحوث عنه في تلك النّصوص الّتي تخلّى عنها ولم يرجع إليها؟!. أفلا يحتمل فقيه المذهب السّنّي وجود الحكم الشرعي الّذي يريد الوصول إليه في تلك الرّوايات الّتي أسقطها عن الإعتبار؟!.

فأين الموضوعيّة في طريقة الإستنباط العلميّة؟! وأين البحث والإستقصاء؟! وأين استفراغ الفقيه وُسْعَهُ وجهده في الوصول إلى الحكم الشّرعيّ؟! بل قد لا يكون عند الفقيه المجتهد الّذي يمارس عمليّة الإستنباط كتب الحديث المعتمدة عند الطّرف الآخر!!. وقد أدّى هذا الإنغلاق والطّرح المتبادل لهذا العدد الهائل من الرّوايات إلى عدم الإحاطة اللّازمة عند كثير من الفقهاء لأنّهم قد انطلقوا في البحث العلميّ من وسائل محدودة في عمليّة الإثبات وأصبح المجتهد منهم فقهياً لمذهب خاص وليس فقهياً في الشّريعة الإسلاميّة بمعناها الواسع.

مسألة التكفير

- **الشيعة لا يختلفون في تكفير من يتجرأ على تكفير عليّ (رضى الله عنه) كما هو مذهب الخوارج فهل يلام أهل السنّة لو سحبوا هذا الكلام على من يكفر أبا بكر وعمر؟**

- إنّ منطق التّكفير للمسلمين هو منطق مرفوض ولذلك قد نقل الإجماع عن علماء المسلمين قاطبة أنّه لا يجوز تكفير أهل القبلة فكيف يجوز التطاول بالتّكفير على أئمّة المسلمين والخلفاء الرّاشدين؟! والقضيّة ليست في إلقاء اللّوم على فريق دون فريق آخر وإنّما هي في عدم جواز التّكفير أصلاً وهذا ما يجب أن يتجنّبه الجميع وإذا أخطأ البعض أو تعمّد الخطأ بعض آخر فهذا لا يكون مبرّراً لمواجهة الخطأ بالخطأ والظّلم بالظّلم والحرام بالحرام وقد قال الله تعالى: ﴿ ...وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ... ﴾ المائدة: 8 وأمّا في قضيّة الخوارج فهي قضيّة ظرفيّة وزمانيّة ارتبطت بظرفها وزمانها وبالفعل الّذي حصل بالظّرف والزّمان وهو الخروج المسلّح على إمام الزّمان ولا تنتقل صفة الخروج إلى الذّريّة والوارثين والأعقاب لأنها ليست من قضايا النّسب والميراث.

فالّذين خرجوا على إمام زمانهم بالسّلاح هم الخوارج الّذين انطبق عليهم الوصف ولحقهم الحكم كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ... ﴾ فاطر: 18 وأمّا غيرهم فهو غير مشمول للموضوع ولا للحكم ولذلك نقول إنّ مسألة الخوارج الّتي يتعرّض لها الفقهاء المعاصرون ومن سبقهم في أحكام الكفّار

أصبحت من المسائل الّتي انتفى موضوعها فيجب أن تحذف من البحث والتّداول الّذي يحدث الفرقة بين المسلمين الّذين لا يوجد بينهم اليوم طائفة بإسم الخوارج وإنّما هم مسلمون بدون هذا القيد والوصف الّذي حمله غيرهم من الماضين في زمن خاص وقد ورد عن الإمام عليّ قوله: **(لا تقاتلوا الخوارج بعدي فليس من طلب الحقّ فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه)**.

وفي عهد الإمام عليّ عندما كانت معارضة الخوارج كلاميّة فقط لم يمنعهم الإمام من المعارضة والتّعبير ولم يأخذهم بحكم التّكفير كما جاء في كلام الإمام عليّ عندما كان جالساً مع بعض أصحابه ومرّت امرأة جميلة فرمقها القوم بأبصارهم فقال عليه السّلام (إنّ أبصار هذه الفحول طوامح وإنّ ذلك سبب هبابها فإذا نظر أحدكم إلى امرأة تعجبه فليلامس أهله فإنما هي امرأة كامرأة) فقال رجل من الخوارج: قاتله الله كافراً ما أفقهه، فوثب القوم ليقتلوه فقال عليه السلام: رويداً إنّما هو سبٌّ بسبٍّ أو عفوٌ عن ذنب).

وقالوا له وهو على منبر مسجد الكوفة: ليس لك الحكم يا عليّ (لا حكم إلاّ الله) فقال: **(كلمة حق يراد بها باطل! نعم إنّه لا حكم إلاّ الله ولكنّ هؤلاء يقولون لا إمرة إلاّ لله وإنّه لا بدّ للنّاس من أمير برّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر، ويبلغ الله فيها الأجل، ويجمع به الفيء ويقاتل به العدوّ، وتأمن به السّبل ويؤخذ به للضّعيف من القويّ حتّى يستريح برّ ويُستراح من فاجر)**.

وهذا يعني أنّ معارضة الخوارج عندما كانت سياسيّة وكلاميّة لم يكن فيها تكفير ولا منع من حرية التّعبير ولذلك كان الردُّ من الإمام عليّ (ع) بتوضيح تلك الشّبهات الّتي كانت سبباً لمواقفهم وإبطالها بالحجّة والدّليل.

عادات وليس عبادات

- **ما هو رأيكم بضربّ الصدور وإدماء الرؤوس وما تسمونه التطبير في إحياء مراسم عاشوراء؟**

- إنّ هذه الأمور الّتي تمارس في إحياء مراسم عاشوراء تندرج تحت عناوين العادات والتّقاليد الّتي تراكمت عبر مئات السّنين وليس لها في معظمها أساس من الشّرع بمعنى عدم وجود الأمر بها وقد تترّسخ بعض العادات إلى درجة يصعب معها الإقلاع عنها لأنّها أصبحت في نظر القائمين بها جزءاً من الشّعائر الدّينيّة الّتي يعتقد أصحابها أنّهم ينالون الأجر والثّواب عليها وهنا يأتي دور العلماء الّذين يجب أن يُظهروا الحقيقة للنّاس وعندما كنّا في العراق كان رأي جملة من العلماء يخالف تلك المظاهر ولكنّهم كانوا لا يجرؤون على التّصريح بذلك خوفاً من جمهور النّاس الّذين اعتادوا على تلك الأعمال وقد أفتى بعض العلماء بحرمة إدماء الرّؤوس والأجساد وبعض المظاهر الأخرى وقد تعرّض هذا البعض إلى حملات واسعة من التّشهير وصلت إلى حدّ التّكفير كما جرى ذلك للمرحوم السّيّد محسن الأمين الّذي حرَّم تلك المظاهر قبل منتصف القرن الماضي وألّف كتاباً لتهذيب السّيرة الحُسينيّة ولتصحيح أداء خطباء المنبر الحسيني.

وعلى كلّ حال فإنّ الشّيعة مدعوّون إلى أن يرجعوا إلى أئمّتهم من أهل البيت الّذين لم يمارسوا مثل هذه العادات والتّقاليد في عاشورا مع أنّ الأئمّة أنفسهم هم أصحاب المصيبة بأبيهم وجدّهم الإمام الحسين وأهل بيته سلام الله عليهم أجمعين.

الفصل الثاني:

الإمامة

- **يعبتر الشّيعة أن الإمامة أصل شرعي يعادل أركان الإسلام فما تفسيركم لخلو القرآن من نص صريح وواضح لهذا الأصل؟**

- المشهور عند علماء الكلام الشّيعة أنّ أصول الدّين هي خمسة وهي التّوحيد والعدل والنبوّة والإمامة والمعاد يوم القيامة ولعلّ كلمة (أصول الدّين) كمصطلح كلاميّ عندهم أوحت للكثير من أهل العلم والعلماء بأنّ الدّين في رأيهم يدور مدار الإعتراف بهذه الخمسة ولكنّ المستفاد من كلمات جملة من الفقهاء أنّ أصول الإسلام ثلاثة هي التّوحيد والنبوّة والإيمان باليوم الآخر فكلّ من آمن بتوحيد الله تعالى ونبوة محمّد بن عبد الله واليوم الآخر فهو مسلم تجري عليه أحكام الإسلام وهو من المسلمين في الصّميم له ما لهم وعليه ما عليهم ويستبطن الإيمان بتلك الأصول الثّلاثة الإيمان بكلّ الأنبياء والرّسل والرّسالات وكلّ ما أوحى الله به إلى رسوله محمّد عليه أفضل الصّلاة والسلام.

ومقتضى الجمع بين كلمات علماء الكلام وكلمات الفقهاء أن يقال بأنّ مقصود علماء الكلام ليس ناظراً إلى الأمور الّتي يتحقّق بها اتّصاف الإنسان بأنّه مسلم وإنّما كان نظرهم إلى ما اعتبروه من أسس الفكر الدّينيّ الّتي تحتاج إلى إقامة الدّليل عليها لإثباتها والدّفاع عنها ولعلّه لذلك لم يلتزم بها الفقهاء في أحكامهم واستنباطاتهم الفقهيّة الباحثة عن أحوال المكلّفين والأحكام اللّاحقة لهم في معتقداتهم وعباداتهم ومعاملاتهم والإمامة كمنصب ديني تحدّث عنها

القرآن الكريم في آيات عديدة كقوله تعالى: ﴿... قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ البقرة: 124 وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ...﴾ الإسراء: 71، ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا...﴾ الأنبياء: 73 وغيرها من الآيات الّتي أشارت إلى موقع الإمامة.

ولعلّه باعتبار أنّ الإمامة تشكّل في بعض معانيها امتداداً للنّبوّة في حمل الرّسالة والمحافظة عليها ولكن بدون وحي من الله تعالى ولأنّها دون مقام النّبوّة المرتبطة بالوحي الإلهيّ كان يُترك أمر التّشخيص في الإمامة إلى النّبيّ (ص) وقد يكون لهذا الأمر أو غيره لم يتعرض القرآن الكريم بشكل واضح وصريح للمسألة والله سبحانه وتعالى هو العالم بحقائق الأمور والأحكام.

مواطن الخلاف

- **هل تحدد لنا مواطن الخلاف بين السنّة والشّيعة وما يحول دون التقاربّ بين المذهبين؟**

- إنّ من أهمّ مواطن الخلاف بين السّنّة والشّيعة هي مسألة الخلافة والإمامة بعد وفاة الرّسول (ص) ومسألة من كان الأولى والأفضل للقيام بمهامّ الخلافة والإمامة والّذي نراه أنّ هذه المسألة ومتفرّعاتها أصبحت من الماضي الّذي لا موضوع له في حياة المسلمين اليوم بل منذ انتهاء عصر الخلافة والإمامة وأصبح البحث في مثل هذه الأمور والخلاف عليها بدون نتيجة فلم يعد بإمكاننا أن نسترجع حقّ الفاضل من المفضول بعد ذهاب كلّ منهما ولا تعني أولويّة أحدهما بالخلافة والإمامة أولويّة للأشياع والأتباع خصوصاً وأنّ الّذين نختلف على أفضليّة بعضهم على البعض الآخر قد جمعهم الفضل وأوجدوا صيغة فريدة للتّعايش فيما بينهم حفظت الأمّة من التّفرق والإنقسام.

وهناك جملة من مسائل التّاريخ وبعض الحوادث الّتي دوّنت فيه يجب إعادة النّظر في دراستها وكيفيّة الإستفادة منها وفي كلّ الأحوال يجب إبعاد هذه المسائل عن عمليّة استنباط الأحكام الشّرعيّة المعروفة المصادر والأدلّة الّتي تشكّل القواسم المشتركة الكثيرة بين مختلف المذاهب الإسلاميّة المتّفقة على أكثر الأحكام وإن اختلفت في القليل منها فهو خلاف موجود بين فقهاء المذهب الواحد.

وقد حال إقحام بعض مسائل التّاريخ في عمليّة الإستنباط دون التّقارب المطلوب في معرفة وفهم أحكام الشّريعة الّتي اكتملت وتمّت في عهد صاحب الشّريعة وقبل الولادة المتأخّرة لعصر المذاهب.

وقد ذكرنا في الإقتراحات السّابقة في التّقارب تعديل المناهج الدّراسية لأنّ عدم الجرأة على تعديل مناهج الدراسة الدّينيّة بما في ذلك الأحداث التّاريخيّة الّتي وقعت بين المسلمين في الصّدر الأوّل قد أفسح المجال للموروثات أن تلقي بظلالها الثّقيلة على العلاقات المشتركة وأن تتحكّم فيها، وعلى كلّ حال فإنّ المسلمين مخاطبون ومكلّفون بقوله تعالى: ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْـَٔلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ البقرة: 134 فعلينا أن نقتدي بجميل أفعالهم وأن نستفيد من مواطن اختلافهم باجتنابها وعدم تكرار أسبابها.

الولاية التكوينية

- **علماء الشّيعة يقولون بالولاية التكوينية للأئمّة (الإمام الخميني في كتابه الحكومة الإسلاميّة ص 52) وثبوت الولاية التكوينية لا يعني تجرده عن منزلته الّتي هي له عند الله… فإن للإمام مقاماً محموداً ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات هذا الكون، ما هو تعليقك؟**

- إنّ ثبوت الولاية التّكوينية للأئمّة من المسائل الّتي لم يتعرّض لها معظم علماء الشّيعة وإذا ذهب إلى هذا الرّأي بعض العلماء فهو رأي ينسب إليه وحده ولا ينسب إلى المذهب الشّيعيّ باعتبار أنّ باب الإجتهاد مفتوح وكلّ مجتهد هو الّذي يتحمّل مسؤوليّة الرّأي الّذي توصّل إليه لأنّ اجتهاد شخص لا يكون حجّة على اجتهاد شخص آخر.

والمأثور عن أئمتنا أنّهم كانوا لا يرون لأنفسهم هذه الأوصاف ولم يكونوا يقبلون بها وقد روي عنهم القول **(والله ما عندنا براءة من النّار)** وقد كان الإمام زين العابدين معلّقاً بأستار الكعبة يبكي ويستغفر الله فقال له بعض من رآه أنت ابن رسول الله وتفعل ذلك؟! فقال أما قرأت قول الله تعالى: فإذا ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ...** ﴾ المؤمنون: 101 وقوله تعالى: ﴿ **وَقِفُوهُمْ إِنَّهُم مَّسْـُٔولُونَ** ﴾ الصافات: 24.

والصّحيفة السّجادية المرويّة عن الإمام زين العابدين شاهدة على نظرة العبوديّة الخالصة لله تعالى وأنّهم ليسوا فوق مستوى البشر. وقد أكرمهم الله تعالى بالقربى من رسول الله وحكمها المودّة كما في قوله تعالى: ﴿ **قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ**

﴿أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ الشورى: 23. وأمّا مكانتهم فقد اكتسبوها من المجاهدة في الله كما في قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُوا۟ فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ العنكبوت: 69.

مفهوم التقية

- **هل أن حقيقة التقارب بين المذاهب وسماع بعض الآراء المعتدلة يعود إلى التقية الّتي هي جزء من عقيدتكم وهذه إشكالية كبيرة في التقدم بالحوار الإسلامي الإسلامي، فهل ما يقوله علماء الشّيعة للتقارب هو من باب التَّقيَّة فقط؟**

يتحمّل التّفسير الفقهيّ المشهور عند الفقهاء مسؤوليّة التّشويه لمفهوم التّقيّة حيث انطلقوا في تعريفهم لها من منطلقات الخوف الشّخصي والضّرر الفردي ممّا أوحى أنّها طريقة سريّة لحفظ الشّخص بإظهاره شيئاً لا يبطنه ولذلك أخذ الفقهاء في تفسيرها دفع الضّرر مع أنّه لم يرد له ذكر في النّصوص الواردة في التّقيّة والّتي أعلن عنها الأئمّة عليهم السّلام بشكل علنيّ وظاهر ولم تكن طريقة سريّة وإنّما كانت حكماً شرعيّاً يكشف عن تجاوز الأشكال المختلفة في أداء العبادات والمعاملات إلى وحدة الجوهر والمضمون الّذي ينطبق على كلّ الأشكال والأفراد فليس جوهر العبادة ومضمونها في شكلها وإنّما هو قائم في حقيقة المعبود الواحد والأمّة الواحدة.

فالتقيّة عند الإمام جعفر الصّادق تريد أن تقول للجماعة الّتي اعتادت على شكلٍ خاصّ في العبادة مثلاً أنّ هذا الشّكل ليس نهاية العبادة الّتي لا تنحصر بهذا الشّكل وبهذه الشّروط بل هي واسعة تشمل هذا الشّكل وغيره من الأشكال الأخرى الّتي تتكافأ في الصّحة ولذلك لم تكن الدّعوة إلى الإتيان بها مخصوصة بظروف طارئة وإنّما كانت دعوة شاملة لحالات الإرادة والإختيار.

فالإمام الصّادق كان يدعو أصحابه وشيعته للذّهاب إلى مساجد المختلفين معهم في شكل العبادة وإلى عشائرهم والصّلاة بصلاتهم وقال: إنّ المصلي خلفهم كالمصلي خلف رسول الله في الصّفّ الأوّل وأنّه كالمجاهد في سبيل الله وهكذا كان الحال بالنّسبة إلى الصّوم وأداء مناسك الحجّ ولذلك لم يرد عن الأئمّة وجوب الإعادة لتلك العبادات بعد ارتفاع الظّرف الّذي استدعى إظهار الموافقة وهذا يعني أن التّقيّة ليست طريقة ظرفيّة سريّة وإنّما هي الطّريقة الدائمة للبحث عن المشتركات والإبتعاد عن مظاهر الإنقسام والإختلاف حفاظاً على وحدة الأمّة والجماعة ومن المعلوم أنّ حاجة الأمّة إلى الوحدة ليست حاجة ظرفيّة وإنّما هي حاجة مستمرّة ودائمة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ولعلّه لأنّ الغاية من التّقيّة هي الوحدة الّتي تتجلّى في البحث عن المشتركات والأخذ بها عبّر الإمام الصادق عنها: (التّقيّة ديني ودين آبائي) (ومن لا تقيّة له لا دين له) لأن الّذي يرفض العمل بالتّقيّة بهذا المعنى يرفض المشترك ويرفض الآخر وهو بذلك يخالف الوحدة الّتي تقع في طليعة الأهداف الدّينيّة.

ولذلك نقول إنّ ما يعمل له بعض علماء الشّيعة وغيرهم حول التّقارب ليس أمراً عابراً وظرفيّاً، إنّه تكليف شرعيّ يجب القيام به والإستمرار عليه وفيه استجابة لقول الله تعالى:

﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ آل عمران: 104.

مصحف فاطمة

- **هناك قضيّة مفصلية وهي تحريف القرآن الكريم الّذي يقول به بعض أئمتكم هل تحدثنا عن هذه القضيّة من وجهة نظرك؟ الشّيعة تقول بمصحف فاطمة، هل هناك مصحف بهذا الإسم لديكم غير مصحفنا الّذي نتداوله ونعرفه؟**

إنّ القرآن الكريم هو كتاب الله المنزل على نبيّه محمّد بن عبد الله وهو الموجود بين أيدي المسلمين بدون زيادة ولا نقصان فهو الكتاب الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه وقد بلّغه الرّسول بتمامه وهو الّذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلاّ وحيٌ يوحى هذا ما يعتقده المسلمون الشّيعة قولاً واحداً وهذا ما كان عليه أئمّة أهل البيت في شتّى الأعصار ومختلف الأمصار وإذا وجدت بعض الرّوايات تنقل خلاف ذلك فهي باطلة ومردودة لأنّ أئمّة أهل البيت قد ثبت عنهم القول بأنّ **(ما خالف قول ربّنا لم نقله)** و**(كلّ حديث مخالف لكتاب الله هو مردود وزخرف باطل)** ورواياتهم بهذا المعنى متواترة، وليس للمسلمين الشّيعة من كتاب منزل من عند الله على رسول الله غير القرآن الكريم.

وأمّا ما يقال عن وجود مصحف لفاطمة عليها السّلام فهو مما لم أعثر على نسخة منه ولا هو موجود بين أيدينا ولم نقرأه في حوزاتنا العلمية ومدارسنا الدّينيّة ولم نجد فيها من مصاحف غير القرآن الكريم المنتشر في كلّ بيوتنا وأماكن عبادتنا وهو المعروف والمسمّى بمصحف عثمان برواية حفص عن

عاصم وهو المطبوع مراراً في المملكة العربيّة السّعوديّة والمنشور في كلّ البلاد الاسلامية، وهناك مؤلّفات عديدة في تفسير القرآن الكريم لعلماء كثر من المسلمين الشّيعة منذ مئات السّنين ليس في آياته زيادة أو نقصان عن النّسخ الحاليّة للقرآن الكريم ولا يوجد لديهم تفسير واحد لمصحف فاطمة الّذي قد يكون المقصود منه الأدعية والأوراد والأذكار الّتي كانت تقوم بها في عباداتها، ولعل منشأ الدّعايات في الماضي كان من قلّة الإطّلاع الّذي يعود لأسباب مختلفة كانت تمنع من حصول التّواصل العلميّ بين مختلف الأطراف.

- **نرى أن هناك إهمالاً للقرآن الكريم لدى المسلمين الشّيعة ويقول بعض المراجع أنّه يفاجأ بأن الحوزة العلمية في النجف أو في قم لم تمتلك منهجاً دراسياً للقرآن، إلى أي حد يمكن أن يصل عدم إلتزام القرآن في المدارس الحوزوية الشيعية؟**

إنّ وجود إهمال لدراسة القرآن الكريم في مدارسنا الدّينيّة وحوزاتنا العلميّة بالحدّ المذكور في السّؤال هو أمر مبالغ فيه، فنحن عندما كنّا في النّجف كانت توجد دروس لتفسير القرآن الكريم، وكنّا نحضر بعضها وفي الدّراسة الفقهيّة كان الإعتماد على آيات الأحكام باعتبار علاقتها بالإستدلال على الأحكام الشّرعية ونحن لا ننكر بأنّ المنهج الّذي كان موجوداً لم يكن كافياً لحفظ القرآن الكريم وتجويده وقد كانت علوم التّفسير تعتمد على الجهد الشّخصي لطلّاب العلم وليس على وجود منهج دراسيّ يلزم الطّلاب بدراسته ومع ذلك فقد وجدت عشرات التّفاسير القرآنيّة الّتي ألّفها العلماء الموجودون في الحوزات العلميّة الّتي تقوم على الدّراسة الحرّة ولا تعتمد في الأصل على نظام دراسيّ محدّد وإن اختلف الوضع قليلاً في زماننا.

- **الإمام الخميني يذكر في أحد كتبه أن جبريل نزل على فاطمة وحدثها لما يجري لها ولذريتها ودوّن هذا كله الإمام عليّ بن أبي طالب ما رأيك؟**

إنّ المعروف لدينا أنّ جبريل كان هو الواسطة في نزول الوحي من الله على النّبيّ محمّد (ص) وقد جاء في القرآن الكريم: ﴿ **وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا...** ﴾ الشورى: 7 ﴿ **قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ** ﴾ الكهف: 110 ﴿ **ذَٰلِكَ مِنْ أَنبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهِ إِلَيْكَ** ﴾ آل عمران: 44 وغيرها من الآيات الّتي تحدَّثت عن نزول جبريل بالوحي على النّبيّ وأمّا نزوله على غير رسول الله فليس عليه دليل من كتاب الله.

وأمّا الرّوايات والأخبار ففيها الصّحيح وفيها غيره الكثير ولا ندري ما هي الفائدة من اطّلاع فاطمة الزّهراء على ما يصيب ذريّتها بعدها وتدوين الإمام عليّ لتلك المعلومات؟! والله تعالى يقول في كتابه لنبيّه: ﴿ **قُل لَّا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَاسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ** ﴾ الأعراف: 188.

ولذلك قلنا في الجواب على بعض الأسئلة السّابقة يجب إعادة النّظر في جملة من مسائل التّاريخ والرّوايات وقد قال بعض الشّعراء على سبيل المبالغة:

وما كتب التّاريخ في كلّ ما حوت
لقرّائها إلاّ حديث مُلَفَّقُ
نظرنا بأمر الحاضرين فرابنا
فكيف بأمر الغابرين نصدِّقُ!

الفصل الثالث:

ولاء الشّيعة

- **إحدى الاشكالات الّتي نعيشها في منطقتنا العربية وتتأكد فيها اجواء العربّ هي قضيّة ولاء الشيعة؟ ولاء الشّيعة لمن، للمرجعية ام للدولة؟ هنا اسس المشكلة في الجماعات الشّيعيّة في العالم والخليج تحديداً في ظل هذه الظروف الاقليمية الراهنة؟**
وإنّ أصل قضيّة ولاية الفقيه الّتي أتى بها الخميني كانت اجتهاداً في الفقه الشيعي جاءت بالعلماء المعممين ليخوضوا في السياسة بعد قرون طويلة من الابتعاد عنها... ما هي رؤيتك لهذه القضية؟

- إن إشكاليّة الولاء المردّد بين الدّولة والمرجعيّة الدّينيّة لم تكن مطروحة منذ نشأة المرجعيّة الدّينيّة لاختلاف وظيفة المرجعيّة الدّينيّة عن وظيفة الدّولة وقيادتها السّياسيّة وهذا الفرق بين الوظيفتين كان ثابتاً في وعي وفهم المسلمين عموماً الّذين أدركوا أنّ المرجعيّة الدّينيّة وظيفتها الأساسيّة هي الإستمرار في تبليغ أحكام الشّريعة وتعليمها وهذا لا يحتاج إلى ولاية سياسيّة على النّاس وأمّا الدّولة فبما أنّ وظيفتها إدارة شؤون البلاد وإقامة الحقّ والعدل بين النّاس فهي بحاجة إلى ولاية عليهم لتطبيق الأحكام والقوانين حفظاً للنّظام العامّ وصوناً للحقوق والواجبات الّتي يتوقّف عليها قيامة المجتمع واستمراره إنطلاقاً من قاعدة نظم الأمر وهذا ما جرت عليه سيرة المسلمين بعد وفاة الرّسول عليه الصّلاة والسّلام حيث كان للعلماء دور التّبليغ والتّعليم دون أن يكون لهم حق الولاية السّياسيّة على الرّعيّة وأمّا الخلفاء والحكام فكانت لهم الولاية السّياسيّة على الرّعيّة ولهم حقّ

الطّاعة فيما أمر الله به ولذلك ورد الأمر بطاعة أولي الأمر الّذين يتحمّلون المسؤوليّة في تسيير شؤون الأمّة بالعدل والحقّ وهذا يعني أنّ الولاية السّياسيّة تكون للدّولة وقيادتها السياسيّة.

وأما ولاية الفقهاء والقضاة الّتي جرى البحث عنها في علم الفقه هي الولاية في إطار الأحوال الشّخصيّة كالولاية على أموال الصّغير واليتيم وطلاق الغائب وتقسيم تركته وغير ذلك من الأمور كالولاية على الإفتاء وتبليغ الأحكام الشّرعيّة ممّا ليس له علاقة بالولاية السّياسيّة الثّابتة للحاكم.

وقد وجدت هذه الإشكالية بين الولاء للحاكم والولاء للمرجعيّة الدّينيّة من خلال بعض المصطلحات الفقهيّة الّتي وردت على ألسنة بعض الفقهاء في العصور المتأخّرة كإطلاق كلمة الحاكم الشّرعي على الفقيه والمرجع الدّينيّ ممّا أوحى أنّ الولاية السّياسيّة الثّابتة للقيادة السّياسيّة هي مغتصبة من الفقيه وهو صاحب الحقّ الشّرعيّ لها ولكن المقصود من كلمة (الحاكم الشّرعيّ) الواردة في ألسنة بعض الفقهاء هو الفقيه المستجمع لشرائط الفتوى وقد ذكرنا ذلك في كتابنا **(ولاية الدّولة ودولة الفقيه)** وذكرنا أنّ الرّوايات الّتي تتحدّث عن وراثة العلماء للأنبياء وأنّ العلماء حكّام على الملوك وغير ذلك من الصّيغ، هي ناظرة إلى دور العلماء الرّسالي في تبليغ الرّسالة وأحكامها وليست ناظرة إلى إثبات ولاية سياسيّة لهم على الحكّام والملوك والشّعوب والمجتمعات.

وهذا هو الرّأي المشهور بين الفقهاء في عدم ثبوت الولاية السّياسيّة للفقيه بل كاد أن يكون مجمعاً عليه فيما بينهم وتؤيّده السّيرة العمليّة الّتي سار عليها المسلمون في كلّ الأعصار ومختلف الأمصار.

ومما عزّز الإشكاليّة السّابقة في أنّ الولاء للدّولة وقيادتها السّياسيّة أو للمرجعيّة الدّينيّة، ما جرى في إيران بعد وصول الإمام الخمينيّ للسّلطة وإقامة

نظام سياسيّ فيها قائم على ولاية الفقيه وقد أطلق هذا الشعار وكأنّه حقيقة دينيّة مقدّسة لا شكّ في ثبوتها وأنّها من القضايا المتيقّنة مع أنّها ما تزال حتّى اليوم أوّل البحث والكلام وموضع النّقض والإبرام! وكان الغرض منها إعطاء البعد الدّينيّ للقيادة الجديدة تعزيزاً للسّلطة السّياسيّة وتبريراً لتلك التّصرفات الّتي تجاوزت حدود المألوف في ثبوت الولاية للفقيه وقد ذكرنا في كتابنا المشار إليه سابقاً أنّ الفقيه إذا أصبح حاكماً سياسيّاً في بلد من البلدان فإنّ الولاية السّياسيّة تثبت له بوصفه حاكماً لبلده وشعبه وليست له ولاية عابرة للحدود والشّعوب والأوطان لأنّه عندما يصير حاكماً في بلده فهو قد أصبح وليّ أمر شعبه وبلده وليس وليّ الأمر لكلّ البلاد والشّعوب لأنّ الولاية السّياسيّة الّتي تثبت لوليّ الأمر قد نشأت من حاجة المجتمع الضّرورية لقيام الدّولة وولاية الحاكم عليها وهي ولاية ثابتة للدّولة وقيادتها نظماً للأمر وحفظاً للنّظام العامّ المرتبط بحدود تلك الدولة.

وأمّا امتداد ولايته خارج حدود دولته فهو مخالف لنظم الأمر وقواعد حفظ النّظام ولذلك فإن الشّيعة في أوطانهم، لا توجد للفقيه الحاكم في بلده ولاية سياسية عليهم في بلدانهم وأوطانهم وأمّا المرجعيّة الدّينيّة فليس لها من ولاية سياسيّة أصلاً، لا في وطنها ولا في الأوطان الأخرى، وهي مجرّد موقع من مواقع تعليم الأحكام الشّرعيّة والتّبليغ الدّينيّ.

والأوطان الّتي نشأ الشّيعة فيها وإليها ينتسبون لها ولاؤهم وللدّولة وقيادتها السّياسيّة الولاية عليهم وعلى سائر المواطنين ولا يجوز أن تكون روابط المذاهب والأديان على حساب الأوطان وقد جاء في بعض الأحاديث المأثورة (**حبّ الأوطان من الإيمان**) و(**إذا أردت أن تعرف وفاء الرّجل فانظر حنينه إلى وطنه**).

ولذلك لا يوجد فرق على مستوى الولاء للوطن والإيمان بمرجعيّة الدّولة بين سنّيّ وشيعيّ ومسلم ومسيحيّ والشّيعة هم جزء من المجتمعات الّتي يعيشون فيها والشعوب الّتي ينتمون إليها وليسوا قوماً وافدين على مجتمعاتهم وشعوبهم بل هم منها في الصّميم فالشّيعة في العراق هم جزء من شعب العراق وهم في انتمائهم الوطنيّ والقوميّ مع بقيّة الشّعب العراقيّ على حدّ سواء والشّيعة في لبنان هم جزء لا يتجزّأ من شعب لبنان والشّيعة في الخليج العربيّ هم جزء لا يتجزّأ من شعبهم العربيّ في الخليج والشّيعة في إيران هم إيرانيون وفي باكستان باكستانيون وفي تركيا هم أتراك والرّوابط الدّينيّة فيما بينهم كما هي الرّوابط مع بقيّة المسلمين في دولهم وأوطانهم تستدعي المؤاخاة والتّضامن والعلاقات الثقافية ولا تعني انخراطاً في المشروع السّياسيّ لدولة خاصّة.

فشيعة العراق علاقتهم بشيعة إيران تعني علاقات المودّة والتّعاون من خلال علاقات الدّول بين بعضها ولا تعني الرّوابط الدّينيّة والمذهبية بين شعبين في دولتين إنخراطاً في المشروع السّياسيّ للدّولة الإيرانيّة والعكس صحيح أيضاً وهكذا الحال بالنّسبة إلى الشّيعة في الخليج العربيّ ولبنان وغيرهما فلكلّ منهم مشروعه المرتبط بشعبه ووطنه ودولته. ولذلك يجب التّفريق بين الشّيعة والتّشيّع فالشّيعة هم أبناء شعوبهم وأوطانهم، تفصل بينهم الحدود الجغرافيّة والقوميّات المتعدّدة والمشاريع والأنظمة السّياسيّة المختلفة وأما التّشيع فهو انتماء فكريّ عقائديّ واختيار لنهج أئمّة أهل البيت (عليهم السلام) في الدّين والحياة، المطبوع بطابع الوحدة والتّقريب بين المسلمين الّذي رفع شعاره الإمام عليّ في عهد الخلفاء الرّاشدين رضوان الله عليهم أجمعين (لأسلّمنّ ما سلمت أمور المسلمين) وقوله لمالك الأشتر عندما ولّاهُ على مصر: **(إن الرّعية صنفان إمّا أخ لك في الدّين أو نظير لك في الخلق)** وقول الإمام جعفر الصّادق (عليه السلام)

عندما سأله بعض أصحابه ماذا نصنع مع خلطائنا من النّاس فقال: **(صلوا بصلاتهم وعودوا مرضاهم وشيّعوا جنائزهم واشهدوا لهم وعليهم وإنّ المصلي خلفهم كالمصلّي خلف رسول الله (ص) في الصّف الأوّل)** و**(شيعتنا سلم لمن خالطوا بركة على من جاوروا)** وغير ذلك من الأحاديث الكثيرة الّتي أكّد فيها أئمّة أهل البيت على ضرورة الإتّحاد بين المسلمين وإن اختلفت آراؤهم واجتهاداتهم.

التبشير الشيعي

- **بعض علماء السنة ممن بدأ الحوار مع الشّيعة من زمن بعيد (الشّيخ القرضاوي) اعترض على مسألة التبشير الشيعي الايراني في البلاد السنية ما رأيكم بذلك؟ وهنالك بعض التقارير الّتي تذكر ذلك؟**

- لقد رفض أئمّة أهل البيت الدّعوة لأنفسهم ورفضوا الدّعوة إلى التّشيّع حتّى لا يجعل البعض منه جماعة أو حزباً سياسيّاً قد يستخدمه البعض لمشاريع سياسيّة خاصّة وطموحات سلطويّة تعمق الشّرخ والإنقسام داخل الأمّة الإسلاميّة ومجتمعاتها وهذا ما يستفاد من سيرة الأئمّة العمليّة ومن الأخبار الكثيرة المرويّة عنهم بهذا الشّأن ومنها على سبيل المثال أنّهم كانوا يطلبون من الشّيعة أن يكونوا دعاة لهم بأعمالهم وسلوكهم وأن يكونوا زيناً لأئمتهم لا أن يكونوا شيناً عليهم.

ولذلك نحن نرفض العمل التّبشيري لأنّه يحدث الفرقة بين المسلمين وليس له أيّ مردود من النّاحية الدّينيّة لأنّ انتقال المسلم من مذهب إلى مذهب آخر هو كنقل الماء من ضفة النّهر إلى الضّفّة الأخرى والواجب هو العمل على تقارب المسلمين ووحدتهم وليس العمل على ما يحدث الفرقة ويزيد الإنقسام بينهم.

- **كيف يتم جمع الأمة على كلمة سواء؟**

- إنّ الدّول الإسلاميّة وولاة الأمور فيها يتحمّلون المسؤوليّة الكبرى في العمل على جمع الأمّة الإسلاميّة على كلمة سواء لأنّ المقدّرات والإمكانات موجودة

بين أيديهم وعليهم دعم وتظهير قوى الإعتدال في المجتمعات الإسلاميّة وهذه الأمّة لا يزال الخير موجوداً فيها إلى يوم القيامة ولا يصلح أمر هذه الأمّة اليوم إلاّ بما صلح عليه أوّلها فقد اعتصموا بحبل الله جميعاً ولم يتفرّقوا وأصبحوا بنعمة الله إخواناً واستجابوا لنداء الله والرّسول عندما دعاهم لما يحييهم وانتهوا عن الخلاف والنّزاع فقويت ريحهم وارتفعت رايتهم وجعلوا لأمّتهم المكانة اللاّئقة بين الأمم وغدوا بحقّ خير أمّة أخرجت للنّاس يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويؤمنون بالله ورسوله.

الإسلام كَمَا جَاْء[1]

- مقدّمة - سرّ التحوّل - دور القرآن - الدّين تامّ - مذهب الصّحابة والخلفاء الرّاشدين - ولادة المذاهب متأخّرة - إختلاف المناهج - مقترحات نظريّة - مقترحات عمليّة.

---

1 خطاب وبحث العلامة المجتهد السّيّد علي الأمين في مؤتمر التّقريب بين المذاهب الإسلاميّة الّذي انعقد في سوريا-بتاريخ 10/نيسان/1999

الحمد لله ربّ العالمين والصّلاة والسّلام على جميع الأنبياء والمرسلين لاسيّما المبعوث رحمة للعالمين محمّد بن عبد الله وعلى آله الطّيّبين الطّاهرين وصحبه الأخيار المنتجبين والتّابعين لهم بإحسان إلى يوم الدّين.

وبعد فإنّه لا يخفى على باحث المدى الّذي بلغه المسلمون بفعل استجابتهم لنداء الإسلام فقد أصبح العرب والمسلمون أمّةً واحدة جمعها الإنتماء العقائديّ الواحد إلى الرّسالة الّتي ختمت بها الرّسالات السّماويّة، وقد تجسّدت وحدتهم وأخُوّتهم في النّفوس وانعكست سلوكاً حياتيّاً لهم وأصبحت الوحدة والأخوّة من الخطوط العريضة الّتي شكّلت لهم قاعدة انطلاق في شتّى المجالات والميادين وركيزة من الرّكائز الّتي قام عليها فهمهم لأبعاد الرّسالة وأهداف الشّريعة السّمحاء فكلّ حكم وكلّ دعوة لا تلتقي مع الوحدة والأخوّة كانت مرفوضة لأنّها تخالف مرجعيّة الإنطلاق ومناخ الرّسالة العامّ.

وقد تبدّل النّزاع بالوفاق والإجتماع، وتحوّلت العداوة والشّحناء إلى المودّة والإخاء، وانتقلوا من الأفق الضّيق إلى الآفاق الرّحبة والواسعة من التّفكير الّذي كان يقتصر على الفرد وينحصر بالقبيلة على أبعد الحدود، إلى التّفكير بحياة الأمّة وقضايا الجماعة وقد أشار القرآن الكريم إلى هذا التّحول بقول الله تعالى:

﴿...لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي ٱلْأَرْضِ جَمِيعًا مَّآ أَلَّفْتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ أَلَّفَ بَيْنَهُمْ...﴾ الأنفال: 63.

وقد كانت هذه النّعمة جليلة القدر، عظيمة الأثر، في تلك الجماعات الّتي لم تعرف قبل الإسلام معنى الوحدة في إطارها الشامل إلاّ من خلال الدّعوة الجديدة وقد أراد الله تعالى منهم أن يبقوا على ذكر من هذه النعمة لتبقى حاضرةً في أذهانهم، ماثلة أمام أعينهم، يرجعون إليها أساساً لقوّتهم ودعامة لاستمرار مسيرتهم كما في قوله تعالى:

﴿ ... وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ... ﴾ آل عمران: 103.

وقد أصبحوا بفضل هذه النّعمة أصحاب قضيّة كبرى وغدوا أصحاب رسالة عظمى يتحمّلون أعباءها ويبذلون الأنفس والأموال في سبيلها متآزرين متعاضدين فكانوا:

﴿ ... خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ... ﴾ آل عمران: 110 كما جاء في القرآن الّذي وصفهم أيضاً بأنّهم الرّحماء بينهم والأشدّاء على الكفّار يبتغون من الله فضلاً ورضواناً.

سرّ التحول

هذه الصّورة الرّائعة الّتي أصبحت سمة لتلك الجماعات بعدما كانت متصارعة تعيش الحياة القبليّة تستدعي - هذه الصّورة - التّساؤل عن سرّ هذا التّحول وعن العوامل الّتي أدّت إلى هذه النّتيجة الّتي تشبه السّحر.

لا شكّ أنّ الجماعات المختلفة والمتفرّقة تحدث لها الوحدة عندما تكون لها القضيّة الواحدة وعندما تتهيّأ لها القيادة الرّائدة الّتي تشكّل لها القدوة وتحدث لها الوعي والإيمان من خلال الإلتزام بأعلى الموازين وأدقّها والتّحلي بالقيم حينئذ يحدث الإنقلاب في حياة الأمم والشّعوب، فكيف إذا كان الكتاب هو القرآن الكريم الّذي عبّر عن القضيّة اللاّزمة ببيانٍ ما بعده بيانٌ، وكيف إذا كانت القدوة قد تمثّلت بالنّبيّ محمّد(ص)الّذي ضرب أروع الأمثلة في الإخلاص والتّضحية والثّبات على المبدأ وليس بعد ثناء الله عليه من ثناء: ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ القلم: 4 وفي قوله تعالى:

﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ ... ﴾ الحجرات: 7.

لقد استجاب العرب والمسلمون لنداء الحياة هذا فكانت لهم الحياة الجديدة وكان لهم الوجود الفعّال والمؤثر على صعيد المنطقة والعالم.

دور القرآن

وقد أدرك المسلمون أنّ القرآن الكريم بما اشتمل عليه من أحكام وتشريعات وتوجيهات وعظات، لا ينتهي دوره في بناء الأمّة وصناعة غدها المشرق بانتهاء حياة النّبيّ (ص)، عرفوا ذلك من النّبيّ ومن القرآن نفسه كما جاء في قوله تعالى:

﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِهِ ٱلرُّسُلُ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوْ قُتِلَ ٱنقَلَبْتُمْ عَلَىٰٓ أَعْقَـٰبِكُمْ وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيْـًٔا وَسَيَجْزِى ٱللَّهُ ٱلشَّـٰكِرِينَ ﴾ آل عمران: 144 وأدركوا أيضاً، من خلال قوله تعالى **﴿... وَإِنَّهُ لَكِتَـٰبٌ عَزِيزٌ ۞ لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾** فصلت: 41 - 42، أنّ القرآن باقٍ مصدر عطاء لا ينضب وأنّه الكتاب المعصوم عن الخطأ فهو مصدر للعلم والمعرفة ومرجع في معرفة الحقّ والباطل وتمييز الخطأ من الصّواب وقد ورد عن الإمام عليّ عليه السّلام في نهج البلاغة:

(ذلك القرآن فاستنطقوه ولن ينطق ولكن أخبركم عنه ألا إنّ فيه علم ما يأتي والحديث عن الماضي ودواء دائكم ونظم ما بينكم) وأنّه (حبل ممدود بين السّماء والأرض لا تفنى غرائبه ولا تنقضي عجائبه) وأنّه (يجري فينا كما يجري اللّيل والنّهار).

وقد جرت سيرة السّلف الصّالح من المسلمين بعد رسول الله (ص) على اعتماد القرآن مصدراً للتّشريع ومرجعاً لمعرفة الأحكام وفصل الخصومات وكانوا عندما يختلفون في حكم من الأحكام وفي قضيّة من القضايا يقول بعضهم

للبعض الآخر هل عندك على ما تقول من كتاب الله آية أو من سنّة نبيّه رواية؟ وعند الإطّلاع على أحد الأمرين يحسم النزاع وينتهي الخلاف وكانوا بذلك يجسّدون حقيقة إيمانهم بحاكميّة القرآن ورسوله من خلال قوله تعالى:

﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ... ﴾ النساء: 65. وقوله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْۖ فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ... ﴾ النساء: 59.

لقد فهموا من الشرط في الآية أنّ الإيمان يكون بالرّجوع إلى الله ورسوله والرّجوع إلى الله هو الأخذ بكتابه والرّجوع إلى رسوله هو الأخذ بسنّته الجامعة، وقد أكّدت هذا المعنى الكثير من الأحاديث مثل الحديث القائل: **(إذا التبست عليكم الفتن كغياهب اللّيل المدلهمّ فعليكم بالقرآن)**. والحديث القائل **(القرآن هو الحكم بين المسلمين إذا اختلفوا والدّليل لهم إذا ضلّوا)**.

هذه المرجعيّة وهذه الحاكميّة للقرآن مع تلك السّيرة الصّالحة من السّلف الصّالح على الرّجوع إليه في فضّ النّزاعات وفصل الخصومات، هو الّذي حصّن الأمّة من عوامل التّمزّق والإنقسام، وهو الّذي كان يذكّرهم بآياته المدوّية بأنّهم إخوان في دين الله وبهذا النّهج والسلوك كانت تحلّ عقد الإختلاف وتترسّخ روابط المحبّة والائتلاف فالقرآن عندهم في موضع القداسة لا يختلفون في الحقّ الّذي يظهره ولا في الباطل الّذي ينكره.

الدّين تامٌّ

لم ينتقل النّبيّ الكريم إلى الرّفيق الأعلى إلاّ بعد أن أدّى الأمانة وبلّغ الرّسالة كاملة غير منقوصة وقد أعلن القرآن الكريم عن هذه الحقيقة كما جاء في قوله تعالى:

﴿ٱلْيَوْمَ يَئِسَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن دِينِكُمْ فَلَا تَخْشَوْهُمْ وَٱخْشَوْنِ ۚ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ۚ﴾ المائدة: 3.

وقد جاء في الأحاديث الكثيرة أنّ الشّريعة اكتملت وأنّها شاملة لكلّ الحوادث والوقائع نظير ما ورد:

(كلّ شيء فيه كتاب أو سُنّة) أو (ما من شيء إلاّ وفيه كتاب أو سُنّة حتى الأرش في الخدش) ومنها ما ورد (إنّ الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمّة إلاّ أنزله في كتابه وبيّنه لنبيّه) وفي بعضها (إنّ الله تبارك وتعالى أنزل في القرآن تبيان كلّ شيء حتّى والله ما ترك شيئاً يحتاج إليه العباد) ومنها (كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسّنّة).

وقد جاء في حجة الوداع عن النّبيّ (ص):

(إنّه ما من شيء يقرّبكم من الجنّة إلاّ وأمرتكم به وما من شيء يبعدكم عن النّار إلاّ ونهيتكم عنه).

وعلى كلّ حال فإن تماميّة الدّين ثابتة بالكتاب والسّنّة وهي ليست موضعاً للخلاف بين المسلمين.

ومن خلال هذا الأصل المسلّم والمتّفق عليه بين المسلمين نعرف أنّ

الصّحابة والمجتهدين والتّابعين وتابعي التّابعين لم يكونوا من المشرّعين بل كانوا يحاولون باجتهادهم الوصول إلى أحكام الله تعالى الثّابتة والّتي أدّاها الرّسول عليه أفضل الصّلاة والسّلام وكلّما ابتعدنا عن عصر الرّسالة كلما أصبحنا بحاجة إلى الإجتهاد من أجل معرفة الأحكام الشّرعية من خلال تحديد وسائل الإثبات وكيفيّة الإعتماد عليها.

مذهب الصّحابة والخلفاء الراشدين

لقد كان اعتماد الصّحابة ومنهم الخلفاء الرّاشدون على الكتاب والسّنّة وقد كانوا يختلفون وإلى بعضهم البعض يرجعون وكانت الآراء تتعدّد فيما بينهم فيؤخذ بالأقرب إلى الكتاب والسّنّة ولم يصل هذا التّعدد في الآراء درجة المذاهب، بل بقيت تلك المرحلة وما بعدها خالية من المذاهب فلم يكن لهم من دين سوى الإسلام ولم يكن لهم من مذهب سوى الإسلام.

فلم يكن مذهب عليّ ابن أبي طالب جعفريّاً وشيعيّاً ولم يكن مذهب عمر بن الخطّاب سنيّاً، كما لم يكن الخليفة أبو بكر مالكيّاً ولا السّيّدة عائشة أمّ المؤمنين حنفيّة أو حنبليّة وهكذا فلم يكن لسائر الصّحابة والخلفاء من مذهب سوى الإسلام وفقط بدون أي قيد آخر وقد كان الجواب عند السّؤال من الشخص عن دينه أنّه الإسلام وأنّه مسلم لا غير بدون أيّ قيد من القيود المذهبيّة.

ولادة المذاهب متأخّرة

وعلى هذا النّهج الّذي ذكرناه، سار الصّحابة والتّابعون وتابعوهم وعاش المسلمون في ظلّ هذه الأجواء زهاء ثلاثة قرون عندما اكتملت المذاهب بعد وفاة الإمام أحمد بن حنبل في سنة (241) هجريّة وقد حصل هذا الإكتمال للمذاهب تباعاً وقد كان أوّلها مذهب الإمام أبي حنيفة ثمّ مذهب الإمام مالك ثمّ مذهب الإمام الشافعيّ وبعده مذهب الإمام ابن حنبل وقد كان كلّ إمام لاحق لا يرى لزوم اعتماد مذهب الإمام السّابق عليه وإلّا لما خرج عن إطاره بتأسيس مذهب آخر.

وعلى كلّ حال فإنّ الولادة المتأخّرة للمذاهب هي موضع وفاق بما في ذلك مذهب الإمام جعفر الصّادق بالمعنى المذهبيّ ولا شكّ أنّ الّذي كان موجوداً قبل هذه المذاهب هو الإسلام بدون مذاهب وهذا ما نريد أن نرجع إليه ونعتمد عليه.

ومن هنا فإننا نقول إنّ المذاهب ليست قدراً لا يمكن تجاوزه، إنّها مناهج في الإستدلال وطرق في الإستنباط والوصول إلى حكم الله تعالى في الوقائع والأحداث وقد كان الإسلام وكان المسلمون وكانت الآراء متعدّدة، ولم يكن هناك مذاهب، وما كان حاصلاً في الماضي، يمكن أن يحصل في الحاضر والمستقبل. وهل كان للأئمّة الأربعة أو الخمسة أو الأكثر قبل اعتماد مذاهبهم وانتشارها مذهب غير الإسلام؟!

إختلاف المناهج

عندما تكون الشّريعة الّتي يجب التّعبّد بأحكامها واحدة ومع ذلك يقع الإختلاف، في النّتائج الّتي يتمّ التّوصل إليها من قبل الفقهاء والمجتهدين، فإنّ هذا الإختلاف يعني اختلافاً في المنهج المعتمد لتحديد وسائل الإثبات وسبل الوصول إلى الأحكام واختلافاً في طرق الإستدلال وليس اختلافاً في الأهداف الواحدة الّتي يسعى الجميع للوصول إليها وهي أحكام الله تعالى الّتي استودعها الله القرآن الكريم والسّنّة النّبويّة الشّريفة وليس من طلب الحقّ فأخطأه كمن طلب الباطل فأصابه على حدّ تعبير الإمام عليّ عليه السّلام فكلّ من بذل وسعه من أجل الوصول إلى الحكم الشّرعيّ الواقعيّ كان معذوراً على تقدير الخطأ، مأجوراً على تقدير الصواب، بل هو بمعنىً من المعاني مأجور على كلا التّقديرين ومثاب في كلا الحالين.

وفي كلام مأثور عن الإمام مالك أنّه قال:

(إنّما أنا بشر أصيب وأخطئ فاعرضوا قولي على الكتاب والسّنّة).

وعن الإمام الشافعيّ أنّه قال: (إذا صحّ الحديث بخلاف قولي فاضربوا بقولي الحائط).

وروي عن الإمام أبي حنيفة قوله: (هذا رأيي وهذا أحسنُ ما رأيت فمن جاء برأيٍ غير هذا قبلناه).

وقد قيل للإمام أحمد بن حنبل: (لم لا تضع لأصحابك كتاباً في الفقه قال: أَلأِحَدٍ كلام مع كلام الله ورسوله؟).

وقد ذكر الشّيخ تقي الدّين بن تيميّة في جواب بعض المسائل:

(... وهؤلاء الأئمّة الأربعة رحمهم الله تعالى أجمعين قد نهوا النّاس عن تقليدهم في كلّ ما يقولون وذلك هو الواجب) ونقل عنهم بعض الأقوال الّتي نقلناها عنهم سابقاً كما جاء في كتاب جلاء العينين للألوسي.

وقد ظهر لنا مما تقدّم وغيره أنّ الإختلاف يجب أن يعرض على الكتاب والسّنّة وأنّ هذا الإختلاف يعود إلى الإختلاف في المنهج وليس إلى التّعدد في أحكام الله في الواقعة الواحدة بل حكم الله واحد وقد اختلفت المساعي والسّبل الّتي توصّل إليه باختلاف الفقهاء والمجتهدين الّذين بذلوا وسعهم من أجل الوصول إليه والتّعرُّف عليه.

مقترحات للتّقريب بين المناهج

ومن خلال ما استعرضناه في البحث، قد ظهر جليّاً أنّ الإختلاف ليس في الأهداف، بل في الطّرق المعتمدة عند كلّ فقيه ومجتهد فقد يختلف بعضهم عن البعض الآخر فيها وهذا الإختلاف يمكن أن تتقلّص مساحته لوجود ضوابط متّفق عليها تتحكّم فيه وأهمّ هذه الضوابط هي الكتاب والسّنّة باتّفاق الجميع فهناك مرجعية نرجع إليها عند الإختلاف ويحصل هذا التّقريب في اعتقادي من خلال مراعاة الأمور التّالية:

أ- تجديد النّظر في عمليّة استنباط الأحكام الشّرعيّة من خلال التّأكيد على مرجعيّة القرآن الكريم وآياته المحكمات ومحاولة التّعرف على منهج القرآن في الإستدلال وطريقته في الإستنتاج والتّطلع إلى الأهداف العامّة الّتي وضعها للشّريعة فإنها تشكّل الخطوط العريضة الّتي تحدّد مسير عمليّة الإستنباط وتحكم نتائجها.

وعلى سبيل المثال فعندما تكون الوحدة من أهداف الشّريعة، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ الأنبياء: 92، لا يمكن للفقيه المجتهد أن يتجاوز هذا التّوجه العامّ في الشّريعة ويحكم بتجزئة الأمّة وتقسيمها، بل يصبح كلّ حكم يحمل روح التّجزئة والإنقسام حكماً مخالفاً لأهداف الشّريعة في روحها وجوهرها.

ب-إعتماد مفاهيم القرآن الكريم عند النّزول ومصطلحاته قبل نشوء المعاني التّوليديّة لكثير من الألفاظ القرآنيّة في العهود المتأخّرة عن القرآن سيّما عصور المذاهب.

فإنّ المعاني المقصودة عند النّزول هي الّتي يجب التعبّد بها شرعاً وهي الّتي ينبغي أن تؤخذ في الإعتبار عند القيام بعمليّة استنباط الأحكام.

وقد تأثّرت بعض مناهج الاستدلال بالمصطلحات والمعاني المتأخّرة عن عصر النّزول وأدّى ذلك إلى خلل كبير في عمليّة الإستنباط والإستنتاج.

وأضرب لذلك مثلاً لتوضيح الفكرة الّتي أرمي إليها. فلنأخذ مثلاً سورة الحجرات من القرآن الكريم الّتي شرّعت للعلاقة بين القيادة والقاعدة المؤمنة بها وبيّنت كيفيّة التّعاطي معها ومع بعضهم البعض ومع غيرهم من المجتمعات الأخرى وقد استخدمت السّورة المباركة في عمليّة التّشريع هذه، جملةً من العناوين الّتي أطلقتها على الأفراد ومنها عنوان المؤمن وعنوان المسلم وعنوان الأخ وهذه العناوين تشكّل موضوعات لمجموعة من الأحكام الشّرعية.

ونلاحظ أنّ هذه العناوين قد أطلقت على أفراد المجتمع الّذي صدّق بالرسول وآمن به وبرسالته وليس هناك أيّ قيد آخر دخيل في صدق هذه العناوين وانطباقها عليهم في عصر النّزول وهذا الإطلاق يجب أن يؤخذ

بنظر الإعتبار عند القيام بعمليّة الإستنباط وتحديد المفاهيم وإثبات الأحكام لموضوعاتها.

هذا ولكنّنا نرى أنّ كثيراً من الفقهاء، عند ممارسة صناعة الإستنباط في هذه المسألة، يقولون أنّ للمؤمن معنىً إصطلاحيّاً وكذلك المسلم فيجعلون الإيمان بالمذهب الّذي لم يكن مولوداً عند الإطلاق القرآنيّ دخيلاً في صدق عنوان المؤمن وانطباقه عليه ويرتّبون على ذلك الأثر المعاكس فيقولون لا تحرم غيبة من لم يكن مؤمناً بالإصطلاح لأنّه ليس بأخ أو ليس بمؤمن فلا تشمله الآية: ﴿... **أَيُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَن يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ** ...﴾ الحجرات: 12.

ومن الواضح أنّ هذا الإستنتاج في غاية الخطأ والخطورة وهو يرجع إلى الخطأ في منهج الإستدلال والإستنباط الّذي ابتعد عن مصطلحات القرآن ومفاهيمه وقت النّزول.

ج- توخّي الموضوعيّة واعتمادها في عمليّة الإستنباط.

والمتتبّع المراقب لهذه العمليّة يرى خلوّها من هذا الشّرط عند الكثير من الفقهاء من الطّرفين، فإنّ عمليّة استنباط الأحكام الشّرعية تحتاج إلى البحث عنها في مظانِّ وجودها فكيف يعتقد الفقيه أنّه قد وصل إلى حكم الله تعالى عندما يستثني في عمليّة البحثِ الألوفَ المؤلّفة من الرّوايات والأحاديث والنّصوص الدّينيّة لمجرّد أنّ جامع الحديث ليس من مذهبه!

ألا يحتمل فقيه المذهب الشّيعيّ وجود الحكم الشّرعيّ في تلك الرّوايات الّتي طرحها؟

ألا يحتمل فقيه المذهب السّنّيّ وجود الحكم الشّرعيّ في تلك النّصوص الّتي تخلّى عنها؟

فأين الموضوعيّة وأين البحث والإستقصاء؟

وأين استفراغ الفقيه وسعه وجهده في الوصول إلى الحكم؟

بل قد لا يكون عند الفقيه المجتهد الّذي يمارس عمليّة الإستنباط كتب الطّرف الآخر!!

وقد أدّى هذا الإنغلاق والطّرح المتبادل لهذا الكمّ الهائل من الرّوايات، إلى عدم الإحاطة والشّموليّة فيما يمكن أن يصل إليه الفقيه من أحكام لأنّه انطلق من وسائل محدودة في عمليّة الإثبات، حتّى غدا المجتهد فقيهاً لمذهب معيّن وليس فقيهاً في الشّريعة الإسلاميّة بمعناها الشّامل.

وبالإمكان أن نتخطّى هذه المشكلة من خلال كتاب يجمع السّنّة النّبويّة بأسرها ضمن جميع الأبواب الفقهيّة بحيث يصبح لزاماً على من يقوم بعمليّة الإستنباط في باب من الأبواب أن يراجع كلّ ما ورد من روايات بشأنه من مختلف الأفراد والجهات.

د- إبعاد الحوار الفقهيّ والعقائديّ عن مسائل التّاريخ. فلا علاقة لخلاف سياسيّ باستنباط الحكم الشّرعيّ. فلكلّ منهما وسائله وأدواته وكما قال الله تعالى في كتابه:

﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُم مَّا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾

البقرة: 134.

هـ- تحكيم الكتاب والسّنّة بوسائل الإثبات، وتحكيم الكتاب بالسّنّة، لأنّه هو الّذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

وفي الحقيقة إنّ حجية السّنّة واعتبارها دليلاً على الأحكام الشّرعيّة مأخوذ من القرآن الكريم وحجيّتها مشروطة بعدم مخالفة الكتاب فهو الّذي يشكّل الميزان لمعرفة الخطأ من الصّواب فهو المعجزة الخالدة الّتي تفرض نفسها على

البشر جميعاً وهو يجري فينا كما يجري اللّيل والنّهار وسيبقى إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها المحجّة الواضحة والبراهين السّاطعة وكما قال عنه عليّ عليه السلام:

(القرآن ظاهره أنيق وباطنه عميق لا تفنى عجائبه ولا تنقضي غرائبه ولا تكشف الظّلمات إلاّ به).

إننا بحاجة إلى إطلاق العنان لمرجعيّة القرآن الكريم فهو الّذي يشكّل الحكم الفصل الّذي يجب الإذعان بقضائه والخضوع لحكمه ونحتاج إلى الكثير من الشّجاعة الّتي تخرجنا عن الفهم الموروث الّذي تولّد عبر قرون عديدة.

إنّنا بحاجة إلى جرأة تلك المرأة عندما قالت للخليفة عمر بن الخطّاب (ليس لك ذلك ياعمر) عندما أعلن عن تخفيض مهور النّساء إلى مستوى مهور نساء النّبيّ (ص) وقد استدلّت المرأة بكتاب الله: ﴿...وَءَاتَيْتُمْ إِحْدَىٰهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْـًٔا ۚ أَتَأْخُذُونَهُۥ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ النساء: 20.

ونحن بحاجة أيضاً إلى شجاعة الخليفة عمر بن الخطّاب وإيمانه بالقرآن وخضوعه لحكمه عندما قال معترفاً بالحقيقة: (أخطأ عمر وأصابت امرأة).

و- فتح باب النّظر والإجتهاد لمن هم أهل لذلك كما كان الحال في صدر الإسلام.

فبالإجتهاد المعتمد على الأسس الشّرعيّة، ننعتق من رواسب الماضي وينطلق الفكر والعقل في المجالات الأرحب وعندئذ يحصل التّلاقي رغم الإختلاف كما هو حاصل ضمن المذهب الواحد فعلاً ومع فتح باب الاجتهاد لا تصحّ نسبة الرّأي إلى المذهب ويصبح المجتهد مسؤولاً عن الرّأي الّذي ينسب إليه وهو الّذي يتحمّل المسؤوليّة عن رأيه وحده وهو اجتهاد محكوم بسقف القرآن الكريم وضرورات الشّريعة فلا يجوز الإجتهاد في مقابل النّصوص الدّينيّة الصّريحة ولا يجوز الإجتهاد في ثوابت الشّريعة وما هو من ضرورات

الدّين فإنّه مهما حصل الإختلاف في الرّأي فلا يصحّ وقوعه في أصل وجوب الصّلاة والصّوم والحجّ والزّكاة والجهاد وغيرها من العبادات والمعاملات المعلوم ثبوتها بالضّرورة من الدّين فهي من المقدّسات الّتي لا يجوز المساس بها. وإذا كان الإجتهاد وسيلة للعلم والمعرفة فمثل هذه الأمور المعلومة مسبقاً لا معنى لاستخدام الإجتهاد فيها وفيما عدا ذلك فإنّ معرفة شخص ليست ملزمة لشخص آخر مثله بل هي حجّة عليه وله، بينه وبين ربّه فقط.

ولعلّ الإختلاف المذموم في القرآن الكريم، ناظر إلى هذا النّحو من الإختلاف في الثّوابت كما في قوله تعالى:

﴿ ... وَمَا اخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا الَّذِينَ أُوتُوهُ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ بَغْيًا بَيْنَهُمْ .. ﴾ البقرة: 213. وقوله تعالى: ﴿ .. وَإِنَّ الَّذِينَ اخْتَلَفُوا فِي الْكِتَابِ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ ﴾ البقرة: 176.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلَّا أُمَّةً وَاحِدَةً .. ﴾ يونس: 19.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ .. ﴾ النحل: 64.

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ﴾ الشورى: 10.

وقوله تعالى: ﴿ كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّينَ مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ ... ﴾ البقرة: 213.

والموارد الّتي استخدم فيها الإختلاف بهذا المعنى المذموم متعدّدةٌ بل يفهم من بعض الآيات المتقدّمة أنّ من أهداف الدّين إزالة الإختلاف عبر مرجعيّة الكتاب.

وغير خفيّ أنّ النّزاع الّذي نهى عنه القرآن الكريم، منشؤه الإختلاف الفكريّ الّذي لا يرتكز على مرجعيّة واضحة ومحدّدة.

فالأفكار المختلفة الّتي لا يحكمها سقف واحد، تتحوّل إلى سلوكات متباينة ومتعاكسة وعندئذ يحصل النّزاع وتكون النّتائج غير الحميدة.

ز- إتّجاه البحث نحو القواسم المشتركة ونقاط الإلتقاء وما أكثرها فهي الّتي تشكّل المناخ المناسب للإنطلاق منها إلى تضييق مساحة الإختلاف وعندما نعتمد مرجعيّة واحدة في الفكر والسّلوك، وهي مرجعيّة القرآن الكريم، سنجد أنّ كثيراً من الفجوات ستردم وأنّ كثيراً من المناهج ستعتدل وبذلك ينتهي الخلاف في أكثر التّفصيلات في الأصول والفروع لاشتمال القرآن على الكثير من المعتقدات وأصول التّفريعات الّتي يجب أن تعرض عليه وتزول بذلك أكثر الموروثات مما لا تعضده الآيات ولا تؤيّده الرّوايات.

ويكفينا هذا القرآن المبارك جامعاً لنا مهما بلغ الخلاف في غيره من الأدلّة فهو الّذي يجمع بين مختلف الأطراف في أعمق الرّوابط وأهمّها على الإطلاق.

فهو يجمعنا على التّوحيد والنبوّة واليوم الآخر والقبلة والتّزاوج والمآكل والمشارب والمواريث وغير ذلك من العبادات والمعاملات.

وبعد هذا، فهل يوجد في الدّنيا مجتمع تتوفّر له هذه العوامل العديدة لوحدته وتماسكه على مستوى الفكر والسّلوك معاً؟.

وإذا حصل اختلاف الرّأي في استنباط بعض الأحكام من القرآن والسنّة فهو اختلاف يسمح به الإجتهاد المشروع وهو لا يستوجب العداوة والبغضاء ولا يستلزم التّشهير ولا يستتبع التّكفير.

هذه مجموعة من الإقتراحات على المستوى النّظري أقدّمها لأصحاب الفضيلة في هذا المؤتمر المبارك وفي اعتقادي أنّها تساهم إلى حدٍّ بعيدٍ في العودة إلى الإسلام بلا مذاهب وتقلّص مساحة الإختلاف بين المذاهب إلى درجة قريبة من الإلغاء.

وفيما يلي بعض المقترحات العمليّة الّتي تساهم في دفع عمليّة التّقريب بين المذاهب إلى الإمام والتّسريع بها وصولاً إلى الهدف الأشمل وهي تتلخّص في الأمور التالية:

1 - تعديل مناهج التّدريس في الحوزات والمعاهد الدّينيّة بالشكلّ الّذي يؤدي إلى إنشاء جيل من العلماء همّهم أن يتعرّفوا على رأي الإسلام في الأحداث والوقائع لا معرفة الأشخاص وآرائهم.

2 - إنشاء معهد دينيّ من قبل المرجعيّة الدّينيّة في الأزهر الشّريف والنّجف الأشرف وقمّ المقدّسة يحظى الخرّيجون منه باعترافها ويرسلون إلى العالم الإسلاميّ للتّبليغ الدّينيّ.

3 - إنشاء إذاعة دينيّة تعدّ لبثّ البرامج الدّينيّة الّتي تساهم في نشر الوعي الدّينيّ ونبذ الفرقة والتّعصّب.

4 - إنشاء هيئة مشتركة لتحديد المناسبات الدّينيّة وتوحيدها.

هذا وعسى أن نصل إلى ما نصبوا إليه وبذلك نخرج عن قول القائل:

(ويل لأمّة يجمعها الدّين وتفرّقها المذاهب).

والله من وراء القصد وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

السيد علي الأمين

السُنّة والشيّعة أمّة واحدة

قد نعرف شيئاً عن التّجربة الإسلامية الّتي حصلت في الماضي وقد نختلف في الحكم عليها أو على بعض مراحلها وأشخاصها سلباً أو إيجاباً ولكنّ ذلك كلّه لا علاقة له بالدّخول في الإسلام عقيدةً وشريعةً والمهمّ أن تكون التّجربة الإسلاميّة الّتي نخوضها اليوم بعضنا مع البعض الآخر صحيحة في دولنا ومجتمعاتنا وأوطاننا، لذلك يجب أن نعود إلى تلك المبادئ والأسس التي صار المؤمنون بها من المسلمين مع غضّ النّظر عن النّزاعات الّتي حصلت والخلافات الّتي وقعت بعد ذلك. وقد عبّر عن تلك الأسس الجامعة في بداية الدّعوة ما قاله جعفر بن أبي طالب لملك الحبشة عندما هاجر هو وجماعة من المسلمين فراراً بعقيدتهم الجديدة الّتي آمنوا بها وقد اختصر فيها فهم الإسلام والمعاني الّتي دعتهم لقبول الدّعوة عندما قال:

«أيّها الملك كنّا قوماً أهل جاهليّة جهلاء نعبد الأصنام ونأكل الميتة ونأتي الفواحش ونقطع الأرحام ونسيء الجوار ويأكل القويّ منّا الضّعيف فكنّا على ذلك حتّى بعث الله إلينا رسولاً منّا نعرف نسبه وصدقه وأمانته وعفافه، فدعانا إلى الله لنوحّده ونعبده، ونخلع ما كنّا نعبد نحن وآباؤنا من دونه من الحجارة والأوثان، وأمرنا بصدق الحديث، وأداء الأمانة، وصلة الرحم، وحسن الجوار، والكف عن المحارم والدّماء. ونهانا عن الفواحش وقول الزّور وأكل مال اليتيم وقذف المحصنات، وأمرنا لنعبد الله لا نشرك به شيئاً وأمرنا بالصّلاة والزّكاة والصّيام فصدّقناه وآمنّا به». وقال أخوه الإمام عليّ:

«..بعث الله محمّداً صلّى الله عليه وآله وأنتم معاشر العرب على شرّ حال، يغذو أحدكم كلبه ويقتل ولده، يُغيرُ على غيره فيرجع وقد أُغيرَ عليه، تأكلون الميتة والدّم، مُنيخون على أحجار خشن وأوثان مضلّة، تأكلون الطعام الجشب، وتشربون الماء الآجن تسفكون دماءكم ويسبي بعضكم بعضاً. فألّف بين قلوبكم وأصبحتم بنعمته إخواناً وكنتم على شفا حفرة من النّار فأنقذكم منها..».

تلك الدّعوة الّتي جمعت بينهم وألّفت بين قلوبهم بمبادئها وقيمها لا تزال حتّى اليوم تنادينا نحن المسلمين للإيمان بها والانضواء تحت رايتها بعيداً عن التّجربة الّتي مرّت فيما بعد، وبعيداً عن الانقسامات الّتي حصلت بعدها وتأمرنا بالتّمسّك بتلك المبادئ الّتي تدخل وحدها صاحبها في الإسلام.

أفلا تجمعنا اليوم تلك المبادئ الّتي جمعتهم في الماضي؟! أفلا نكون بالإيمان بتلك المبادئ الّتي آمنوا بها وحدها من المسلمين حقّاً وإن لم نطّلع على خلافات الماضين؟!

وهذا ما رأيت فيه طريقاً لنجاة الأمّة الواحدة من الشّرور والفتن فليست الفرقة النّاجية هي الّتي تحتكر النّجاة لنفسها وأتباعها وإنّما هي الّتي تسعى لنجاة الأمّة بأسرها...

من المقدمة


الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com




ISBN 978-614-01-0317-7
9 786140 103177

تصميم الغلاف: سامح خلف